April 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 – 19 يونيو/حزيران 2009

عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org.

K4736/A

بيان المحتويات

ألف – المقدمة	3
باء – عناصر الاطار الاستراتيجي	4
أولا – التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية	5
ثانيا – رؤية المنظمة والأهداف العالمية للأعضاء (كما ووفق عليها في خطة العمل الفورية)	10
ثالث – النهج المستند إلى النتائج الداعم للإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية	10
جيم – عناصر الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010 – 2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011	13
أولا – الخطة المتوسطة الأجل	14
ثانيا – برنامج العمل والميزانية	18
دال – الخلاصة	20
الملحق 1 – خطوات الإعداد وجدول الاستعراض: الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، والهيكل التنظيمي	21
الملحق 2: الهدف الاستراتيجي ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	23
الملحق 3: الهدف الاستراتيجي باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30
الملحق 4 – الهدف الاستراتيجي جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	36
الملحق 5: الهدف الاستراتيجي والنتيجة التنظيمية دال – تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	43
الملحق 6: الهدف الاستراتيجي هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	50
الملحق 7: الهدف الاستراتيجي واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	56
الملحق 8: الهدف الاستراتيجي زاي – تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة	63
الملحق 9: الهدف الاستراتيجي حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية	68
الملحق 10 – الهدف الاستراتيجي طاء – زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	75

الملحق 11: الهدف الاستراتيجي كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية 82

الملحق 12: الهدف الاستراتيجي لام – زيادة حجم وفعّالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية 87

الملحق 13: الهدف الوظيفي خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن 91

الملحق 14: الهدف الاستراتيجي ذال – الإدارة الكفؤة والفعالة 97

الملحق 15: الهيكل التنظيمي المقترح للمقر الرئيس للمنظمة 99

ألف – المقدمة

1 – كما هو متوخّى في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي وافقت عليها الدورة الخامسة والثلاثون (الخاصة) لمؤتمر المنظمة، يتعيّن على لجنتا البرنامج والمالية وعلى المجلس النظر في الإطار الاستراتيجي الجديد والمقترحات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 قبل أن توافق عليها الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 (الإجراءات 3-1 إلى 3-5 من خطة العمل الفورية).

2 – وفي الوقت نفسه، فإن لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل سوف، "*... تضطلع، دون إخلال بالمهام الدستورية للمجلس ولجانه الدائمة، بالمهام التالية... توصية المؤتمر في عام 2009 بالإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 المقترحة من الإدارة على أساس الإطار المتكامل الجديد المستند إلى النتائج.*" [1]

3 – ولذلك، فإن تسلسل إعداد ومناقشة الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية معقَّد هذا العام، على غير العادة. فالجدول الزمني لاجتماعات لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل والجهاز الرئاسي ينص على إجراء استعراض متتابع للوثائق من جانب كل من لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ومجموعات العمل التابعة لها، والمجلس، ولجانه، على النحو المبيَّن في الملحق 1. وتدرك الإدارة الحاجة إلى تقديم الوثائق بطريقة متتالية لكفالة إضافة قيمة إلى كل خطوة من خطوات العملية.

4 – وأثناء "المرحلة 1" (يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران) تقوم الإدارة تدريجياً بصياغة الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والنتائج التنظيمية (بدون الموارد)، والمؤشرات؛ وتقوم بتطبيق الوظائف الأساسية؛ وإعداد سمات هيكل تنظيمي. وقد استفادت جوانب مشروع عناصر الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية من المناقشة التي أجرتها مجموعتا العمل الأولى والثالثة– التابعة للجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل في 23 مارس/آذار و 16 أبريل/نيسان، والتي أجرتها مجموعة العمل الثالثة في 23 مارس/آذار (الهيكل التنظيمي المقترح للمقر الرئيسي) وجميع مجموعات العمل الثلاث وفي 17 أبريل/نيسان (اللامركزية)، والتي أجرتها كل من لجنة مصايد الأسماك في 5 مارس/آذار، ولجنة الغابات في 17 مارس/آذار، ولجنة الزراعة في 22–24 أبريل/نيسان.

5 – ولذلك، فإن مشروع عناصر الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المعروضة في هذه الوثيقة هي عمل جارٍ. وسوف تستعرض لجنتا البرنامج والمالية الجوانب التي تندرج ضمن اختصاصهما في اجتماعاتهما التي تُعقد في الفترة من 11 إلى 15 مايو/أيار، وسينظر المجلس في مشروع العناصر، مع تعليقات لجانه

[1] الفقرة 5 من منطوق قرار المؤتمر 2008/1.

الدائمة (ومن بينها اللجان الفنية)، في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة التي تُعقد في الفترة من 15 إلى 19 يونيو/حزيران.

6 – وفي الوقت نفسه، ستواصل الأمانة صقل مشروع العناصر، التي ستناقش مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل بعضها في 3 و 4 يونيو/حزيران، لا سيما مشروع هيكل المقر الرئيسي، بعد وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة.

7 – وأثناء "المرحلة الثانية" (من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز)، تُعدْ الأمانة وثيقتي مشروعي الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية بما يشمل البُعد المتعلق بالموارد، مع مراعاة الإرشاد المقدّم من لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل والمجلس، لكي تستعرضه لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم المستقل ولجنتا البرنامج والمالية في أواخر يوليو/تموز. وأثناء "المرحلة الثالثة"، ستُصدر الأمانة بنهاية أغسطس/آب المشاريع النهائية للوثائق كي تستعرضها لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ويستعرضها المجلس في سبتمبر/أيلول، ولكي يوافق عليها المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني بناء على توصيات هذين الجهازين.

8 – ومن المتصوَّر أن الشكل النهائي لمشروع الإطار الاستراتيجي من ناحية، ومقترحات الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية من الناحية الأخرى، سيُعرضان في وثيقتين منفصلتين تجنباً للتكرار ولتقديم صورة كاملة، تماشياً مع الإجراء 3-1 من خطة العمل الفورية.

باء – عناصر الإطار الاستراتيجي

9 – ستكون وثيقة المشروع النهائي للإطار الاستراتيجي التي ستصدر من أجل دورتي اللجنتين في يوليو/تموز، والمجلس في سبتمبر/أيلول، والمؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وثيقة منفصلة وموجزة بدرجة معقولة. فالإطار هو بيان سياسة "طموح" لتوجيه عمل المنظمة على المدى الأطول.

10 – وقد كان هذا هو النهج المتبع في عام 1999 عندما صدر الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000-2015 كوثيقة منفصلة عن الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وستعكس وثيقة الإطار الاستراتيجي الممارسة المتبعة حالياً في منظمة الصحة العالمية، التي توجد لديها وثيقة استراتيجية قصيرة نسبياً مدتها عشر سنوات في شكل وبأسلوب مناسب للنشر على الجمهور العام، وخطة مرتبطة به وأكثر اتساماً بالطابع الجوهري مدتها أربع سنوات، ووثيقة ميزانية لمدة سنتين تمثّل أُطر النتائج والموارد.

11 – وسيوضع الإطار الاستراتيجي على النحو التالي:

مقدمة
أولا – التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية
ثانيا – رؤية من أجل المنظمة والأهداف العالمية للأعضاء
ثالثا – النهج المستند إلى النتائج الذي يقوم عليه الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية
رابعا – الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

12 – وبناء على ذلك، يرد أدناه عرض مسبق للأقسام الأول والثاني والثالث.

أولا – التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

(ألف) الاتجاهات التي تؤثر على الأغذية والزراعة

13 – سيؤثر عدد من الاتجاهات الأساسية على الأغذية والزراعة على كل من الصعيد العالمي والقطري والمحلي في الأجل الطويل. وآثارها سيُحسْ بها أشد إحساس في البلدان النامية، إما لأنها ستكون أكثر تأثراً بهذه التغيُّرات أو لأن قدرتها على التأقلم مع هذه التحديات محدودة بدرجة أكبر. وسيزيد التأثير بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتصاعدة.

14 – ومن بين الاتجاهات الرئيسية وآثارها المحتملة ما يلي:

- مع أن النمو السكاني في العالم ككل أصبح أبطأ، فإن معدلات النمو السكاني المرتفع يتواصل في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.
- شيوخة السكان بسرعة في البلدان النامية المتقدمة وحدوث تحضُّر نشط في جميع المناطق النامية. وسترتبط بهذه التغيُّرات تحولات في أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها، بما في ذلك نشوء عبء سوء تغذية مضاعف، أي تعايش نقص التغذية مع التغذية المفرط.
- تزايد التجارة الدولية وكذلك نمو تنقّل رأس المال واليد العاملة عبر الحدود وداخل البلدان على حد سواء.
- إلى جانب ارتفاع حجم التجارة، تزايد أهمية القضايا المتعلقة بسلامة الأغذية وبالأمن البيولوجي، بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود.

- تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية من قبيل الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، وما يستتبعه ذلك من صراعات محتملة؛
- تزايد المطالب على الزراعة لتوفير منتجات من أجل السلع والطاقة والأغراض الأخرى، فضلاً عن توفيرها الغذاء والعلف.
- تغيُّر المناخ وما ينتج عنه من زيادة في شدة وتواتر التأثيرات المناخية على الإنتاج مع تزايد وتيرة وشدة حالات الطوارئ والكوارث.

15 – ووفقاً للإسقاطات الحالية (UN 2006)، من المرجح أن يرتفع عدد سكان العالم من حوالي 6.5 مليار في عام 2005 إلى حوالي 9.2 مليار بحلول سنة 2050. والزيادة البالغة 2.7 مليار ستحدث جميعها في البلدان النامية، بينما من المتوقع أن يتقلّص عدد سكان البلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوُّل.

16 – وسيكون النمو السكاني موزّعاً أيضاً توزيعاً متفاوتاً عبر البلدان النامية وداخلها. ومن المتوقع أن توجد أعلى معدلات للنمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول سنة 2050. وفي ما يتعلق بآسيا، على العكس من ذلك، من المتوقع أن تكون معدلات النمو أبطأ. ومن المتوقع أن تكون معدلات النمو منخفضة جداً في شرق آسيا، حيث يمكن أن يتوقف تماماً النمو السكاني بحلول سنة 2030 وأن ينخفض بعد ذلك. وداخل البلدان النامية جميعها تقريباً، سيتركز النمو السكاني في المناطق الحضرية. وسيكون التحوُّل واضحاً جداً بحيث ستستوعب المناطق الحضرية 3.2 مليارات شخص ومن ثم أكثر من النمو السكاني العالمي بأكمله البالغ .2.7 مليار، مما يسفر عن تحوُّل سكاني هائل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإلى انكماش عدد سكان الريف. ومع أن اتجاه التحضّر القوي هذا يؤثر على جميع البلدان تقريباً، فإن آثاره تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ويمكن أن تؤثر على الجوع والفقر بطريقة إيجابية وبطريقة سلبية على حد سواء. ومن المتوقع أن تكون الآثار السلبية أوضح في البلدان الفقيرة، حيث يمكن أن يؤدي التحضر إلى تحوّل من فقر ريفي إلى فقر حضري، بحيث تزداد المناطق العشوائية الفقيرة والضغوط على الخدمات الاجتماعية. وفي جميع الحالات تقريباً، يرتبط التحضّر بالتخلي عن الأرض الزراعية وفقدان أراضي المحاصيل الخصبة بسبب التنمية الحضرية.

17 – ويكون للتحوّل السكاني نحو المناطق الحضرية المتكهن به أثر بالغ على مواقع إنتاج الأغذية وكذلك على أحجام وتكوين التجارة الدولية وقنوات توزيع الأغذية. وإلى جانب هذا التحول، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الأغذية ذات الجودة الأعلى والأكثر سلامة، مما يتطلب وجود تكنولوجيات لإنتاج أفضل وأكثر استدامة.

18 – ومن أجل إطعام سكان يبلغ عددهم 9.2 مليار شخص بحلول سنة 2050، سيتعين أن يتضاعف تقريباً إنتاج الأغذية مقارنةً بالمستويات التي كان قد بلغها في عام 2000، وسيتعين أن يحدث قدر كبير من هذه الزيادة في البلدان النامية. ولكي تتحقق هذه الزيادة، ستتعين زراعة أراضٍ جديدة، وتسوية المتطلبات المتنافسة على الأراضي.

والأهم من ذلك أن إنتاجية الموارد الزراعية الموجودة (الأراضي والمياه والأرصدة الحيوانية) سيلزم أن ترتفع ارتفاعاً أكبر عن طريق التكثيف وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وهذا سيتطلب دراية فنية ملائمة وطرقاً مبتكرة في الزراعة لإنتاج مزيد من الغذاء باستخدام الموارد المحدودة بطريقة أكثر استدامة. ولزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي، تلزم على نطاق ضخم استثمارات في الزراعة وفي صناعات ما قبل الإنتاج وما بعده المرتبطة بها.

19 – وعلاوة على تزايد شُحة الموارد، سيتعين أن تتأقلم الزراعة العالمية مع عبء تغيُّر المناخ. وقد وثَّقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ الأثر المحتمل على الزراعة بتفصيل كبير. فإذا ارتفعت درجات الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين، من المتوقع أن تنكمش بشدة إمكانات الإنتاج الغذائي العالمي وقد تنخفض عالمياً غلات محاصيل رئيسية من قبيل الذرة. وستكون التدنيات واضحة جداً في الأقاليم التي تقع على خطوط العرض الأدنى. ففي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثلاً، قد تنخفض الغلات بما يتراوح من 20 إلى 40 في المائة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تشتد الظواهر الجوية المتطرفة من قبيل حالات الجفاف والفيضانات وأن تتسبب في خسائر أكبر من حيث المحاصيل والثروة الحيوانية وتدهور الغابات. وهذه التغيُّرات تتطلب استثمارات إضافية لتحسين قدرة الزراعة والحراجة على التكيُّف. وإضافة إلى ذلك، سيكون مطلوباً أيضاً من الزراعة أن تعدِّل طرق الإنتاج الخاصة بها للمساعدة على التخفيف من الأثر الإجمالي لتغيُّر المناخ. وستؤدي جهود التخفيف من الأثر إلى زيادة متطلبات الاستثمار في الزراعة، وهو ما يخلق عبئاً إضافياً على عاتق البلدان النامية.

20 – ومن حيث تدفقات التجارة الزراعية، من المرجح أن ترتفع احتياجات البلدان النامية من حيث الواردات ارتفاعاً كبيراً على مدى السنوات الخمسين المقبلة. فمن المتوقع، مثلاً، أن تزيد واردات البلدان النامية من الحبوب بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً، مما يربو قليلاً فحسب على 100 مليون طن في عام 2000 إلى حوالي 300 مليون طن بحلول عام 2050. وفي حالة البلدان الفقيرة التي توجد لديها قطاعات زراعية ضعيفة، يمكن أن يصبح تصاعد اعتمادها على الواردات شاغلاً خطيراً، لا سيما إذا عادت أسعار الواردات إلى المستويات المرتفعة التي شهدتها في عامي 2007 و 2008. ومن الناحية الأخرى، يمكن أيضاً أن تتيح الأسعار الأعلى فرصاً ثمينة للمصدِّرين الزراعيين القادرين على المنافسة؛ ولكن قلة من البلدان النامية نسبياً هي التي توجد لديها الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتصعيد الإنتاج بما يتجاوز الاحتياجات المحلية المتزايدة وللتمكُّن من منافسة منتجات زراعية مدعومة في الغالب من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإلى جانب التوسُّع السريع في التجارة الدولية، نشأ تهديد متزايد يتمثل في الآفات والأمراض الجديدة العابرة للحدود. وهذه الأمراض يمكن أن تمثِّل تحديات كبرى بالنسبة للنظم الاقتصادية الوطنية والتجارة الدولية وفي بعض الحالات للصحة العامة (الأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى البشر)، بحيث تتطلب تحسين استراتيجيات وقدرات المكافحة.

(ب) بعض العوامل الخارجية الرئيسية المؤثرة

21 – كجزء من الاتجاهات العامة المبيَّنة أعلاه، أو كإضافة لها، يمكن إيراد أمثلة للعوامل الخارجية التي من المرجح أن تؤثر على عمل المنظمة في المستقبل على النحو التالي:

- التعرُّض على نطاق عالمي لأشكال شتى من الهزات، منها مثلاً حدوث تغيُّرات مفاجئة في أسعار الأغذية، وتنقلات الناس بحثاً عن حياة أفضل، وتأثير السدود الكبرى التي تُقام في أعالي مجرى الأنهار الدولية تأثيراً سلبياً على السكان الذين يعيشون في أسفل المجرى، وتركيز إنتاج الأغذية في مناطق معرّضة للخطر (من قبيل مناطق الدلتا)، وحدوث تحوّل في أنماط المناخ تؤثر على أقاليم شاسعة؛
- استمرار تطوّر الدور الأساسي للدولة المتمثل في توفير أطر سياساتية وتنظيمية تفضي إلى التنمية المستدامة؛
- تزايد عدد البلدان التي تنتمي إلى فئة الدخل المتوسط، وتزايد الاعتماد على التجمعات الإقليمية والإقليمية الفرعية؛
- استمرار الفقر وانعدام المساواة، مع وجود فجوات واسعة بين الأثرياء والفقراء؛
- المخاطر الكبرى المتمثلة في الطوارئ المتعلقة بالكوارث والطوارئ المعقّدة؛
- حدوث زيادة كبيرة في الوعي العام بقضايا الأغذية (السلامة والجودة) والقضايا البيئية، والترافق مع تغيُّر أنماط استهلاك الأغذية والمواد.
- وجود آليات للحوكمة العالمية لمعالجة القضايا الشائعة في جميع البلدان، من قبيل الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي (ولا سيما الموارد الوراثية للأغذية والزراعة)، وإزالة الغابات، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والمياه، وتفشي الأمراض.
- حدوث تقدُّم مطرد في مجال البحوث والتطوير التكنولوجي، وإن يكن مع استمرار انعدام المساواة في الحصول على منافعه؛
- الأثر الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المؤسسات والمجتمعات؛
- دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها.

(ج) عدم كفاية التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

22 – على الرغم من السنوات القليلة الباقية على الفترة التي من المتوخى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أثناءها، فإن التقدم المحرز في أهداف تخفيض الجوع والفقر يتسم بالتباين. ففي حين تمضي أجزاء من العالم على طريق تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (شرق آسيا) أو حققت بالفعل هذه الغاية (الصين)، توجد أجزاء أخرى تتعرض لخطر شديد يتمثل في الإخفاق في خفض انتشار الجوع والفقر بمقدار النصف، كما كان متوقعاً بحلول سنة 2015 (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ولا تزال هناك اختلافات في ما بين الأقاليم حتى في البلدان والأقاليم التي تظهر تقدماً شاملاً نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد انتشار "الجوع الخفي" الناشئ عن نقص الحديد، واليود، والزنك، وفيتامين أ في الغذاء.

ويؤدي عدم إحراز تقدم بشأن الهدف المتعلق بالجوع إلى عرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، لا سيما هدف الحد من الفقر. وهناك ارتباط وثيق بين ارتفاع مستويات الوفيات بين الأطفال والأمهات (الهدفان الرابع والخامس على التوالي) وانخفاض نسب الانتظام في الدراسة في البلدان النامية (الهدف الثاني) وأيضا بين انتشار الجوع وسوء التغذية والفقر المصاحب لذلك. وسيظل استمرار الجوع وتأثيراته السلبية على صحة وإنتاجية الأفراد عائقاً رئيسياً للحد من الفقر وسيساهم في زيادة تدهور البيئة. وتدعو الحاجة إلى جهود مكثفة لضمان الاستدامة البيئية (الهدف السابع)، وبدون ذلك فستتعرض التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك الأمن الغذائي للخطر. وتتسم أدوار الغابات والأشجار في صون التربة، وتوفير إمدادات المياه المضمونة والنقية، وتقديم الخدمات الأساسية الأخرى للنظم الايكولوجية، بأهمية خاصة. ولا يزال العمل المتضافر لا غنى عنه للحد من الجوع والفقر بالمعدلات المطلوبة.

(د) تطور سياق التعاون الإنمائي

23 – تؤثر تغيُّرات كبيرة على سياق التعاون الإنمائي ومعمار المعونة الذي يتعيَّن على المنظمة أن تعمل فيه، وهي تغيرات زادت الأزمة المالية العالمية من تفاقمها. وستحتاج المنظمة إلى مواصلة التكيُّف مع هذه التغيرات، اتساقاً مع إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك "توحيد الأداء" في الميدان. ويمكن إبراز العوامل الرئيسية التالية:

- الأهداف الإنمائية للألفية التي تجسِّد جدول أعمال عالمياً أساسياً وإطاراً للتعاون الإنمائي الذي يركّز على النتائج؛
- صيرورة طرق التمويل الجديدة التي يزيد فيها الدعم المباشر للميزانية والنُهج الشاملة بما يشمل النُهج القطاعية الشاملة التي تقودها الحكومات هي الطريقة المفضّلة للمعونة بدلاً من اتباع نهج المشروعات المنفردة؛
- توقُّع مساهمات واضحة المعالم بدرجة أكبر من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف في تحديد وتنفيذ خطط التنمية القطرية؛
- زيادة الاتجاه نحو الملكية القطرية؛
- بذل جهود متضافرة لتنسيق المعونة ومواءمتها واتساقها، ترتبط أيضاً ببناء القدرات؛
- نشوء مصادر جديدة للاستثمار وأشكال أخرى للمساعدة من المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص؛
- التركيز على الإدارة من أجل النتائج، وعلى المساءلة، والشفافية؛
- توقع تعزيز علاقات الشراكة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

24 – وقد كان من الطبيعي أن الاتجاهات والتحديات والقضايا المذكورة أعلاه التي تهم كلاً من المجتمع الدولي وفرادى الأعضاء قد شكّلت الاستجابة الطويلة إلى المتوسطة الأجل المبيَّنة أدناه، بما يشمل صياغة الأهداف والنتائج التنظيمية المرتبطة بها.

ثانيا – رؤية المنظمة والأهداف العالمية للأعضاء
(كما وُوفق عليها في خطة العمل الفورية)

25 – إن رؤية المنظمة تتمثل في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وعلى الأخص أشد الناس فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وسوف تشجع المنظمة – سعياً وراء تحقيق هذه الرؤية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – الإسهام المستمر للأغذية والزراعة المستدامة في بلوغ ثلاثة أهداف عالمية:

- تخفيض أعداد مَنْ يُعانون من الجوع، مع الكفالة التدريجية لعالم يحصل فيه جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية وآمنة ومغذيّة تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم من الأغذية في حياة ملؤها النشاط والصحة؛
- القضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع قدُماً، مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وسُبل المعيشة المستدامة؛
- الإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

ثالثا – النهج المستند إلى النتائج الداعم للإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل
وبرنامج العمل والميزانية

(أ) المبادئ

26 – إن اعتماد نهج مستند إلى النتائج في تخطيط وتنفيذ البرامج في المنظمة سوف يكون مدعوماً بتراتبية، معروضة في الشكل 1، ومؤلفة من العناصر التالية:

- الأهداف العالمية التي تمثّل الآثار الإنمائية الأساسية في مجالات اختصاص المنظمة، والتي تطمح البلدان الأعضاء إلى تحقيقها؛
- الأهداف الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- النتائج التنظيمية التي تحدد نتيجة أعمال المنظمة في إطار كل هدف استراتيجي؛
- النتائج التنظيمية التي توفر البيئة التمكينية لعمل المنظمة؛
- الوظائف الأساسية التي تمثّل وسائل العمل الأساسية التي ينبغي أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج، مع الاستفادة من اختصاص المنظمة وميزاتها النسبية.

27 – وتعبِّر الأهداف الاستراتيجية عن الأثر الذي يتوقع الأعضاء تحقيقه، في البلدان والأقاليم والعالم ككل، على أجل طويل (يمتد عشر سنوات) على أساس القيمة المضافة من تدخلات المنظمة.

28 – وحرصا على أن تكون جوانب عمل المنظمة مدرجة ضمن إطار مستند إلى النتائج، سوف تساعد الأهداف الوظيفية التكميلية المنظمة على إحراز تحسن مستمر ليس فقط على صعيد جدوى خدماتها الفنية وتأثيرها بل أيضاً على صعيد كفاءتها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الشكل 1:

رؤية المنظمة والأهداف العالمية: *تتمثل رؤية المنظمة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية، واجتماعية وبيئية مستدامة.*

ولتعزيز تحقيق هذه الرؤية وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستعمل المنظمة على تشجيع المساهمة المستمرة للأغذية والزراعة المستدامة في تحقيق ثلاثة أهداف عالمية هي:

- *خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛*
- *استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛*

تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية		**الوظائف الأساسية**
ألف –	التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي	
باء –	زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	(أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظور البعيد الأجل والمتوسط الأجل؛
جيم –	إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	(ب) جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات
دال –	تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية	(ج) توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية
هاء –	الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	(د) تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والتشريعات
واو –	الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	(هـ) تقديم الدعم الفني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
		(و) الدعوة والاتصال
زاي –	البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	(ز) العمل المشترك بين التخصصات، والابتكار
حاء –	تحسين الأمن الغذائي والتغذية	(ح) الشراكات والتحالفات
طاء –	زيادة القدرة على التأهُّب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال	**الأهداف الوظيفية**
كاف–	المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	X– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة
لام –	زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	Y– الإدارة الكفوءة والفعالة

29 – أما النتائج التنظيمية الأكثر تحديداً فهي تمثل النتائج المتوقع تحقيقها على مدى أربع سنوات – والتي ستخضع المنظمة للمساءلة عنها – من خلال حصول البلدان الأعضاء والشركاء على منتجات وخدمات المنظمة واستخدامها لها. وسوف تشكّل النتائج التنظيمية، مقيسة بمؤشرات، ركيزة الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة لفترة الأربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، وسوف تمثّل الأولويات الموضوعية التي يدعمها الأعضاء.

30 – وسوف تستفيد الوظائف الأساسية من المزايا النسبية للمنظمة لتوفير وسائل العمل الضرورية لتحقيق النتائج؛ وهي تطبّق على جميع المستويات: المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى القطري. وهي تتطلب استراتيجيات محددة لكفالة اتباع نُهج متجانسة والتعاون في ما بين وحدات المنظمة والتعُّلم المتبادل والسعي إلى التميُّز. وأبرز هذه الوظائف الأساسية مبيّنة في الشكل 2.

الشكل 2: الوظائف الأساسية للمنظمة

(أ) وضع منظورات بعيدة الأجل وتوفير القيادة في عملية رصد وتقييم الاتجاهات على صعيد الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والغابات؛

(ب) تحفيز استنباط المعلومات والمعارف، بما في ذلك الإحصاءات، ونشرها واستخدامها؛

(ج) التفاوض بشأن الصكوك الدولية، ووضع المعايير والمواصفات والخطوط التوجيهية الطوعية، ودعم عمليات وضع الصكوك القانونية القطرية والترويج لتنفيذها؛

(د) صياغة خيارات للسياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة؛

(هـ) تقديم الدعم الفني من أجل:

- التشجيع على نقل التكنولوجيا؛
- حفز التغيير؛
- بناء القدرات، خصوصاً في مجال المؤسسات الريفية؛

(و) الاضطلاع بالدعوة والاتصال لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف الدولي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة؛

(ز) العمل على أن تؤثر النُهج المتكاملة المبتكرة والمشتركة بين التخصصات في العمل الفني للمنظمة وخدمات الدعم التي تقدمها؛

(ح) العمل من خلال شراكات وتحالفات قوية حيثما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات مشتركة.

31 – وتشمل الأدوات الرئيسية الأخرى التي سيهتدي بها إعداد النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية وستسهم في إنجاز هذه النتائج والأهداف ما يلي:

(أ) إعداد أُطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل مع فرادى الحكومات لتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية؛

(ب) إعداد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي بطريقة منظمة وتشاورية، وإشراك المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة في عملية التشاور؛

(ج) على الصعيد العالمي، عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة.

32 – وستسترشد عملية تعبئة واستخدام المساهمات الطوعية للمنظمة بهذا الإطار على جميع المستويات، أي المستوى القطري والمستوى الإقليمي الفرعي والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي. وستوفّر مجالات التركيز المؤثرة تركيزاً داخل أو عبر النتائج التنظيمية المتفق عليها من أجل ما يلي:

(أ) المساعدة على تعبئة الموارد من أجل فئات النتائج ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من التمويل الإضافي، بحيث تكون بمثابة "مجالات رائدة"، وتوفّر وسيلة للاتصال والدعوة من أجل جذب المزيد من التمويل الطوعي من خارج الميزانية والشراكات اللازمة لاستكمال الاشتراكات المقررة؛

(ب) المساعدة بالتدريج على تجميع الموارد وتيسير التمويل الطوعي بمساهمات من خارج الميزانية بشروط أقل تشدداً؛

(ج) التصدي في المقام الأول للقضايا ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية مع التركيز على بناء القدرات ووضع أطر السياسات السليمة؛

(د) تيسير إشراف الأجهزة الرئاسية على استخدام الموارد التي تأتي من خارج الميزانية بما يتماشى مع الأولويات المتفق عليها.

33 – وستُخصص مسؤوليات إدارية واضحة، في دورة الإعداد والتنفيذ والتقييم كلها، لكل هدف استراتيجي ونتيجة تنظيمية ووظيفة أساسية وهدف وظيفي. وسيخضع المديرون في كل المواقع للمساءلة عن التقدم ليس فحسب من حيث توفير المنتجات والخدمات بل أيضاً من حيث النتائج التي تحققها تلك المنتجات والخدمات.

جيم – عناصر الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011

34 – ستصدر الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، مع الأطر والنتائج والموارد، كوثيقة مدمجة لتقديم صورة كاملة عما تعتزم المنظمة تحقيقه على مدى التخطيط لفترة أربع سنوات وفترة سنتين دعماً لعملية صنع القرار من جانب الأجهزة الرئاسية بشأن الأنشطة والموارد المخططة، ورصد تلك الأنشطة والموارد.

أولا – الخطة المتوسطة الأجل

35 – تعرض الخطة المتوسطة الأجل، على مدى فترة أربع سنوات، صياغة الأهداف الاستراتيجية والوظيفية في إطار نتائج معياري؛ وكيفية تطبيق الوظائف الأساسية عبر إطار النتائج؛ ومجالات التركيز المؤثرة التي تشير إلى المنافع المتوقعة من توجيه الموارد الخارجة عن الميزانية إلى النتائج المجمّعة.

(أ) أطر النتائج

36 – إن أطر النتائج تبيِّن النتائج (النواتج) التنظيمية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والمؤشرات والغايات التي تمكِّن من التحقق بطريقة منهجية من مساهمة المنظمة؛ والتقديرات الإجمالية لمتطلبات الموارد، التي تبيِّن في ما يتعلق بكل هدف تفصيل الاشتراكات المقررة والمقدرة والموارد المقدّرة من خارج الميزانية. ويرد في الشكل 3 نموذج لعرض إطار النتائج، إلى جانب تعريف للمصطلحات الرئيسية.

الشكل 3: نموذج لإطار النتائج

<table>
<tr><td colspan="2">الهدف الاستراتيجي/الوظيفي [العنوان]: هو المنافع أو التغييرات التي من المتوقع تحقيقها في خلال عشر سنوات في مؤسسات البلدان الأعضاء أو المجتمع الدولي أو الشركاء في التنمية</td></tr>
<tr><td colspan="2">القضايا والتحديات – عرض المشكلة (المشاكل) التي ينبغي التصدي لها، بما يشمل العوامل والاتجاهات الديمغرافية والبيئية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي الهامة ذات الصلة؛ وإبراز الاحتياجات الرئيسية على صعيد التدخل الإنمائي مع التركيز على فرص التدخل من جانب المنظمة، من خلال نتائج تنظيمية وأدوات رئيسية هادفة.</td></tr>
<tr><td colspan="2">الافتراضات والمخاطر المرتبطة بتحقيق الهدف الاستراتيجي/الوظيفي، على افتراض أن النتائج التنظيمية قد تحققت. والافتراضات هي فرضيات تتعلق بالمخاطر التي قد تؤثر على سير العمل في التدخل الإنمائي أو تعيق نجاحه.</td></tr>
<tr><td colspan="2">القائمة المرجعية لتطبيق الوظائف الأساسية للمنظمة على تحقيق كل نتيجة من النتائج التنظيمية</td></tr>
<tr><td colspan="2">النتائج التنظيمية</td></tr>
<tr><td colspan="2">النتيجة التنظيمية 1 [العنوان] هي النواتج أو التأثيرات المتوقع تحقيقها على مدى فترة أربع سنوات من الحصول على منتجات المنظمة وخدماتها واستخدام تلك المنتجات والخدمات</td></tr>
<tr><td>مؤشر النتيجة التنظيمية 1 [الشرح] عامل كمي أو نوعي أو متغيِّر يوفر أداة بسيطة وموثوقاً بها لقياس ما أُنجز، بما يعكس التغييرات المتصلة بتدخل ما أو للمساعدة في تقييم أداء جهة فاعلة ما في مجال التنمية</td><td>الغاية (4 سنوات)
قيمة مؤشر في نقطة زمنية محددة.</td></tr>
<tr><td colspan="2">الأدوات الرئيسية [القائمة] –النُهُج العامة التي يجب أن تستخدمها المنظمة في صياغة تدخلاتها في إطار نتيجة تنظيمية ما. وتصف الأدوات الرئيسية بطريقة تجميعية المخرجات الرئيسية والأنشطة اللازمة لتحقيق نتيجة تنظيمية ما. وهي تمثِّل تحليلاً دقيقاً من جانب مديري البرنامج للكيفية التي باستطاعة المنظمة أن تستفيد بها أفضل استفادة من ميزتها النسبية. وستموَّل عادة النُهُج المُعبَّر عنها في الأدوات الرئيسية من خلال مزيج من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية. وكما هو الحال في ما يتعلق بالنتيجة التنظيمية، تمثِّل الأدوات الرئيسية مساهمات وحدات تنظيمية متعددة.</td></tr>
<tr><td colspan="2">ميزانية الهدف الاستراتيجي موزعة بحسب النتائج التنظيمية (وبحسب الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية، وبحسب الاقليم)</td></tr>
</table>

37 – وقد أُسندت إلى كبار المديرين (المديرين العامين المساعدين ورؤساء المكاتب) المسؤولية عن صياغة إطار النتائج لكل هدف استراتيجي ووظيفي. وقام هؤلاء بتعيين مسؤولين أولين لقيادة أفرقة استراتيجية مشتركة بين الإدارات (تشمل موظفين من المقر والمكاتب الميدانية على حد سواء) في عملية الصياغة. ويسهم تعدُّد تخصصات ووحدات الأفرقة (حوالي ثلث أعضاء الفريق في المتوسط يكونون من خارج الإدارة القائدة) في صياغة أطر مؤسسية حقاً للأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية، مع تحديد واضح لمساهمة الوحدات المعنية عبر المنظمة في النتائج والأدوات الرئيسية.

38 – وقد شدَّد الأعضاء على أهمية تحديد الأولويات وتركيز العمل في تقرير الكيفية التي ستتصدى بها المنظمة للمشاكل الإنمائية المختلفة المتناولة من خلال النتائج التنظيمية. وعند صياغة أطر النتائج، يجري الاضطلاع بالتحليل على مستويات ثلاثة.

- على المستوى الموضوعي، تم إجراء تحليل مستند إلى إطار زمني للتثبُّت من صحة الكيفية التي تتصدى بها النتائج التنظيمية المقترحة للمشاكل الرئيسية ولتحديد أي ثغرات وأوجه تداخل.
- وعلى مستوى النتيجة التنظيمية، صدرت توجيهات إلى أفرقة الاستراتيجية بأن: تقوم بصياغة مؤشرات S.M.A.R.T للنواتج، بما في ذلك أهداف ووسائل التحقق؛ وتحديد الافتراضات الرئيسية والمخاطر المرتبطة بكل مؤشر؛ والتثبّت من الأدوات الرئيسية الضرورية التي ستُستخدم أثناء التنفيذ.
- على مستوى الأدوات الرئيسية، جرت عملية صقل لنُهج توفير سلع وخدمات المنظمة، مع مراعاة مكامن قوة المنظمة من حيث استخدام الوظائف الأساسية، وأداء المنظمة في الماضي، والقدرة الفنية، وتوافر مصادر بديلة للإمداد، وفرص إقامة شراكات.

(ب) أطر نتائج الأهداف الاستراتيجية

39 – تتكون مجموعة الأهداف الاستراتيجية من مزيج من الأهداف القطاعية والأهداف المشتركة بين القطاعات. وقد شدد الأعضاء على أهمية كفالة أن تكون مجالات العمل متكاملة في ما بينها وأن تكون مركّزة بوضوح تجنباً لتكرار العمل. وعند إعداد أطر النتائج، تفاعلت أفرقة الاستراتيجية لكي: (1) تُدمج في النتائج التنظيمية القطاعية صلات واضحة المعالم بالمجالات المشتركة بين القطاعات في المقام الأول (2) تُحدد القيمة المضافة المشتركة بين التخصصات التي تضفيها النتائج التنظيمية المشتركة بين القطاعات على تنفيذ جميع الأهداف الاستراتيجية.

40 – وقد استتبعت هذه العملية التحليلية القيام بعملية اختيارات من بين مسارات عمل ممكنة شتى في إطار الأهداف الاستراتيجية، ويجري تعزيز هذا الجهد بتوجيه من اللجان الفنية التابعة للمجلس. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات قد نظرتا في الهدفين الاستراتيجيين جيم وهاء على التوالي، ويمكن تلخيص ردود أفعالهما على النحو التالي.

41 – أثناء اجتماعات لجنة مصايد الأسماك، أُدلي ببيانات قليلة تعبّر عن الأفضليات النسبية في ما بين النتائج التنظيمية على أن العديد من الأعضاء حددوا ما يرونه ذا أولوية من بين المجالات المواضيعية الهامة التي تتناولها النتائج التنظيمية، والتي أُخذت في الاعتبار عند إعداد المؤشرات. وعلى وجه الإجمال، كان هناك تأييد عام للهدف الاستراتيجي جيم (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) على النحو الذي صيغ به. وكما طلبت لجنة مصايد الأسماك، أُدرجت إشارة محددة إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في النتائج التنظيمية.

42 – ووافقت لجنة الغابات على مشروع استراتيجية المنظمة للغابات والحراجة، وكذلك النتائج التنظيمية والأدوات الرئيسية المدرجة ضمن الهدف الاستراتيجي هاء (الغابات والأشجار). ولم توص لجنة الغابات بإدخال أي تغييرات رئيسية على إطار النتائج، ولكنها طلبت إدخال بعض التعديلات في اللغة المستخدمة: ففي إطار النتيجة التنظيمية هاء 3، جرى توسيع لنطاق الإشارة إلى عملية الحوكمة لكي تشير إلى "الحوكمة على جميع المستويات"؛ وفي إطار النتيجة التنظيمية هاء 5، جرى توسيع الإشارة إلى الاستثمارات في الغابات لكي تشمل الاستثمار في الابتكار؛ وفي إطار النتيجة التنظيمية هاء 6، جرى توسيع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات لتشمل الحفاظ على الموارد الوراثية للغابات.

43 – وترد الصياغات الحالية لأطر النتائج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية الأحد عشر في الملحقات 2 إلى 12. ومن الجدير بالذكر أن هذه الصياغات هي عمل جارٍ، يخضع لتحسين تدريجي لا سيما حرصاً على اتساق اللغة وإيجازها، ولجعل المؤشرات والغايات أكثر قابلية للقياس وأدق.

(ج) أطر نتائج الأهداف الوظيفية

44 – المقصود بالأهداف الوظيفية هو أن تغطي الأنشطة الأساسية التي تفضي إلى بيئة تمكّن المنظمة من أن تحقق بفعالية وكفاءة النتائج التنظيمية الموضوعية المندرجة ضمن الأهداف الاستراتيجية. ويستخدم الهدف الوظيفي × أيضاً إطاراً للنتائج لدعم الوظائف الأساسية والأبعاد المستعرضة البالغة الأهمية.

45 – وتمثّل صياغة الأهداف الوظيفية بعض التحديات الفريدة. فقد كان ضرورياً، تشجيعاً للاتساق واعترافاً بأوجه الاعتماد المتبادلة في ما بين مجالات العمل التي تتناولها الأهداف الوظيفية، توحيد مجموعة النتائج التنظيمية التي كانت معروضة ورقة في روقة إدارة المنظمة المرفقة بخطة العمل الفورية توحيداً كبيراً. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن معظم العمل المتناول في إطار الأهداف الوظيفية يُنجز باعتباره دعماً داخلياً لمديري الأهداف الاستراتيجية، فإن صياغة الأهداف الوظيفية ستتطلب أن تتحقق أفرقة الأهداف الاستراتيجية من صحتها، وهي عملية بدأت تواً فحسب. ومن ثم، يُشدد على أن مصفوفات نتائج الأهداف الوظيفية تمثل عملاً جارياً.

46 – وفي حالة الهدف الوظيفي × فإن من بين التحديات الرئيسية كفالة الاتساق والترابط في الصياغة المستندة إلى النتائج لمجموعة متنوعة من المجالات من بينها الحوكمة والإشراف، وتجسيد أولويات الأعضاء في برامج المنظمة، وتعبئة الموارد، وكفالة اتباع نُهُج جامعة في ما يتعلق بوظائف المنظمة الأساسية. وبالنظر إلى مساحة العمل التي ينطوي عليها الأمر، لا يوجد مقر مؤسسي واضح للهدف الوظيفي ×، مثل الأهداف الاستراتيجية الأخرى والهدف الوظيفي Y. وتتمثل قضية معيّنة في ما إذا كانت الوظائف الأساسية التي تتناول الدعوة والاتصال؛ والمعلومات والمعارف والإحصاءات؛ والمشورة الفنية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة القانونية؛ ودعم بناء القدرات؛ ودعم إعداد الصكوك الدولية يمكن عرضها وقياسها بدرجة وافية في إطار نتيجة تنظيمية واحدة (X2).

47 – وقد استعرضت مجموعة العمل الأولى الأهداف الوظيفية في 16 أبريل/نيسان وقدمت توجيهاً سيؤخذ في الاعتبار عند تحسين الصياغات. وفي الوقت نفسه، تُعرض في الملحقين 13 و 14 الصيغ التي عُرضت على مجموعة العمل الأولى (مع بعض التصويبات).

(د) استخدام الوظائف الأساسية

48 – إن الوظائف الأساسية هي وسيلة العمل البالغة الأهمية التي ستستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج التنظيمية. وكما هو متوخّى في خطة العمل الفورية، ستصوّر الخطة المتوسطة الأجل الكيفية التي استُخدمت بها كل وظيفة أساسية استخداماً منهجياً في صياغة النتائج التنظيمية، مما يساعد على تركيز عمل المنظمة وزيادة فعالية استخدام الشراكات.

(هـ) مجالات التركيز المؤثرة

49 – لقد توخّى الإطار الزمني لإعداد الخطة المتوسطة الأجل صياغة مجالات التركيز المؤثرة بالتوازي مع صياغة النتائج التنظيمية. وعلى صعيد الممارسة العملية، اتُبع نهج الخطوات في صياغة مجالات التركيز المؤثرة، بحيث قامت أفرقة الاستراتيجية أولاً بصياغة النتائج التنظيمية لكل هدف استراتيجي من يناير/كانون الثاني حتى مارس/آذار، ثم أولت اهتماماً لصياغة مجالات التركيز المؤثرة.

50 – وعناصر صياغة وعرض مجالات التركيز المؤثرة هي: العنوان، والأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية المدعومة، ووصف مجال التركيز المؤثر، والشراكات ذات الصلة، والعلاقة مع النتائج التنظيمية — بما يشمل التركيز الرئيسي للعمل داخل كل نتيجة تنظيمية مصاحبة، وعلى أي مستوى (مثلاً المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي، والمستوى القطري) — وما إذا كان سيجري التخفيف من بعض المخاطر المحددة في صياغة النتائج التنظيمية بواسطة تمويل يرد من خلال مجال التركيز المؤثر.

51 – وأخذاً في الاعتبار التعريف المتفق عليه، يجمِّع كل مجال تركيز مؤثر تجميعاً فعالاً النتائج التنظيمية، من هدف استراتيجي واحد أو أكثر، التي تتعلق بنفس الموضوع أو بقضية مشتركة بين القطاعات تُعتبر ذات أولوية للمعاملة "كمجال رائد" وللدعوة إلى تعبئة تمويل من خارج الميزانية. ولذا، فإن مجالات التركيز المؤثرة تتعلق مباشرة بأطر النتائج من خلال النتائج التنظيمية المكونة لها. وبهذه الطريقة، فإنها لا تمثل طبقة إضافية في تراتبية النتائج.

ثانيا – برنامج العمل والميزانية

52 – سيوفر برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين من أجل الاضطلاع بعمل المنظمة في ظل الإطار الاستراتيجي الجديد. وقد بدأت عملية إعداد برنامج العمل والميزانية في أبريل/نيسان وستُعرض المقترحات في شكل مشروع على لجنتي البرنامج والمالية في يوليو/تموز وعلى المجلس في سبتمبر/أيلول.

53 – وسيعرض برنامج العمل والميزانية:

- الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين – المقررة والطوعية – اللازمة لتحقيق أهداف السنتين لمؤشرات كل نتيجة تنظيمية في إطار النتائج؛
- الميزانية الإدارية، المقابلة للهدف الوظيفي Y؛
- التكاليف والوفورات النابعة من تنفيذ خطة العمل الفورية؛
- المسؤولية التنظيمية المسندة في ما يتعلق بكل نتيجة؛
- أي التزامات مالية أخرى؛
- حساب زيادات التكاليف ووفورات الكفاءة؛
- اعتماداً من أجل الخصوم الطويلة الأجل، والالتزامات الناقصة التمويل، وصناديق الاحتياطي؛
- مشروع قرار بشأن اعتمادات الميزانية.

(أ) هيكل المقر الرئيسي

54 – لقد دعت خطة العمل الفورية إلى إعادة تنظيم كاملة لهيكل المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، على أن يبدأ العمل في ذلك في سنة 2009 ويُستكمل في سنة 2012. وقد ناقشت مجموعتا العمل الأولى والثالثة في 23 مارس/آذار العملية التي يجري القيام بها والهيكل المقترح من الإدارة.

55 – وينبغي النظر إلى هذا العمل على أنه "عمل جارٍ" وذلك لوجود عمليتين مترابطتين جاريتين في إطار خطة العمل الفورية قد تكون لهما آثار بالنسبة للهيكل التنظيمي، هما: الاستعراض المفصّل، الذي صدر التقرير النهائي الخاص به في أواخر أبريل/نيسان، والصقل المستمر للنتائج التنظيمية في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

56 – وتتفق الاقتراحات المذكورة أعلاه اتفاقاً تاماً مع توجيهات مؤتمر سنة 2008 بصيغتها الموجزة في الإجراءين 3–91 و 3–96 من خطة العمل الفورية، بشأن الهيكل على المستوى الأعلى وكذلك الاقتراحات المؤقتة بشأن الهيكل على المستويات التي تدنو المستوى الأعلى. وقد أبدت مجموعات العمل طائفة من التعليقات والمقترحات، وطلبت سلسلة من التفسيرات والإيضاحات. وستوفّر الإدارة مزيداً من التفصيل في الوثائق من أجل الاجتماع المشترك المقبل لمجموعات العمل بشأن الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي (المقرر عقده في يونيو/حزيران).

57 – وفي غضون ذلك، تمضي الإدارة قُدُماً في إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 باستخدام الهيكل التنظيمي المقترح للمقر الرئيسي الذي نُوقش في اجتماع مارس/آذار، والمقدّم للعلم في *اللحق 15*.

(ب) اللامركزية

58 – أكد تقرير التقييم المستقل للامركزية لعام 2004، وكذلك التقييم الخارجي المستقل، وخطة العمل الفورية الحاجة إلى حضور ميداني قوي للمنظمة. وقدم التقرير الخارجي المستقل توصيات باعتماد دور جديد وواضح للمكاتب الاقليمية يرتكز على التحليل ومشورة السياسات، مع تحمل أعباء المسؤولية والمساءلة بالدرجة الأولى عن تجهيز الاستراتيجيات والبرامج في مختلف أنحاء الأقاليم المعنية، وبأن تكون المكاتب الاقليمية الفرعية زراع الدعم الفني للمنظمة في أقاليمها ذات الصلة، وبإرساء أساس جديد لإنشاء، وحضور، وهيكل، ووظيفة، وتركيب موظفي المكاتب القطرية.

59 – وركزت خطة العمل الفورية على الإجراءات التي تكفل عمل المكاتب الميدانية والمقر كمظمة متكاملة بصورة فعالة. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال احداث تغييرات في هيكل المقر وكذلك عن تطبيق نظام اللامركزية على السلطات، والربط الشبكي، والمشاركة الكاملة للمكاتب الميدانية في العملية الشاملة لاتخاذ القرارات في المنظمة، وتفويض المسؤوليات مع المسائلة، والتوازن المناسب بين المقر والمكاتب الميدانية. وتشمل مصفوفة إجراءا خطة العمل الفورية 15 إجراء يهدف إلى تحقيق ذلك (الإجراءات من 3–76 الى 3 — 90). وتجري متابعة العملية، وقد نوقش أمر التقدم المحرز والقضايا التي تحتاج إلى توجيه مع جماعات العمل الأولى والثانية والثالثة التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في 17 أبريل/نيسان، وسيستفاد من ذلك في إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

دال – الخلاصة

60 – من المهم التشديد مرة أخرى – كما هو متوخى في خطة العمل الفورية – على أن عناصر المعلومات المقدمة إلى اللجنتين وإلى المجلس في هذه المرحلة هي عمل جارٍ. واستناداً إلى ردود الفعل الواردة، ستعد الإدارة وثيقة أشمل (تبيّن فيها الاحتياجات من حيث الموارد) من أجل دورتي اللجنتين المقرر عقدهما في يوليو/تموز ومن أجل الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التي تُعقد في نهاية سبتمبر/أيلول.

الملحق 1 – خطوات الإعداد وجدول الاستعراض: الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011، والهيكل التنظيمي

المرحلة الأولى

تقوم الإدارة (يناير/كانون الثاني – مارس/آذار) *بإعداد عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية: صياغة الأهداف والوظائف الاستراتيجية، والنتائج التنظيمية (بدون موارد)، والمؤشرات؛ تطبيق الوظائف الأساسية؛ وصياغة الهيكل التنظيمي (الخطوتان 1 و2 من العملية)*

	التاريخ في 2009	***الاجتماع[2]***	***الوثائق المعروضة للبحث***
يقوم الأعضاء (مارس/آذار – يونيو/حزيران) *باستعراض مشروعات أطر النتائج (بدون موارد)، ومناقشة الأولويات، ومشروع الهيكل التنظيمي، والاستعراض المفصل (الخطوات 3 و4 و8 من العملية)*	5 مارس/آذار	لجنة مصايد الأسماك	مشروع إطار النتائج للهدف الاستراتيجي جيم (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
	17 مارس/آذار	لجنة الغابات	مشروع إطار النتائج للهدف الاستراتيجي هاء (الغابات والأشجار)
	23 مارس/آذار	مجموعة العمل الأولى	مشروعات أطر النتائج (الأهداف الاستراتيجية): أساليب العمل، التحديات، النماذج، الصيغة
	23 مارس/آذار	مجموعتا العمل الأولى والثالثة	النظر في الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي
	16 أبريل/نيسان	مجموعة العمل الأولى	مشروعات أطر النتائج (الأهداف الاستراتيجية، الأهداف الوظيفية)؛ مجالات التركيز المؤثرة
	17 أبريل/نيسان	مجموعة العمل الثالثة	استعراض ملاك المكاتب الميدانية ومواقعها ونطاق تغطيتها
	22 أبريل/نيسان	لجنة الزراعة	مشروعات أطر النتائج للأهداف الاستراتيجية ألف (المحاصيل)، وباء (التربية الحيوانية)، ودال (سلامة الأغذية وجودتها)، وواو (الموارد الطبيعية)
	11–12 مايو/أيار	لجنة البرنامج/لجنة المالية	عناصر لمشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية
	11–12 مايو/أيار	لجنة المالية	عناصر الاستعراض المفصل
	مايو/أيار13	الاجتماع المشترك	عناصر لمشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية مفهوم الإصلاح المصحوب بالنمو
	مايو/أيار20	مجموعة العمل الثالثة	النظر في توصيات الاستعراض المفصل
	يونيو/حزيران3	مجموعة العمل الأولى	عناصر لمشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل/ وبرنامج العمل والميزانية
	4 يونيو/حزيران	مجموع العمل الثالثة	استعراض ملاك المكاتب الميدانية ومواقعها ونطاق تغطيتها
	4 يونيو/حزيران	مجموعتا العمل الأولى والثالثة	النظر في الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي
	5 يونيو/حزيران	لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل	مفهوم الإصلاح المصحوب بالنمو
	15–19 يونيو/حزيران	الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة للمجلس	عناصر لمشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية توصيات الاستعراض المفصل

[2] اجتماعات تتعلق مباشرة بالإطار الاستراتيجي/ الخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية والهيكل التنظيمي. ومواعيد انعقاد لجنة المؤتمر ومجموعات العمل وجداول أعمالها خلال الفترة من شهر مايو/أيار – سبتمبر/أيلول مؤقتة رهنا باستعراضها وإقرارها من قبل مكتب لجنة المؤتمر.

المرحلة الثانية

تقوم الإدارة (أبريل/نيسان – يوليو/تموز) *بإعداد مشروع الإطار الاستراتيجي، ووثائق الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية: صياغة إسهام الوحدات في تحقيق النتائج وتخطيط الموارد، مع مراعاة إرشادات لجنة المؤتمر، واللجان الفنية، ولجنتي البرنامج والمالية، والمجلس، (الخطوات 5 و6 و9 من العملية)*

	التاريخ في 2009	***الاجتماع[3]***	***الوثائق المعروضة للبحث***
يقوم الأعضاء (يوليو/تموز) *باستعراض مشروع الإطار الاستراتيجي ووثيقة الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية (الخطوتان 10 و11 من العملية)*	22 يوليو/تموز	مجموعة العمل الأولى	مشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية شاملة الموارد
	24 يوليو/تموز	لجنة المؤتمر	مفهوم الإصلاح المصحوب بالنمو
	27–28 يوليو/تموز	لجنة البرنامج/لجنة المالية	مشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية شاملة الموارد
	29 يوليو/تموز	الاجتماع المشترك	مشروع الإطار الاستراتيجي، الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية شاملة الموارد

المرحلة الثالثة

تقوم الإدارة (أغسطس/آب) *بإصدار النص النهائي لمشروع الإطار الاستراتيجي، ووثائق الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية*

	التاريخ في 2009	***الاجتماع***	***الوثائق المعروضة للبحث***
يقوم الأعضاء (سبتمبر/أيلول– نوفمبر/تشرين الثاني) *باستعراض وإقرار النص النهائي للإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية (الخطوتان 12 و14 من العملية)*	8 سبتمبر/أيلول	مجموعات العمل الأولى والثانية والثالثة	تقديم النص النهائي لمشروع الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية
	16 سبتمبر/أيلول	مجموعة العمل الأولى	الاستعراض الأخير والتوصية النهائية بشأن الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية
	16 سبتمبر/أيلول	مجموعة العمل الثالثة	الاستعراض الأخير لملاك المكاتب الميدانية ومواقعها ونطاق تغطيتها
	24 سبتمبر/أيلول	لجنة المؤتمر	استعراض واعتماد التقرير النهائي للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل (بما في ذلك التوصية الخاصة بالإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية)
	28 سبتمبر/أيلول إلى 2 أكتوبر/تشرين الأول	الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة للمجلس	الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية بما في ذلك مستوى الميزانية (لإصدار توصية بشأنها)
	14–21 نوفمبر/ تشرين الثاني	الدورة السادسة والثلاثون للمؤتمر	الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية ومستوى الميزانية (لإقرارها)

[3] اجتماعات تتعلق مباشرة بالإطار الاستراتيجي/ الخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية والهيكل التنظيمي. ومواعيد انعقاد لجنة المؤتمر ومجموعات العمل وجداول أعمالها خلال الفترة من شهر مايو/أيار – سبتمبر/أيلول مؤقتة رهنا باستعراضها وإقرارها من قبل مكتب لجنة المؤتمر.

الملحق 2: الهدف الاستراتيجي ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

القضايا والتحديات

يعتبر النهوض بإنتاجية المحاصيل وجودتها، المستند إلى الممارسات المستدامة العلمية، عنصراً حاسماً في تحسين كفاءة استخدام الموارد، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة. ومن بين الأراضي المنزرعة على المستوى العالمي، يُستخدم نحو 1.4 مليار هكتار لإنتاج المحاصيل و2.5 مليار هكتار كمراعي. وتوفر هذه المساحات معاً معظم الأغذية، والأعلاف، والألياف في العالم. وفي حين أن التوقعات تشير إلى أن العالم يحتاج إلى كميات من الأغذية لإطعام 9.2 مليار نسمة عام 2050 تعادل ضعف ما كان عليه الحال عام 2000، فإن عليه أن يعالج أمر انكماش المساحات المتوافرة من الأراضي (ستنخفض حصة الفرد من الأراضي من 4.3 هكتار في عام 1961 إلى 1.5 هكتار في عام 2050)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل (سينخفض معدل النمو السنوي للحبوب الرئيسية من نسبة تراوحت بين 3 و5 في المائة عام 1980 إلى زهاء 1 في المائة عام 2050)، والإجهادات الناجمة عن التغير المناخي (ارتفاع شدة ووتيرة موجات الجفاف، والفيضانات، والآفات)، وتآكل خدمات النظم الإيكولوجية. كما أن هنا طلباً على زيادة تنوع، وجودة، وسلامة المنتجات الزراعية ناجماً عن التمدين وزيادة الدخل.

وتعتمد إتاحة إمدادات كافية من الأغذية من النوعية المطلوبة، على توافر نظم الإنتاج الكفوءة والصامدة التي تستخدم الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة على الاستعمال الكفوء لقاعدة الموارد الطبيعية، والمترافقة مع إطار تمكيني من السياسات والمؤسسات. وتدعو الحاجة إلى اعتماد نُهج مستدامة لسبل المعيشة، وسلامة الأغذية، وسلاسل القيمة لدعم الزيادة في الإنتاجية والتنوع.

وبغية مجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يعمل على الترويج لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك توفير المساعدات فيما يتعلق بالشؤون الفنية والسياسات المتصلة بأربعة أبعاد أساسية هي:

(أ) زيادة **الإنتاجية الزراعية** عن طريق تحسين استخدام الموارد لتحقيق غلات عالية مع تعزيز استدامة النظم الزراعية والانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة الموجهة نحو الأسواق، ومساندة ذلك، وضمن جملة أمور، من خلال الزراعة الصونية والإدارة المتكاملة للمغذيات؛

(ب) تحسين **الإنتاج المحصولي** المستدام عن طريق الإدارة المتكاملة للآفات، وعن طريق التنفيذ القطري والعالمي للصكوك المتفق عليها دولياً مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام للإقلال إلى أدنى حد من مشاكل الآفات وإساءة استخدام مبيدات الآفات، وتلوث البيئة.

(ج) **إدارة خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية**، عبر تحديد واستخدام وإقامة آليات لتقدير قيمة أدوار خدمات التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية السليمة (كفاءة إدارة المحاصيل، والتربة؛ والمغذيات، والمياه).

(د) تعزيز **سُبل المعيشة** المستدامة باستخدام فوائد زيادة الإنتاجية والتنوع ضمن سلسلة القيمة، بما في ذلك عن طريق توفير الظروف اللازمة للوصول إلى المعارف والممارسات الزراعية الجيدة، والبذور الممتازة، وتكنولوجيات مرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز الزراعي، ونظم سلامة الأغذية، والأسواق، والائتمان.

ويشمل هذا الإطار أيضاً صكوكاً ومعاهدات واتفاقيات ومدونات عالمية وإقليمية تجسد التعاون الدولي في مجال تعزيز الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والحدّ من المخاطر الناتجة عن تهديدات عابرة للحدود بالنسبة للإنتاج والبيئة والصحة البشرية، وتحسين إدارة هذه المخاطر في عالم يتسم أكثر فأكثر بظاهرة العولمة.

ويعتمد نجاح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على بيئة تمكينية من السياسات والمؤسسات مدعومة ببناء القدرات. وسيتطلب ذلك تحليلات قطاعية فرعية للزراعة المحصولية، ومعلومات وإحصاءات محدثة عن القطاعات الفرعية وذلك لدعم عملية التنمية، ومعلومات عن التفاعل بين المحاصيل والبيئة، وعن أثر الآفات العابرة للحدود على المحاصيل، وعن أهمية وتأثير محاصيل الطاقة الحيوية، وعن خدمات النظم الإيكولوجية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن الطلب على الأغذية، والأعلاف، والألياف سيواصل نموه بالمعدلات المتوقعة أو بمعدلات أعلى منها، وذلك بفعل النمو السكاني وزيادة الدخل، وأن البلدان الأعضاء ملتزمة بوضع سياسات إنمائية لصالح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.
- افتراض أن التغير المناخي سيستمر في التأثير على الإنتاج المحصولي، مما يستدعني اعتماد ما هو مناسب من استراتيجيات، وتكنولوجيات، وسياسات للتكيف والتخفيف.
- افتراض أن البلدان، بالشراكة مع أصحاب الشأن المعنيين، ستستثمر في تطوير واعتماد تكنولوجيات وسياسات لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما يؤدي إلى توسيع الفرص وزيادة تنوع نظم الإنتاج التي يمكن للمزارعين استخدامها للنهوض بالدخل والأوضاع الصحية.
- افتراض أن الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي ستتخذ الإجراءات التقنية، والمؤسسية، والسياساتية، والقانونية اللازمة لكي يحقق قطاع المحاصيل الأهداف الوطنية على نحو فعال، وآمن، ومنصف، وأن المنظمة ستُمنح الوسائل الضرورية لمساعدة الجهات المذكورة في جهودها هذه، وأن البلدان الأعضاء ستكون قادرة على تنفيذ المعايير والاتفاقات المعتمدة دوليا.
- خطر أن يؤدي التقلب المتزايد في أسواق الطاقة والمدخلات إلى عرقلة الزراعة، وإلى خفض الربحية بسبب الصلات السعرية المتزايدة بين المدخلات وسلع الطاقة وفي ظل الافتقار إلى خيارات ردود مناسبة.
- خطر أن تتسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بعض البلدان الهشة في تباطؤ شديد لانتقال واستيعاب الابتكارات.
- خطر أن تشكل تكلفة المياه/قلة توافرها عائقاً رئيسياً أمام تكثيف المحاصيل.

خطر عدم امتلاك بعض البلدان لقدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات،والتحقق منها، وتحليلها، ونشرها، وتبادلها، واستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بشكل فعال.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي ألف

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	النتيجة التنظيمية
ألف -1	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف -2	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف -3	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف -4	X	X	X	X	X	X	X	X

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 1 – سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي

مؤشر النتيجة التنظيمية	الغاية (4 سنوات)
ألف 1-1 سياسات و/أو برامج قطرية و/أو إقليمية جديدة أو محسَّنة للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي أو تنويعه، بما في ذلك استجابات لتغير المناخ.	10 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي 33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي 8 برامج إقليمية للأمن الغذائي

	8 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات أو برامج بشأن تنويع المحاصيل
ألف 1-2 منتديات حكومية دولية، تشمل لجنة الزراعة، وهيئة الأرز الدولية، ولجنة التنمية المستدامة، توفر توجيهاً بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.	لجنة الزراعة، لجنة التنمية المستدامة، هيئة الأرز الدولية، ومنتديات دولية حكومية أخرى
ألف 1-3 عدد البلدان التي توجد لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات و/أو مشروعات لاختبار وتوثيق واعتماد ممارسات تدير خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق مدفوعات الخدمات البيئية في إطار الإنتاج الزراعي.	5 بلدان

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- مشورة فنية لواضعي السياسات تُعزز إدماج الإنتاج المحصولي المستدام في منظور أوسع للأمن الغذائي والتغذية.

2- إطار للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من خلال نهج النظام الإيكولوجي الذي يشمل مبادئ توجيهية، وقوائم مرجعية، ودراسات حالة، وذلك لاستخدامه في إعداد السياسات، والمشروعات، والبرامج.

3- وثائق التوجيه والمساعدة الفنية بشأن تقييم التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية، عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.

5- استراتيجيات للتنويع والإنتاج المحصولي، بما في ذلك إدخال تقنيات جديدة ومعدلة (مثل المحاصيل البستانية، والزراعة في المناطق الحضرية وما حولها، والأعلاف، وغيرها).

6- استخدام محسن للمعلومات الحالية والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات الربط الشبكي وإدارة المعارف.

7- قياسات خط الأساس ورصد المراعى والأراضي العشبية لتحسين الأمن الغذائي وتشجيع التنمية التي تقاوم تغير المناخ.

8- تحليل النظم الزراعية، وخطوط توجيهية، ودعم المشروعات لربط المزارعين بالأسواق.

9- استراتيجيات نووية في مجاليّ الأغذية والزراعة.

10- مشورة فنية تتعلق بمدفوعات الخدمات البيئية في مناطق زراعية مختارة.

11- إنتاج واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة وموثوق بها تتعلق بالإنتاج المحصولي.

النتيجة التنظيمية ألف 2 – الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشى آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

مؤشر النتيجة التنظيمية	**الغاية (4 سنوات)**
ألف 2-1 اعتماد وتحسُّن تنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية	وضع 15 معيارا جديداً واعتماد 12 معياراً وتحسين التنفيذ في 8 بلدان نامية

ألف 2-2 النسبة المئوية للبلدان المتضررة التي تحصل على تنبؤات ومعلومات أخرى بشأن الجراد الصحراوي وغيره من الآفات النباتية العابرة للحدود	100 في المائة
ألف 2-3 إعداد خطط طوارئ قطرية وإقليمية بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية	12 بلداً في 3 أقاليم
ألف 2-4 عدد البلدان والأقاليم الفرعية التي تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع	6 بلدان في كل إقليم من 4 أقاليم

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- مشورة فنية لصانعي السياسات تشجع على إدماج وقاية النباتات في الإنتاج المحصولي المستدام ضمن منظور أوسع للأمن الغذائي.

2- توجيه للبلدان بشأن تنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات مستدامة لوقاية النباتات.

3- إطار لبرامج للوقاية المستدامة للنباتات عن طريق تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واستخدام المعايير الدولية.

4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية وكتيبات ومنهجيات.

5- توفير منتدى محايد واستخدامه على وجه أفضل لتبادل المعلومات، بما في ذلك كعنصر أساسي في النظام العالمي لحوكمة الصحة النباتية في مجال التجارة.

6- قياسات خط الأساس لاحتياجات بناء القدرات القطرية ووضع إطار دولي لتيسير تنفيذ التدابير الدولية لمعايير الصحة النباتية.

7- التعاون في التخطيط للطوارئ والإنذار المبكر عن الآفات والأمراض العابرة للحدود خاصة من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وإطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

8- استراتيجيات نووية لاستحداث أدوات تتيح إدارة الآفات والأمراض الحيوانية.

9- تيسير الاستثمار لتوفير موارد خارجة عن الميزانية من أجل وضع مشروعات وبرامج وسياسات.

10- نظم لإدارة المعلومات والإنذار المبكر، وشبكات توعية للمجتمعات المتضررة وإعداد تقارير إعلامية موحدة وتكنولوجيات لنقل البيانات من أجل الكشف المبكر عن الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود وتعقُّبها في الوقت الحقيقي.

11- تدابير لهشاشة سُبل المعيشة عن طريق بيانات خاصة بالتعرض للخطر مأخوذة من مصادر مختلفة مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة من أجل البلدان المتضررة.

12- خطوط توجيهية للاستجابة لحالات الطوارئ، وخطط للطوارئ، وأدوات منظمة للتأهب من قبيل دعم القرارات الخاصة بالوقاية؛ وقوائم بالاستشاريين المحتملين ذوي الخبرة في المجالات ذات الصلة مثل إدارة الطوارئ والتنسيق، وقائمة بالموردين، ومشغلي الخطوط الجوية؛ واتفاقات معدة سلفاً، واختصاصات وعقود وغير ذلك.

13- آليات إقليمية وإقليمية فرعية لضمان التعاون الفعّال والإبلاغ عن المخاطر، والتعاون فيما بين الوكالات، والتنسيق بين البلدان والأقاليم بشأن الوقاية من الآفات والأمراض العابرة للحدود ومكافحتها.

14- إتاحة خطوط توجيهية بشأن الممارسات الجيدة للبلدان، وصنّاع القرار، وأصحاب الشأن.

15- شراكات بين مؤسسات البحوث القطرية والدولية، وهيئات الأرصاد الجوية، والقطاع الخاص لاستحداث تكنولوجيات جديدة، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات.

16- صكوك مطبقة، وأدوات وموارد في مجالات الدعم الإداري الرئيسية للمسائل المالية، والمشتريات واللوجستيات، وإدارة الموارد البشرية لتنفيذ عمليات الطوارئ بكفاءة.

17- إعداد واستخدام معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها بشأن الإنتاج المحصولي والآفات والأمراض.

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 3 – الحدّ بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

مؤشر النتيجة التنظيمية	الغاية (4 سنوات)
ألف 3-1 عدد البلدان التي تعتمد تدابير لتحسين إدارة الآفات على امتداد دورة عمرها بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة	30 بلداً
ألف 3-2 تحسين البلدان للرقابة التنظيمية على توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وفقاً للمدونات والاتفاقيات الدولية	20 بلداً
ألف 3-3 إنشاء أو تعزيز البلدان برامج للإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات	20 بلداً
ألف 3-4 تقييم مبيدات الآفات حرصاً على سلامة مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية، وتقدير الحدود القصوى للمخلفات	تقييم 100 مبيد للآفات وتقدير 1 000 حد جديد من الحدود القصوى للمخلفات

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- قيام الأمانة بالوظائف المتفق عليها لدعم تنفيذ اتفاقية روتردام والاجتماعات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية، ومواصفات مبيدات الآفات، وإدارة مبيدات الآفات.

2- خطوط توجيهية فنية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن التعامل مع مبيدات الآفات وإدارتها في حالات الطوارئ.

3- إعداد وتنفيذ مبادرة خاصة للحدّ من استخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في البلدان.

4- وضع برامج للإدارة المتكاملة للآفات أو تعزيزها للحدّ من الاعتماد على مبيدات الآفات.

5- إتاحة توجيهات عملية بشأن رصد مبيدات الآفات في البيئة وأثرها على صحة الإنسان لتوجيه السياسات والإجراءات.

6- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.

7- إنشاء نظام محسن لإدارة مبيدات الآفات وإجراء استقصاء عن مبيدات الآفات في حالات الطوارئ.

8- برامج ومشروعات لمساعدة البلدان في أن تحدد كمياً مخزونات مبيدات الآفات القديمة وتحد من مخاطرها وتزيلها وتمنعها، وكذلك التلوث الناجم عن مبيدات الآفات.

9- وضع استراتيجيات وتقديم مشورة فنية وتوجيه للسياسات لصالح البلدان عن النُهج المتكاملة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات تماشياً مع مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، واتفاقية روتردام، والصكوك الدولية الأخرى.

10- إعداد برامج ومشروعات لبناء القدرات على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المجتمع الزراعي للترويج لاتباع نهج متكامل بشأن إدارة الآفات ومبيدات الآفات.

11- التعاون الإقليمي ومواءمة النهُج، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، وكذلك تحسين استخدام المعلومات الموجودة، والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات إدارة المعارف.

12- إصدار واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة ويعول عليها عن مبيدات الآفات.

النتيجة التنظيمية ألف 4 – سياسات فعالة وقدرات ممكّنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي	
مؤشر النتيجة التنظيمية	**الهدف (4 سنوات)**
ألف 4-1 عدد البلدان المنضمة إلى *المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتي تضع/تنقح* اللوائح القطرية لتنفيذ تلك المعاهدة.	انضمام 130 بلداً إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 25 بلداً في سبيلها لوضع/تنقيح تشريعات/سياسات قطرية
ألف 4-2 عدد البلدان/الأقاليم الفرعية التي تضع استراتيجيات/سياسات قطرية في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعزز الصلات بين الصون، وتربية النباتات، ونظم البذور، عند تنفيذ *خطة العمل العالمية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام*	وضع أو تحسين 5 بلدان استراتيجياتها لاتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة موافقة 3 أقاليم فرعية بصورة رسمية على إطار تنظيمي متوائم يتعلق بالبذور
ألف 4-3 عدد البلدان التي توجد لديها قدرات فنية وبحثية محسنة، بما في ذلك في مجال الصون، وتربية النباتات، والتكنولوجيا الحيوية– السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية، ونظم البذور، وإدارة المعلومات من أجل الإنتاج المحصولي المستدام	10 بلدان في مجال الصون، وتربية النباتات، والتكنولوجيا الحيوية – السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية 20 بلداً في مجال إدارة المعلومات الخاصة بالبذور والموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 10 بلدان في مجال إنتاج البذور والمواد الزراعية وتخزينها والجوانب المتعلقة بها
ألف 4-4 عدد البلدان التي تُوجد لديها 10 مجتمعات محلية على الأقل لذوي الحيازات الصغيرة لديها خطط وبرامج ومرافق محددة لإدارة التنوع الوراثي النباتي في المزرعة، وإنتاج البذور واستخدامها وإدارة الأخطار المتعلقة بها باستخدام السياسات والأدوات والخطوط التوجيهية التي أوصت بها المنظمة	10 على الأقل من المجتمعات المحلية ذات الحيازات الصغيرة لديها خطط وبرامج ومرافق محددة لإنتاج البذور ومعالجتها وتخزينها، وإدارة التنوع الوراثي النباتي في المزرعة قيام 10 بلدان باستخدام أدوات إدارة مخاطر الكوارث

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- توجيه ودعم لتنفيذ برنامج العمل للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كما اعتمده الجهاز الرئاسي.
2- مشورة في مجال السياسات ومساعدة فنية لخطة العمل العالمية الحالية والمحدثة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عن طريق جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ وتيسير تنفيذ ورصد خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما في ذلك من حيث علاقتها بالصكوك الدولية ذات الصلة.
3- دعم فني لوضع وتنفيذ برامج متكاملة عن الصون والاستخدام المستدام، بما في ذلك نظم البذور، على المستويين الإقليمي والقطري.

4- توليد وإدارة ونشر معارف وبيانات وأدوات وتكنولوجيات لبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي في مجال الصون، وتربية النباتات، وتطوير نظم البذور وما يتعلق بها من مجالات متعددة التخصصات.

5- مساعدة فنية وتوجيه للمجتمعات المحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين لإدارة التنوع المحصولي ونظم البذور بشكل مستدام.

6- تعزيز الشراكات والتحالفات مع المنظمات ذات الصلة لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ أفضل الممارسات لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من أجل الإنتاج المحصولي المستدام.

الملحق 3: الهدف الاستراتيجي باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

القضايا والتحديات

يوفِّر قطاع الثروة الحيوانية حالياً 43 في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي من حيث القيمة. وسوف تتطلب الزيادة المتواصلة المتوقّعة في الطلب على المنتجات الحيوانية تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام الموارد، وتسريع وتيرة استحداث واستخدام تكنولوجيات ملائمة.

ويتسم القطاع الحيواني العالمي بانقسام واضح بين (1) الحيوانات التي تحتفظ بها أعداد كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة؛ (2) الإنتاج الحيواني التجاري الكثيف والواسع النطاق. وبينما تسهم النظم الحيوانية التقليدية في سُبل معيشة 70 في المائة من الفقراء الريفيين في العالم فإن ازدياد أعداد العمليات الواسعة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة باستخدام مصادر العلف الدولية والموارد الوراثية الحيوانية يساعد على سرعة نمو أسواق اللحوم والألبان والبيض، في حين تُدفع المزارع الأسرية المتوسطة الحجم إلى خارج الأسواق الرسمية المتنامية.

ويرتبط ظهور أمراض الحيوانات وتفشّيها، بما في ذلك مسبّبات الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر (الأمراض الحيوانية المصدر)، ارتباطاً وثيقاً بالتغييرات التي تطرأ على بيئة الإنتاج، وازدياد التفاعلات بين الثروة الحيوانية والحياة البرية.

وتشير أحدث الأرقام إلى أن 20 في المائة من السلالات الموثقة معرضة للانقراض. ومن العواقب الخطيرة لانتشار الإنتاج الواسع النطاق والضغوط التي تتعرض لها التربية التقليدية للحيوانات على النطاق الصغير تدمير التنوع الوراثي الحيواني. ويسهم القطاع، الذي يستحوذ على ثلث أراضي زراعة المحاصيل في العالم لإنتاج حبوب الأعلاف، في زيادة أسعار الحبوب، ولكنه يتأثر أيضاً بالزيادات في الأسعار. وفي ظل ازدياد التنافس على الأراضي تتزايد أسعار حبوب الأعلاف، والمياه، والطاقة، والأيدي العاملة، كما أن الإنتاج الحيواني المكثف المعتمد على الرعي يواجه الآن تقلبات تغيُّر المناخ والضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وباتت هناك حاجة إلى حوكمة شاملة من المجتمع الدولي في ظل النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية وازدياد أهميته في الأمن الغذائي وتغذية وصحة البشر، والتغييرات الهيكلية التي طرأت عليه مؤخراً. وعلى ضوء الآثار الإيجابية والسلبية الكبيرة لقطاع الثروة الحيوانية على الأهداف الاجتماعية والبيئية والصحة العامة، يقتَرَح في إطار هذا الهدف الاستراتيجي إعداد "مدوّنة سلوك لقطاع حيواني مسؤول".والتفاوض بشأنها.

وتتباين فرص الحد من كثير من المخاطر المرتبطة باتساع القطاع الحيواني واستغلال كل إمكاناته. وسوف تساعد زيادة الإنتاجية على تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة؛ وستؤدي زيادة الإنتاجية إلى استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة استخداماً أكثر كفاءة؛ كما أن أوجه التقدم في إنتاج الحيوانات وتغذيتها وتربيتها وفي الوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها.ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين رعاية الحيوانات مع الحد في الوقت نفسه من خطر ظهور أمراض حيوانية المصدر. وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف ابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن التنمية المؤسسية، بما في ذلك تحسُّن التعاون بين القطاعات (مثل مفهوم عالم واحد – صحة واحدة) المدعومة بسياسات مواتية وبيئات تنظيمية.

وتتوقف أيضاً زيادة الإنتاج الحيواني المستدام على توافر معلومات وإحصاءات حديثة وموثوق بها لدعم عملية التنمية وكفالة دعمها بسياسات ذات صلة وملائمة.

الافتراضات والمخاطر

افتراض استمرار الطلب القوي على المزيد من المنتجات الحيوانية العالية الجودة والمأمونة (المجهزة بشكل متزايد). وبذلك ستزداد مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وسوف تشجِّع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الاستثمار في البحث والإرشاد المرتبطين بالثروة الحيوانية من أجل التنمية وكذلك في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية والإقليمية.

افتراض استمرار أهمية الثروة الحيوانية في المستقبل المنظور،وأن تمثل في كثير من الأحيان، لاسيما في المناطق الرعوية، مصدر الدعم الوحيد لسبل معيشة أعداد كبيرة من السكان.

افتراض اتخاذ التدابير التقنية والمؤسسية والسياساتية والقانونية من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وأمان وإنصاف، وتخويل المنظمة مهمة تصميم تلك التدابير والتفاوض بشأنها.

افتراض أن البلدان الأعضاء ستكون لديها قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بفعالية.

خطر الإضرار بالمجتمع (مثل تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة) والصحة العامة (مثل تفشّي الأمراض الحيوانية المصدر أو ظهور أمراض جديدة) والموارد الطبيعية والبيئة والمناخ (مثل تدهور التنوع الوراثي الحيواني، والتلوث، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتعدّي على الموائل) بسبب النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية في ظل انعدام الرقابة الفعّالة الشاملة وتحسّن التعاون بين القطاعات والحوكمة الدقيقة.

خطر عرقلة تربية الحيوانات بسبب ازدياد تقلّبات قطاع الحبوب والطاقة نتيجة تزايد الصلات بين أسعار الحبوب وسلع الطاقة وتقلص ربحية قطاع الثروة الحيوانية في ظل عدم وجود خيارات ملائمة للاستجابة.

خطر تعرّض نظم الإنتاج الحيواني القائمة على المراعي لتهديدات تغيُّر المناخ ومن ثم سُبل معيشة الأُسر المعيشية الأشد ضعفاً.

خطر عجز الاستثمارات في مجال بحوث التنمية عن استحداث التكنولوجيات المطلوبة لمواجهة التحديات في هذا القطاع السريع التغيُّر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي باء

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات
باء 1	X	X		X	X	X	X
باء 2	X	X	X	X	X	X	X
باء 3	X	X	X	X	X	X	X
باء 4	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية باء 1 – مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية	
مؤشر النتيجة التنظيمية	**الغاية (4 سنوات)**
باء 1–1 عدد البلدان التي اعتمدت العناصر الضرورية لإطار تنظيمي لدعم القطاع الحيواني	**6**
باء 1–2 النسبة المئوية للبلدان التي تطلب المساعدة من المنظمة لتحسين كفاءة/إنتاجية إنتاجها الحيواني وقيمته المضافة والتي تعمل بناء على المشورة المقدمة لها	**75** في المائة
باء 1–3 مساعدة البلدان على الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ التي تؤثّر على سُبل العيش المرتبطة بالثروة الحيوانية والتي تكون طلباتها مطابقة للخطوط التوجيهية والمعايير الخاصة بحالات طوارئ الثروة الحيوانية	**100** في المائة
باء 1–4 عدد برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية التي تكون مكوناتها المتعلقة بالثروة الحيوانية مدعومة بخطط استثمارية تركز على زيادة الإنتاج، وتحسين الدخل، والفوائد التغذوية	**33** برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي، و **8** برامج إقليمية للأمن الغذائي

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 – الإحصائيات والمعلومات والمعارف المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية التي تثري وتؤثّر على صُنّاع القرار في القطاعين العام والخاص.

2 – تحليل قطاع الثروة الحيوانية والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات، وأدوات دعم القرار لتمكين القطاع من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين تغذية وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تحسين سُبل وصول منتجي الثروة الحيوانية إلى الأسواق المحلية والإقليمية الدولية الآخذة في التوسع والتعقّد.

3 – المشورة التشريعية التي تدعم قطاع الثروة الحيوانية في كفالة تنميته المنصفة والفعّالة.

4 – التوجيه (الخطوط التوجيهية، والأدلّة، والمنهجيات، والاستعراضات الفنية، وورقات القضايا والخيارات) التي تتناول التغذية الحيوانية، والأعلاف، وإنتاج الحيوانات، وتربية الحيوانات، والتجهيز/إضافة القيمة، وسلامة الحيوان، وتعريف الحيوانات، وتنظيم قطاع الثروة الحيوانية، وممارسات الإدارة السليمة لترشيد تكثيف وزيادة كفاءة الإنتاج الحيواني (الذي يغطي نُظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراجة الزراعية).

5 – المكوّنات الحيوانية في (برامج الأمن الغذائي القطرية وبرامج الأمن الغذائي الإقليمية)، والتركيز على زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل والفوائد التغذوية.

6 – الإغاثة وإعادة التأهيل من خلال الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان التي تؤثّر على قطاع الثروة الحيوانية.

7 – تيسير الاستثمار في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، مع الاسترشاد بسياسات واستراتيجيات القطاعات الفرعية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الخدمات الحيوانية، ومن خلال إقامة شراكات رسمية بين أصحاب الشأن المهمين.

8 – بناء القدرات (التقنية، والإحصائية، والسياساتية، والقانونية، والمؤسسية) من أجل النهوض بمساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين نوعية النظم الغذائية.

النتيجة التنظيمية باء 2 – الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان	
مؤشّر النتيجة التنظيمية	**الغاية 4 سنوات**
باء 2–1 عدد أهم أمراض الحيوانات والأمراض الحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل الممرَضة التي يشملها برنامج النظام العالمي للإنذار المبكّر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أمراض الحيوانات/الأمراض الحيوانية المصدر (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	10
باء 2–2 عدد البلدان التي تنفذ إطاراً تنظيمياً لحوكمة صحة الحيوان يركز على القدرات في مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها، والنظر بذلك في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التعاون بين القطاعات (الموجهّة نحو عالم واحد – صحة واحدة)	50
باء 2–3 عدد الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والأمراض الحيوانية التي تنقلها الأغذية والنواقل، وأمراض الحيوانات المائية العابرة للحدود والأمراض المعدية المستجدة التي اتخذ نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (نظام إمبريس) ومركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود إجراءات بشأنها	جميع الأمراض الحيوانية المهمة وأمراض الحيوانات المائية العابرة للحدود، والأمراض المعدية المستجدة، بحسب الاستجابة للطلبات القطرية
باء 2–4 عدد البلدان التي تنفذ برامج للاستثمار في نظام لصحة الحيوان يجسّد نهج "عالم واحد – صحة واحدة"	50

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1– تحليل نظم الصحة الحيوانية القطرية، بما في ذلك التفتيش على المنتجات وصحة المنتجات من أجل توجيه تصميم السياسات والتشريعات وفرص الاستثمار الشاملة المتعلقة بالصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية (الأمراض الحيوانية المصدر/المنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج) والتفاوض بشأنها وتنفيذها.

2– المعلومات السريعة، والمراقبة، ومعلومات الأمراض، والتنبؤ، والإنذار المبكّر لتتبع واكتشاف التهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل الممرَضة، من خلال النظام العالمي للإنذار المبكّر عن الأمراض الحيوانية/الحيوانية المصدر المشتَرك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة والحياة البرية).

3– الأساليب والأدوات (الخطوط التوجيهية والأدلة والاستراتيجيات) والصكوك والسياسات ودعم اتخاذ القرار للوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية والأمراض المنقولة بالنواقل ومكافحتها والقضاء عليها والإبلاغ عن المخاطر على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي، والاستجابة لأزمات الصحة الحيوانية (مثل مركز إدارة الأزمات – السلسلة الغذائية/مركز الطوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود)؛ وتعميم مفهوم عالم واحد – صحة واحدة (صحة الحيوانات المستأنسة والحياة البرية والبشر والنظم الإيكولوجية).

4– إقامة آليات إقليمية وإقليمية فرعية للتعاون في ما بين البلدان والقطاعات حول التخطيط للطوارئ، والوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومراقبتها استناداً إلى برنامج طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (برنامج إمبريس).

5 – إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صكوك قانونية ووضع استراتيجيات استثمارية لتعزيز نظم صحة الحيوان، بما في ذلك الممارسون الخاصون/مقدّمو الخدمات وعمال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية، عند الاقتضاء.

6– دعم بناء القدرات القطرية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي والتنظيمي بشأن الإنذار المبكّر واكتشاف المخاطر والوقاية منها والاستعداد لها والإبلاغ عنها، والتعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق والمكافحة للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج؛ وترتيبات الشراكة.

النتيجة التنظيمية باء 3 – تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني

مؤشر النتيجة التنظيمية	**الغاية (4 سنوات)**
باء 3–1 عدد التقييمات المنشورة بشأن المخاطر والفرص في استخدام القطاع الحيواني للموارد الطبيعية وتفاعلاته معها	3 تقارير إقليمية، وتقرير عالمي واحد
باء 3–2 عدد البلدان التي تنفذ إدارة التفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة	20
باء 3–3 الاتفاقات الدولية المعترف فيها بدور/ولاية المنظمة بشأن قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والثروة الحيوانية – البيئة، أو المعمم فيها ذلك الدور وتلك الولاية	اتفاقية التنوع البيولوجي – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ اتفاق ما بعد كيوتو
باء 3–4 عدد البلدان التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحسين إدارة وصون الموارد الوراثية **الحيوانية**	30

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 – إدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة، وآثار تغيُّر المناخ على الثروة الحيوانية، والحياة البرية واستخدام الموائل، وانتشار الأمراض عن طريق البيئة، والخيارات التكنولوجية والمؤسسية والتنظيمية والسياساتية للحد من الأثر البيئي لقطاع الثروة الحيوانية (بما في ذلك الضغوط الناجمة عن الإفراط في الرعي، والنفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وتلوّث المياه، وتحويل الغابات، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي)؛ وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي في مجال التفاعل بين الثروة الحيوانية والبيئة، والتعرّض للمخاطر، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتكيُّف معها.

2 – سياسات وإستراتيجيات لتمكين القطاع من التكيُّف مع الظروف البيئية المتغيِّرة؛ وتنفيذ برامج لمساعدة قطاع الثروة الحيوانية على التكيُّف مع آثار التغيُّر البيئي والمناخي والتخفيف منها، بما في ذلك تقييم مدى تدهور موائل تربية الأحياء المائية المؤثرة على إنتاج الأسماك[4].

3 – الاستثمار في رعاية الموارد الطبيعية التي توفِّرها الثروة الحيوانية، مع إيلاء عناية خاصة للنظم الصناعية ونظم المراعي الواسعة، بما في ذلك سداد رسوم الخدمات البيئية والتركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

[4] بقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج المتكامل للثروة الحيوانية والأسماك

4 – المعلومات التقنية والعلمية لتعزيز دمج الاعتبارات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية في المنتديات البيئية الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات).

5 – التوجيهات (الخطوط التوجيهية والأدلة والمنهجيات وممارسات الإدارة السليمة، وبناء القدرات في مجال الإرشاد والخدمات الاستشارية) من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك استخدام الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (نظم زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراجة الزراعية).

6 – دعم البلدان في تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية[5] من خلال إدارة المعلومات والمعارف، واستحداث أدوات وخطوط توجيهية بشأن التوصيف، والرصد، وإعداد قوائم الجرد، والاستخدام المستدام، والحفاظ على الموارد، وموالاة آلية مقاصة للمعلومات (نظام معلومات التنوّع الوراثي للحيوانات المستأنسة)، وأنشطة الدعوة وبناء القدرات؛ وتوّلي زمام قيادة وضع وتنفيذ آلية تمويلية؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان في مجال التنمية المؤسسية والسياساتية والقانونية.

7 – إسداء المشورة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.

النتيجة التنظيمية باء 4 – مدوّنة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد

مؤشر النتيجة التنظيمية	**الغاية (4 سنوات)**
باء 4-1 اتخاذ الأعضاء في المنظمة قراراً بالقيام، بقيادة لجنة الزراعة، بإعداد واعتماد مدوّنة للسلوك بشأن قطاع حيواني رشيد.	مشاورة الخبراء (2011؛ 2013)؛ والتقارير السنوية "الثروة الحيوانية في العالم ××20"

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تصميم اتفاق إطاري ذي صلة بقطاع الثروة الحيوانية والتفاوض بشأنه (مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني مسؤول) تحت إشراف لجنة الزراعة، على أن يتم ذلك في إطار من التضافر والتناغم مع الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة؛ والاسترشاد بمشاورة (مشاورات) الخبراء.

[وسوف ينصبّ التركيز في هذه المدوّنة على (أ) الخيارات التقنية التي تشمل تحسين التغذية الحيوانية، والأعلاف، وإنتاج الحيوانات وتربيتها، والتجهيز/إضافة القيمة، ورعاية الحيوان، وتعريف الحيوانات، وإدارة الصحة الحيوانية، وممارسات الزراعة والإدارة السليمة لتكثيف وزيادة كفاءة الإنتاج الحيواني؛ (ب) تحسين التنظيم ودعم السياسات/المؤسسات في قطاع الثروة الحيوانية، مع الاسترشاد بالبرامج المتكاملة للتنمية الزراعية/الريفية والأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي ومع التركيز على تحسين دور الثروة الحيوانية في التنمية الاجتماعية/الاقتصادية، والصحة العامة والاستدامة البيئية].

2- مشاورتا خبراء لإعداد مواد أساسية ودعم القرارات من أجل عملية التفاوض بشأن المدونة.

3- مطبوعة رئيسية سنوية ("الثروة الحيوانية في العالم ××20"، على أن تصدر الطبعة الأولى في عام 2010) لتوعية وتوجيه التفاوض بشأن مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد.

[5] تقتصر على الأنواع الحيوانية الأرضية (ويستبعد منها الحيوانات المائية).

الملحق 4 – الهدف الاستراتيجي جيم –
إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

القضايا والتحديات

يؤدي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً مهماً في التغذية البشرية، ومكافحة الجوع والفقر، والتنمية الاقتصادية بشكل أعمْ. وسوف يظل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في ازدياد. وتدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية والحفاظ عليها، وإلى كفالة الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية التي تدعم الموارد السمكية وإنتاج الأسماك.

وحالة مصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة عن أن تكون مثالية على نحو ما يشير مطبوع "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي صدر في مارس/آذار 2009. وعلاوة على ذلك، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل. والموارد الداخلية والنُظم الإيكولوجية عُرضة بوجه خاص للآثار السلبية الناجمة عن طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية.

والنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في المصيد العالمي من الأرصدة السمكية البرية هو نمو محدود ومن المتوقع أن تسد تربية الأحياء المائية الثغرة في الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتوفّر تربية الأحياء المائية حالياً حوالي نصف الأسماك التي تُستخدم للاستهلاك البشري. وتواجه التنمية المستدامة للقطاع تحديين، هما: الحاجة الماسة إلى تكنولوجيات وسُبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة وحماية البيئة.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الانقسام، في ما يتعلق بكل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ما بين قطاع صناعي كبير وقطاع فرعي صغير. ويستخدم في القطاع الأخير أكثر من 90 في المائة من جميع العاملين في مجتمعات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمجتمعات التي تمثل فيها الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ويلزم وضع سياسات متكاملة ووجود أدوات محسّنة على صعيد الإدارة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذين القطاعين الفرعيين.

وستظل هناك حاجة كبيرة إلى النهوض بالحوكمة والممارسات والإجراءات التنظيمية الرشيدة في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولاسيما ما يستند منها إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك.

ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لتمكين أعضاء المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ الإجراء اللازم لتيسير تعزيز المسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية، وخاصة عند تنفيذ الصكوك الدولية التي تسعى إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك. وهم سيحتاجون، علاوة على ذلك، إلى موظفين مدرّبين وموارد مالية كافية. ويُعتبر تقديم المساعدة وبناء القدرات في هذه المجالات أساسيين.

وتوجد تحديات رئيسية تواجه تحسين المعلومات والبيانات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي تُستخدم كأساس سليم لوضع السياسات، والإدارة، والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي وتكون تربية الأحياء المائية على نطاق صغير ممثلين أقل مما يجب أو يكونان حتى في بعض الأحيان موضع تجاهل تام في الإحصاءات الرسمية. وتمثّل مصايد الأسماك الداخلية ككل مشكلة خطيرة أيضاً في هذا الصدد. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك استراتيجيتين متكاملتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويلزم الآن التنفيذ النشط للاستراتيجيتين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وهذا سيتطلب تركيزاً رئيسياً على بناء القدرات وإقامة الشراكات مع التركيز على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير مشتركة.

وتنشأ تحديات أخرى، هي: أثر تغيُّر المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؛ وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد على الوقود واستهلاكه، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وتزايد تأثير قطاع البيع بالتجزئة واستدام أدوات السوق وإصدار الشهادات لتعزيز الاستدامة والتجارة الرشيدة، والتدهور العام في النظم الإيكولوجية المائية، سواء في البيئة البحرية أو في المياه الداخلية؛ والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتهديدات والشواغل البيئية والحاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئ.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تولي الدول جميعها أولوية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- افتراض استعداد البلدان لتحسين الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقدرتها على القيام بذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- افتراض توافر قدرة كافية في الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وهيئات المصايد الإقليمية للإدارة الفعالة، بما في ذلك التمثيل المناسب لمصالح قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في عملات التخطيط الوطنية والإقليمية.
- افتراض أن تُدرْ تجارة الأسماك والمنتجات السمكية منافع (دخل وعمالة) من مرحلة الصيد/الإنتاج حتى المستهلك النهائي.
- افتراض توافر قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير عملية صنع القرار من جانب البلدان فردياً أو جماعياً من خلال الآليات الإقليمية والعالمية.
- خطر استمرار بل وحتى تفاقم الإفراط في صيد الأسماك، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك في حالة عدم مواصلة التدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة، أو عدم اعتمادها وتنفيذها.
- خطر الصعوبات الواسعة الانتشار المتعلقة باجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين في إدارات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لاسيما في البلدان النامية.
- خطر تعرقل نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك مثلاً بسبب: الأثر البيئي لتنمية تربية الأحياء المائية؛ والصراعات بين مستخدمي الموارد؛ وانتشار الأمراض؛ وزيادة الاعتماد على الأسماك البرية في إنتاج الزريعة السمكية والأعلاف.
- خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيُّد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي جيم

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
جيم–1	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–2			X	X	X			
جيم–3	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–4	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–5		X	X	X	X	X	X	X
جيم–6		X	X	X	X	X		X

النتيجة التنظيمية جيم 1 – حسَّنت البلدان الأعضاء وحسَّن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسِّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
جيم 1 – 1 أعدت البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أطراً للسياسات وأطراً تنظيمية ملائمة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما يشمل صياغة واعتماد و/أو تنفيذ سياسات وخطط عمل وقوانين وأنظمة واتفاقات ثنائية وإقليمية مع العناية تحديداً بمصايد الأسماك الصغيرة، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ.	زيادة في البلدان بنسبة قدرها 10 في المائة
جيم 1 – 2 أُعدت صكوك دولية بشأن مصايد الأسماك تحت توجيه لجنة مصايد الأسماك و/أو محافل أخرى وشمل ذلك خطوطاً توجيهية دولية وصكوكاً ملزمة قانوناً.	اعتماد ما يتراوح من ثلاثة إلى خمسة صكوك جديدة

جيم 1 – 3 حسَّنت البلدان و الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك قدراتها في مجالي الرصد والتحليل من خلال تحسين نُظم جمع الإحصاءات والإبلاغ عنها كأساس لوضع السياسات، والتخطيط القطاعي، والإدارة.	تحسين بنسبة قدرها 10 في المائة

الأدوات الرئيسية

1- رفع تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الرشيد والصكوك ذات الصلة

2- إسداء المشورة بشأن إقامة وإدماج أطر للسياسات وأطر قانونية، مع الموازنة بين الأهداف الإنمائية والاحتياجات من حيث صون الموارد ومع إيلاء عناية خاصة لمصايد الأسماك الصغيرة ولتربية الأحياء المائية على نطاق صغير

3- إتاحة منصات، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز مساهمة تلك المنصات ومشاركتها في منتديات دولية أخرى [من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، وهيئة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية]

4- إعداد صكوك جديدة، من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو الخطوط التوجيهية الفنية

5- الدعاية والاتصال، لا سيما بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمة القطاع المعززة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة

6- بناء القدرات في مجال الإحصاءات وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات، والتفاوض الدولي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك

7- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها واستخدامها وإعداد واستخدام دراسات وتحليلات أخرى لاستخدامها كأساس لوضع السياسات

8- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين من ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات الصيادين، ومستزرعي الأسماك، وصناعة صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية

النتيجة التنظيمية جيم 2 – جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك	
المؤشر	الغاية (4 سنوات)
جيم 2 – 1 إفضاء الحوكمة المحسّنة إلى منافع أكبر لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية	زيادة بنسبة قدرها 4 في المائة
جيم 2 – 2 أجرت البلدان تقييمات لمؤسساتها وترتيباتها المؤسسية واعتمدت استناداً إلى الدروس المستفادة سياسات وصكوكاً جديدة لتحسين الحوكمة، بما يشمل تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو إنشاء ترتيبات جديدة عند الحاجة.	10 بلدان

جيم 2 – 3 أجرت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه	10 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
جيم 2 – 4 اتخذت البلدان واتخذ أصحاب الشأن ذوو الصلة خطوات لإنشاء أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك/شبكات لتربية الأحياء المائية حيثما حُدد وجود ثغرات في حوكمة الموارد المتقاسمة	إنشاء جهازين إقليميين لمصايد الأسماك
الأدوات الرئيسية	
1- تقديم المشورة والمساعدة (من خلال الدعم القانوني وفي مجال السياسات والمعلومات) وتعزيز المؤسسات الموجودة	
2- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات	
3- إجراء تحليل ورفع تقارير بصفة منتظمة عن التجارب المتعلقة بالتقييمات المؤسسية والإصلاح المؤسسي	
4- تقديم المشورة القانونية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة الفنية لإقامة أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك	
5- تقديم الدعم الميداني وإجراء دراسات إفرادية بشأن الإصلاح المؤسسي	
6- العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة أقصى قدر من الكفاءة في تشجيع الإصلاح المؤسسي لتحسين الحوكمة	
7- تقديم الدعم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وشبكات تربية الأحياء المائية، والمؤسسات الدولية ذات الصلة في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات من قبيل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير	
النتيجة التنظيمية جيم 3 – لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام	
المؤشر	الغاية (4 سنوات)
جيم 3 – 1 تقييم للأرصدة أو الأعداد (البحرية والداخلية) باستخدام أفضل الأدلة العلمية المتوافرة، وأيضاً مع أخذ المعرفة التقليدية والمحلية في الاعتبار حسب الاقتضاء	زيادة الأرصدة التي يجري تقييمها بنسبة قدرها 5 في المائة بحلول سنة 2012
جيم 3 – 2 تحسّن حالة الأرصدة أو الأعداد القطرية والدولية (البحرية والداخلية) و/أو الحفاظ عليها بنجاح حيثما كانت عند مستويات منتجة بالفعل	نقصان إلى نسبة قدرها 25 في المائة أو أقل في المستوى المتوسط العالمي للأرصدة التي تُستغل بإفراط أو المستنفدة أو الآخذة في الانتعاش
جيم 3 – 3 اعتماد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك وتنفيذها تدابير من أجل تفعيل إدارة مصايد أسماكها الطبيعية البحرية والداخلية والنظم الإيكولوجية في مياهها البحرية والداخلية، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتساقاً مع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك ومع أخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة في الاعتبار	(أ)+(ب) زيادة بنسبة قدرها 10 في المائة عن خط الأساس الخاص بسنة 2010 – (ج) تحسُّن بنسبة قدرها 5 في المائة عن خط الأساس لسنتي 2011/2010

الأدوات الرئيسية

1- إعداد ونشر خطوط توجيهية فنية، وأدوات، ومادة إعلامية أخرى بشأن إدارة مصايد الأسماك في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك والجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك، وذلك بالتعاون مع الشركاء الملائمين الآخرين. وسيجري التركيز بوجه خاص على المادة اللازمة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة

2- رفع تقارير منتظمة عن حالة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية وتقييمها

3- إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع أخذ احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة ومتطلبات سبُل المعيشة، على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في الاعتبار بوجه خاص

4- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتيسير وتشجيع التعاون الدولي في مجال إدارة مصايد الأسماك من خلال جملة وسائل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل، وإجراء مشاورات، وإقامة شبكات، ووسائل أخرى، بما في ذلك مع قطاعات أخرى عند الاقتضاء

النتيجة التنظيمية جيم 4 – استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
جيم 4 – 1 زيادة مساهمات قطاع تربية الأحياء المائية في التنمية الريفية وسبُل المعيشة	زيادة بنسبة قدرها 10 في المائة
جيم 4 – 2 تحسُّن إنتاج تربية الأحياء المائية وكذلك أدائها (ومن ذلك مثلاً حدوث نقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك، وانخفاض الاعتماد على المضادات الحيوية، وانخفاض تدهور الموئل)	زيادة بنسبة قدرها 10 في المائة
جيم 4 – 3 زيادة استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة	زيادة بنسبة قدرها 10 في المائة

الأدوات الرئيسية

1- الترويج لاتباع نهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية بما يشمل أطر السلامة البيولوجية، وتقييمات المخاطر، وتربية الأحياء المائية المتكاملة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وغير ذلك.

2- بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وعقد حلقات عمل إقليمية لتيسير اعتماد وتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة، مع التركيز على القطاعات الريفية، وصغار المزارعين، والمرأة

3- دعم وتشجيع مجموعات ورابطات صغار المزارعين مع التشديد على مشاركة المرأة والأقليات

4- تشجيع إجراء استعراضات وتقييمات عالمية وإقليمية ومواضيعية لقطاع تربية الأحياء المائية

5- تشجيع ودعم الشراكات في مجال تربية الأحياء المائية وشبكات تربية الأحياء المائية في مجال البحث والتطوير التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات

6- استحداث أدوات ونظم للمعلومات لنشر البيانات ذات الصلة وجمعها وإدارتها واستخدامها

7- تحسُّن الاتصال والتنسيق بين المكاتب الإقليمية وإدارة مصايد الأسماك في المقر الرئيسي وكذلك بين المنظمة والهيئات الإقليمية الأخرى

8- العمل الفعال للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية

النتيجة التنظيمية جيم 5 – أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات	
المؤشر	الغاية (4 سنوات)
جيم 5 – 1 زيادة عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	تحسُّن بنسبة قدرها 5 في المائة عن خطوط الأساس
جيم 5 – 2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي زادت قدرتها التشغيلية على تعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف والتوسع فيها قطرياً ودولياً	تحسُّن بنسبة قدرها 5 في المائة عن خطوط الأساس
جيم 5 – 3 زيادة عدد البلدان التي تُصبح فيها مجتمعات صيد الأسماك أفضل استعداداً و التي حسَّنت قدرتها على الصمود في مواجهة التهديدات والكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ	تحسُّن بنسبة قدرها 5 في المائة في 5 بلدان لديها مصايد أسماك ساحلية وعُرضة لخطر بالغ
الأدوات الرئيسية	
1- استحداث واستخدام منتجات معرفية وأفضل الممارسات بشأن عمليات صيد الأسماك الأكثر أماناً والأكفأ من الناحيتين الفنية والاجتماعية – الاقتصادية، بما يشمل إجراء حصر للتكنولوجيات وأفضل الممارسات ذات الصلة بجيم 5-1 وجيم 5-2 وجيم 5-3	
2- استحداث واستخدام المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة بما يشمل إجراء تحديثات عالمية للبيانات المتعلقة بالمصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتكنولوجيات الصيد القليلة الاستخدام للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لصيد الأسماك لا تلحق ضرراً بالبيئة	
3- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن جميع الأمور ذات الصلة بعمليات الصيد الرشيد بما يشمل تيسير عقد حلقات العمل، والمشاورات الفنية، والتكليف بإجراء دراسات واستعراضات	
4- تقديم المشورة الفنية والدعم في استحداث تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير	
5- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن إدارة الموانئ، والحد من الهدر، وبرامج التمويل المتناهي الصغر، وعمليات تحسين مشاركة أصحاب الشأن في الاستجابة للكوارث والتأهب لها، والتكيف مع تغيُّر المناخ	
6- تقديم الدعم للدول الأعضاء وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في مجال بناء القدرات وتشجيع الأنشطة التي تعزز وتوسِّع قدرتها من أجل وجود نُظم رصد ومراقبة وإشراف متكاملة لعمليات صيد الأسماك	

النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقُّعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاذ إلى الأسواق	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
جيم 6 – 1 زيادة اعتماد الممارسات الجيدة في استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة	تحسُّن بنسبة قدرها 20 في المائة

جيم 6 – 2 تحسُّن المشاركة في التجارة القطرية والإقليمية والدولية للأسماك وزيادة المنافع التي تتحقق منها، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية	تحسُّن نسبة قدرها +10 في المائة
جيم 6 – 3 تحسُّن المواءمة والقابلية للتنبؤ والشفافية في التجارة الدولية في الأسماك ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق، بما يشمل متطلبات سلامة الأغذية البحرية، وحدوث انخفاض في المنازعات التجارية	تحسُّن بنسبة قدرها 20 في المائة

الأدوات الرئيسية

1– تقديم الدعم والمشورة للمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص، لتحسين ممارسات استخدام الأسماك وتسويقها بعد الصيد

2– إجراء تقييمات ورفع تقارير بصفة منتظمة، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بشأن التطورات والاتجاهات والقضايا المتعلقة باستخدام الأسماك وتجارتها ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق

3– تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي مثلاً من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصوصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية

4– إقامة شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للترويج لإعداد وتنفيذ أدوات وممارسات، من بينها أدوات بشأن السوق، من أجل استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها بطريقة رشيدة ومستدامة

5– تقديم الدعم لمؤسسات الإرشاد والبحوث والمؤسسات المهنية القطرية والإقليمية وللشبكات الإقليمية لتشجيع استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها بطريقة مستدامة

الملحق 5: الهدف الاستراتيجي والنتيجة التنظيمية دال – تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

القضايا والتحديات

ما زالت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تعاني قصور الضوابط على سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وتكشف التقارير التي تتناول قصور إدارة سلامة الأغذية عن الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق ضوابط فعّالة ومتكاملة على طول السلسلة المتواصلة بدءا من مرحلة ما قبل الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك حتى في البلدان المتقدمة التي لديها نظم متطوّرة مدعومة بقدرات تقنية وعلمية هائلة في مجال سلامة وجودة الأغذية. وتشمل عواقب ذلك القصور في نظم سلامة الأغذية/جودتها الأمراض المنقولة بالأغذية وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية سلبية على المزارعين والأعمال الغذائية والمستهلكين. وتتفاقم التحديات والآثار المعاكسة في الكثير من البلدان النامية التي تعاني أساساً تجزؤ نظم الرقابة على الأغذية، وقصور أو عدم اتساق الأُطر القانونية، وضعف المؤسسات، والافتقار إلى سياسات وافية لحماية المستهلكين، وتدنّي البنية الأساسية، ونقص الموارد البشرية المدرّبة؛ والتي يرتبط فيها الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الامتثال لمتطلبات الأسواق بشأن السلامة والجودة؛ والتي ما زالت الأمراض المنقولة بالأغذية تشكل فيها سبباً رئيسياً للوفاة والمرض، لاسيما بين الأطفال.

وفي كثير من البلدان النامية تبؤء بالفشل أيضاً الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية بسبب قصور وعدم اتساق دعم الميزانيات وغير ذلك من أشكال الدعم. ويتطلب تحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية على الصعيد القطري في جميع مراحل السلسلة الغذائية تخطيطاً واستثماراً استراتيجياً مشتركاً بين القطاعات. وتلزم توعية مقرّري السياسات الرفيعي المستوى بالحاجة إلى صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن سلامة الأغذية والنظر فيها على ضوء السياق الأوسع للأمن الغذائي القطري والتنمية الزراعية وأهداف الصحة العامة.

وتتولى هيئة الدستور الغذائي وضع مواصفات علمية لسلامة الأغذية لا تتوافر لدى البلدان منفردة، وبخاصة البلدان النامية، القدرة أو الموارد على وضعها بنفسها. وتضع الهيئة أيضاً مواصفات متفقاً عليها دولياً بشأن جودة الأغذية. وتتطلع البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى التوجيه الدولي من مواصفات الدستور الغذائي لحماية صحة المستهلكين مع كفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية. وبالنظر إلى آثار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة على تجارة الأغذية الدولية فإن هناك آمالاً متزايدة معلّقة على عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وعلى إسداء المشورة العلمية لدعم تلك العملية. ويجب على البلدان النامية بناء قدرتها على المشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها من أجل كفالة صلاحية وملاءمة مواصفات الدستور الغذائي في السياق الدولي.

ومجرد وجود مواصفات لا يكفي لضمان حماية الصحة العامة أو الامتثال للمتطلبات المحدّدة من الأسواق. إذ يتطلب ذلك قدرة على تطبيق المواصفات من خلال نظام قطري لإدارة ومراقبة سلامة/جودة الأغذية ويضطلع فيه القطاعان العام والخاص على السواء بأدوار ومسؤوليات واضحة ويتمتعان فيه بالمعارف والمهارات والتسهيلات الضرورية لأداء وظائفهما بفعالية وكفاءة.

والآثار المرتبطة بالمناخ، والتحولات الديمغرافية، وتغير أساليب الحياة، وتطوّر نظم إنتاج الأغذية، والتحوّل في ديناميات الأسواق، وازدياد تطبيق المعايير الخاصة، من المتوقع أن تشكل جميعها تحدياً يدفع الحكومات إلى تحديد المخاطر الناشئة، والاعتراف بالأولويات المتغيِّرة بشأن سلامة وجودة الأغذية، وتعديل برامج إدارة سلامة/جودة الأغذية تبعاً لذلك.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض ألا تؤدي المعايير الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها إلى تقويض مواءمة المواصفات الرسمية مع مواصفات الدستور الغذائي.
- افتراض أن يكفل التنسيق المحسن بين الأعداد المتزايدة من الوكالات الدولية المشتركة في وضع مواصفات الأغذية وبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية تفادي تجزؤ تقديم المساعدات التقنية وانخفاض كفاءتها وفعاليتها.
- افتراض ألا يتضرر التخطيط الطويل الأجل لسلامة الأغذية وإدارة الجودة بفعل الحاجة إلى الاستجابة لحالات طوارئ السلسلة الغذائية، وأن تقر الحكومات عوضاً عن ذلك بأن تحسين جمع واقتسام معلومات سلامة الأغذية والتطوير الاستراتيجي لنظم مراقبة الأغذية هما من الشروط الضرورية لضمان الكشف المبكر عن حالات طوارئ السلسلة الغذائية ومنعها.
- خطر تقويض قدرة الحكومات على مواصلة دعم برامج سلامة وجودة الأغذية بسبب عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الأمن الغذائي
- خطر تقويض الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تنظيم سلامة وجودة الأغذية بسبب السياسات الحمائية على المستويات الإقليمية/الإقليمية الفرعية و/أو الوطنية .
- خطر أن تؤدي النظم والمستويات المنفصلة لمراقبة الصادرات والأسواق المحلية إلى ظهور مخاطر ضخمة وخارجة عن نطاق السيطرة في مجال السلامة الغذائية بالنسبة للشرائح الأشد ضعفا.
- خطر ألا تكون الاستثمارات في بحوث سلامة الأغذية وتنمية الموارد البشرية كافية للعناية بصورة فعالة بالتحديات الناشئة مثل آثار التغير المناخي على سلامة الأغذية والمخاطر المنبثقة الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية، ونظم الإنتاج المتطورة، والتطبيق المتزايد لمعايير القطاع الخاص، وما إلى ذلك.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي دال

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
دال 1		x	x		x	x	x	x
دال 2	x	x		x	x	x	x	x
دال 3	x	x			x	x	x	x
دال 4	x	x			x	x	x	x

النتيجة التنظيمية دال 1 – وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقّحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي	
مؤشر النتيجة التنظيمية	**الهدف (4 سنوات)**
دال 1–1 مدى مشاركة البلدان الأعضاء في عملية الدستور الغذائي	80 جهة اتصال وطنية
دال 1–2 استخدام مواصفات الدستور الغذائي من جانب حكومات الدول الأعضاء	20–50 في المائة من البلدان في 6 أقاليم
دال 1–3 استخدام المشورة العلمية المقدّمة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة وجودة الأغذية والمتطلبات التغذوية) عند وضع مواصفات وتوصيات متّفق عليها دولياً	استمرار ارتفاع معدل استخدام التوصيات المقدمة من أجهزة الخبراء التي تستخدمها لجان الدستور الغذائي (التقييم شبه الكمّي)

الأدوات الرئيسية

1 – مساهمة أمانة الدستور الغذائي في دعم هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

2 – إسداء المشورة القانونية إلى هيئة الدستور الغذائي وأجهزة الخبراء ذات الصلة

3 – الدعوة لإذكاء الوعي بين صُنّاع القرار على المستوى القطري بأهمية الدستور الغذائي واستخدام نصوصه على المستويين القطري والإقليمي، وتيسير التعاون الإقليمي في توحيد مواصفات الأغذية

4 – دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتعزيز المشاركة الفعّالة على المستوى القطري في الدستور الغذائي واستخدام مواصفاته

5 – مناصرة وإدارة حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية) لدعم مشاركة البلدان النامية في الدورات العادية لهيئة الدستور الغذائي

6 – إسداء المشورة العلمية بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك تركيب الأغذية والمتطلبات التغذوية من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتغذية، واجتماعات الخبراء المخصصة، وتشغيل الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية.

النتيجة التنظيمية دال 2 – وضع أُطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
دال 2–1 قدرة البلدان على وضع سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية	15 بلداً
دال 2–2 قدرة البلدان على تقييم أُطرها التشريعية المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية وتحديد أولويات صياغة التشريعات ووضع/اعتماد التشريعات المطلوبة	15 بلداً
دال 2–3 قدرة البلدان على إنشاء أو تحسين آليات تنسيقية مشتركة بين الوكالات لإدارة ومراقبة سلامة/جودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	15 بلداً
الأدوات الرئيسية 1 – أدوات دعم صُنّاع القرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك النظر في أثر التنوّع البيولوجي للأغذية على التغذية 2 – دعم استعراض وتقييم وتعزيز الأُطر المؤسسية والتشريعية لإدارة سلامة /جودة الأغذية ومراقبتها، بما في ذلك النظر في نظم الأمن البيولوجي المتكاملة 3 – دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية من أجل توليد وتجميع وتحليل واستخدام البيانات العلمية المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية، والتغذية، والتنوّع البيولوجي، لدعم القرارات على صعيد السياسات 4 – إسداء المشورة العلمية للتبكير بتحديد ما يستجد من القضايا المتعلقة بسلامة الأغذية وتقييم آثارها بالنسبة لإدارة سلامة الأغذية وتنمية القدرات 5 – إحصائيات إنتاج وتجارة الأغذية وتحليل اتجاهات السوق وتقييم تكلفة الامتثال، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدم الامتثال 6 – تيسير اتباع الممارسات السليمة في الاستثمار في سلامة/جودة الأغذية وتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص	
النتيجة التنظيمية دال 3 – قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعّال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
دال 3–1 عدد البلدان التي تتمكّن من إعداد برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر	8 بلدان لديها نظم محسَّنة لاستخدام البيانات من أجل وضع برامج تكفل سلامة الأغذية بالاستناد إلى تحليل المخاطر

دال 3–2 قدرة البلدان على تقديم خدمات كفوءة ومتسقة في مجال التفتيش وإصدار الشهادات وفقاً للتوصيات الدولية	12 بلداً لديها خدمات أكثر كفاءة للتفتيش
دال 3–3 قدرة البلدان على توسيع نطاق تحليلات الأغذية وكفالة موثوقيتها وكفاءة إجرائها	10 بلدان لديها قدرات محسّنة على إجراء تحليلات الأغذية
دال 3–4 قدرة البلدان على وضع خطط قطرية للاستجابة لطوارئ سلامة الأغذية، على أن يصاحب ذلك خطة عمل لتنمية القدرات الضرورية لتنفيذها الفعّال ودمج سلامة الأغذية في خطط الطوارئ القطرية الأخرى	12 بلداً
دال 3–5 قدرة البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات قطرية لبناء الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك الفوائد الصحية والتغذوية للأغذية المحلية/التقليدية	12 بلداً لديها استراتيجيات قطرية موضوعة وخطط عمل متفق عليها زيادة الوعي العام/المعرفة بالقضايا الرئيسية في 4 بلدان

الأدوات الرئيسية

1 – تيسير تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الواسعة من أصحاب الشأن في تصميم برامج سلامة/جودة الأغذية وفي وضع المواصفات على المستوى القطري.

2 – دعم تطبيق إطار تحليل مخاطر سلامة الأغذية على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلامة الأغذية على المستوى القطري (تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر)، بما في ذلك وضع مواصفات قطرية للأغذية.

3 – تيسير الحصول على المعلومات عن معايير السلامة الغذائية الدولية، وتقدير المخاطر (الفوائد) وإسداء المشورة العلمية، وتركيب الأغذية، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة (مثل البوابة الدولية لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات) وسلسلة مطبوعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ومجلة تركيب الأغذية، وما إلى ذلك)

4 – تيسير تهيئة بيئة مواتية للتعاون الإقليمي/الإقليمي الفرعي في مجموعة من القضايا المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية.

5 – دعم بناء القدرات وتحسين كفاءة مختبرات الأغذية، وخدمات التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات.

6 – التوجيه والمساعدة التقنية بشأن القيم المرجعية للمغذّيات، وتوسيم الأغذية، والمتطلبات التغذوية، والمطالبات المتعلقة بالصحة.

7 – دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية في المسائل المحدّدة المتعلقة بالرقابة على الأغذية، من قبيل برامج رصد الملوِّثات، وبرامج جمع العيِّنات، وإمكانية التتبع/تتبع المنتجات، وتيسير تهيئة بيئة داعمة للسياسات من أجل تنفيذ برامج فعّالة.

8 – توفير المعلومات في الوقت المناسب، والمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية، والتنبؤ، والإنذار المبكّر والتوجيه والمساعدة على المستوى القطري في مجال الاستعداد والتصدي لحالات طوارئ السلامة الغذائية من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود – سلامة الأغذية، والشبكة الدولية لمسؤولي سلامة الأغذية، ومركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية.

9 – دعم تصميم وتنفيذ برامج قطرية وإقليمية للأمن الغذائي لضمان لفت الانتباه إلى أثر سلامة وجودة الأغذية على الأمن الغذائي والحدّ من الفقر.

10 –إقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية بوصفها مراكز مرجعية، وتعزيز وتوسيع التدريب وبناء القدرات.

النتيجة التنظيمية دال 4 – قيام البلدان بتنفيذ برامج فعّالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيُّد باشتراطات السوق

المؤشر	الهدف (4 سنوات)
دال 4–1 قدرة البلدان على إدخال استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتشجيع الامتثال للممارسات السليمة في مجال الزراعة والتصنيع والصحة استناداً إلى التقديرات السليمة للقطاعات الفرعية الرئيسية	12 بلداً لديها استراتيجيات وخطط عمل موضوعة و 6 بلدان لديها استراتيجيات وخطط عمل معتمدة رسمياً قيد التنفيذ
دال 4–2 قدرة البلدان على الدمج الشامل لاعتبارات سلامة/صحة الأغذية في برامج الممارسة السليمة في الإنتاج الأوّلي	تنفيذ التدريب في 15 بلداً انخفاض مستويات التلوث في المنتجات الأوّلية في 10 بلدان
دال 4–3 قدرة البلدان على تقديم برامج فعّالة لدعم قطاع الأعمال الغذائي في مجال إدارة سلامة/جودة الأغذية والتكنولوجيات الملائمة للسياق	20 بلداً
دال 4–4 قدرة البلدان على تنفيذ معايير ونظم طوعية، بما في ذلك معايير ونظم الجودة النوعية	8 بلدان لديها برامج لتعزيز قدرة المزارعين وقطاع الأعمال على الامتثال للمعايير والنظم الطوعية

الأدوات الرئيسية

1 – دعم وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف جودة وسلامة الأغذية.

2 – دعم القدرات المؤسسية والفردية لوضع وتنفيذ برامج لتحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية في المشروعات التجارية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك قطاع أغذية الشوارع.

3 – توفير خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة أثناء مرحلة إنتاج المواد الأوّلية في القطاعات الحيوانية والنباتية والسمكية.

4 – مساعدة الجهات الفاعلة القطرية على تقدير جدوى المعايير والنظم الطوعية ودعم القدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ تلك المعايير والنظم في منتجات الجودة النوعية.

5 – دعم تنمية القدرات القطرية لتشجيع الابتكار في المنتجات والعمليات.

6 – مساعدة الجهات الفاعلة القطرية على وضع برامج لتوعية/تثقيف المستهلكين بشأن سلامة الأغذية، والتنوّع البيولوجي وأثر ذلك على التغذية والقضايا الأخرى المتعلقة بجودة الأغذية.

7 – أدوات دعم اتخاذ القرار ليهتدي بها تخطيط الاستثمار في الهياكل الأساسية لسلامة/جودة الأغذية.

8 – دراسات السوق وتحديد الاتجاهات المستجدة في الأسواق بما في ذلك تحليل تأثير المواصفات الخاصة والطوعية على الدخول إلى الأسواق.

الملحق 6: الهدف الاستراتيجي هاء –

الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

القضايا والتحديات

ما زال قطاع الغابات يتأثر بسرعة وتيرة التغيرات العالمية. وقد أصبحت الحراجة أكثر تمحوراً حول الناس، وشهدت مطالب المجتمع بالنسبة للغابات تغيرات كبيرة تزايد فيها التركيز على القيم البيئية والاجتماعية والثقافية. ويتزايد إدراك أن التفاعلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات هي مصدر المشاكل أمام قطاع الغابات ومصدر الفرص على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يتزايد إدراك الأدوار البالغة الأهمية التي تلعبها الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وفي التكيُّف معه وأيضاً كمصدر للطاقة الحيوية، مما يتطلب النظر بعناية في عملية صنع القرار على المستويين القطري والدولي.

وتحظى المساهمات القيمة للغابات والأشجار إزاء سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر بتقدير متزايد. ويوجد إدراك متزايد لصلات الحراجة بالزراعة وبالطاقة وبالماء. بيد أن التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات ما زال متفاوتاً وكثيراً ما تكون إمكانية وجود تآزرات في ما بين القطاعات، ووجود تكامل في الإدارة والمناظر الطبيعية، مستغلَّة استغلالاً أقل مما يجب. ويشكّل استمرار فقدان الغابات وتدهور الغابات في كثير من البلدان النامية، لا سيما في المناطق الاستوائية، موضوعا رئيسيا.

وكثيراً ما تعتمد سُبل المعيشة في الريف على الغابات الإنتاجية التي تدعم فرص العمل والدخل، مما يحد من الفقر. وفي كثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً، يمثِّل الحفاظ على البيئة والترويح القائم على الغابات الشاغلين الرئيسيين للمجتمع. وفي جميع الأقاليم، يتزايد الطلب على خدمات النظم الإيكولوجية من الغابات. ويلزم اتباع نهج استراتيجي لكفالة صحة الغابات وإنتاجيتها، من أجل تعظيم قدرتها على المساعدة على التخفيف من آثار تغيّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وصون موائل الحياة البرية، وحماية الأراضي ومستجمعات مياه الأمطار.

ويكمن التحدي الذي يواجه المنظمة في مساعدة مزيد من البلدان على تحسين إدارتها لغاباتها. ومع استمرار التوسع السريع في كمية المعلومات عن الغابات والحراجة وفي الحصول على تلك المعلومات، تشتد إلحاحية الحاجة إلى تقاسم المعلومات وإدارتها بطريقة أكثر فعالية. وتتوقع البلدان أن تقدم المنظمة الخدمات خارج قطاع الغابات التقليدي، ولإقامة شراكات مع أصحاب شأن جدد، وللعمل كقائد عالمي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض التقدم الاقتصادي المتواصل نسبياً وزيادة الاستثمارات في قطاع الحراجة.
- افتراض الإقرار على نطاق واسع بأهمية الإدارة المستدامة للغابات ودعم دور المنظمة في المساعدة على تشجيع تلك الإدارة على كل من الصعيد القطري والصعيد الدولي.

- افتراض توافر موارد كافية لتعزيز قدرات البلدان وذلك لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تقف في طريق الإدارة المستدامة للغابات من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمشورة القانونية، وتنمية القدرات، وتقديم المساعدة الفنية.
- خطر الضغط لاستخدام موارد الغابات بصورة غير مستدامة بسبب استمرار النمو السكاني والفقر الريفي.
- خطر الضغوط الاقتصادية الطاغية لتحويل الغابات إلى الزراعة، أو الاستخدامات الحضرية أو غيرها من استخدامات الأراضي.
- خطر عجز البلدان عن الجمع بين الإرادة السياسية، والحوكمة الفعالة على جميع المستويات، والتقدم الاقتصادي الإجمالي لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي هاء

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
هاء–1	X	X		X		X	X	X
هاء–2			X	X			X	X
هاء–3			X	X	X	X	X	X
هاء–4			X	X			X	X
هاء–5	X	X		X	X	X		
هاء–6			X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية هاء 1 – السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة

المؤشر	الغايات (4 سنوات)
هاء 1 – 1 عدد البلدان التي تُعد، من خلال دعم المنظمة، رصداً وتقييماً قطريين محسَّنينْ للغابات	إجراء ثمانية بلدان إضافية رصداً وتقييماً قطريينْ للغابات؛ واستخدام بلدان أخرى أدلة المنظمة
هاء 1 – 2 المشاركة النشطة من جانب البلدان في عملية تقييم المواد الحرجية في العالم	تقديم 150 بلداً على الأقل لتقارير صالحة للاستعمال في عملية التقييم العالمية للموارد الحرجية في سنة 2010 ومشاركتها في الإعداد لعملية التقييم العالمية للموارد الحرجية في سنة 2015

الأدوات الرئيسية

1 – العمل كمصدر عالمي موثوق للمعلومات عن الغابات

2 – إعداد ونشر نتائج التقييمات العالمية الدولية للموارد الحرجية، و التقارير عن حالة الغابات في العالم

3 – تقديم الدعم لعمليات الرصد القطرية والإقليمية للغابات وتقييمها، بما في ذلك التفاعلات مع القطاعات الأخرى من خلال التقييم المتكامل لاستخدامات الأراضي

4 – تقاسم المعارف والمعلومات بشكل فعّال من خلال استخدام الإنترنت والشبكات والمطبوعات والوسائل الأخرى في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة

النتيجة التنظيمية هاء 2 – تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
هاء 2 – 1 المشاركة والمتابعة النشطتان من جانب البلدان في هيئات الحراجة الإقليمية، ولجنة الغابات، واللجان الاستشارية، ومشاورات الخبراء	تُحدد لاحقا
هاء 2 – 2 تشارك منظمات الشراكة التعاونية من أجل الغابات في مبادرات تعاونية محددة	مبادرتان على الأقل في نشرة الأربع سنوات التي تتألف منها الخطة المتوسطة الأجل
الأدوات الرئيسية	
1 – توفير منتدى مفعم بالحيوية للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمناقشة قضايا السياسات والقضايا المستجدة، بما يشمل الاجتماعات الوزارية، ولجنة الغابات، والمؤتمر العالمي للغابات، والهيئات الإقليمية للغابات، واجتماعات وهيئات الخبراء الفنيين، ومشاورات الخبراء، والشبكات العالمية والإقليمية	
2 – تقوية الصلات بين العمليات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال توسيع دور الهيئات الإقليمية للغابات	
3 – قيادة الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما في ذلك وضع برامج أو إجراءات مشتركة، ومن خلال الشراكات الأخرى، بما في ذلك استضافة الشراكة في مجال الجبال ومن خلال الشراكات النشطة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية	
النتيجة التنظيمية هاء 3 – تعزيز المؤسسات التي تنظّم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى	
المؤشر	**الغايات (4 سنوات)**
هاء 3 – 1 استخدام البلدان للمعارف التي تتولد عن المنظمة و المساعدة الفنية التي تقدمها لدعم البرامج القطرية للغابات	وجود مستوى مرتفع من الرضا عن الدعم المقدّم من المنظمة للبرامج القطرية للغابات
هاء 3 – 2 فعالية تحسين مرفق البرامج الحرجية القطرية مشاركة الجهات صاحبة الشأن في البرامج القطرية للغابات وتحسين تبادل المعارف	تقييمات إيجابية للآثار في غالبية البلدان الشريكة
الأدوات الرئيسية	
1 – دعم برامج الغابات القطرية، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل المعرفة	
2 – استضافة ودعم مرفق البرامج الحرجية القطرية	
3 – دعم التحليل والتخطيط المتكاملين للسياسات (المشتركة بين القطاعات) لتحسين فهم آثار سياسات القطاعات الأخرى على الغابات والعكس بالعكس	

4 – دعم إعداد السياسات والقوانين المتعلقة بالغابات بطريقة تشاركية، والإصلاح المؤسسي، والجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة على جميع المستويات

5 – إجراء الدراسات المتعلقة بالقطاع، بما في ذلك دراسات الآفاق الحرجية الإقليمية، والتحليلات المقارنة للمؤسسات المعنية بالغابات

النتيجة التنظيمية هاء 4 – الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ

المؤشر	الغايات (4 سنوات)
هاء 4 – 1 عدد البلدان التي تستخدم الممارسات الجيدة التي تيسّرها المنظمة لتنفيذ خطط واستراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات	زيادة بنسبة قدرها 50 في المائة
هاء 4 – 2 عدد البلدان التي تستخدم النُهُج المجتمعية لإدارة الحرائق	20 بلداً
هاء 4 – 3 زيادة عدد البلدان المشاركة في تقديم المساعدة المالية المتعلقة بالحد من إزالة الغابات وتدهور الغابات	10 بلدان إضافية
هاء 4 – 4 الاستعانة بالخطوط التوجيهية والمشورة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للحفاظ على صحة الغابات والوقاية من الحشرات والأمراض، بما في ذلك إدراج هذه المواضيع ضمن البرامج الحرجية الوطنية واستراتيجيات التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه	تقدم المساعدة لعدد إضافي من البلدان قد يصل إلى عشرة بلدان

الأدوات الرئيسية

1 – وضع واستخدام خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة في إدارة الغابات من خلال التشاور الفعّال مع الجهات صاحبة الشأن.

2 – دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية للغابات واستخدامها المستدام على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.

3 – دعم تحسين إدارة الحرائق التي تشب في الغابات بما في ذلك من خلال النُهُج المجتمعية.

4 – دعم وضع وتنفيذ آليات مالية قطرية ودولية لدعم الإدارة المستدامة للغابات.

5 – زيادة استخدام الآليات المالية وتيسير تقاسم المعلومات وإنشاء قواعد البيانات، ولبناء القدرة على تعزيز إدارة الغابات والحد من إزالة الغابات وتدهورها (مثلاً، تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات).

النتيجة التنظيمية هاء 5 – تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية و الفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبُل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
هاء – 5 – 1 تحليل وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تُسفر عن زيادة الاستثمار في قطاع الغابات	تزايد عدد المستخدمين والتعليقات الإيجابية
هاء – 5 – 2 استخدام تحليلات المنظمة لإنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية والتجارة فيها دعماً للسياسات	تزايد عدد المستخدمين والتعليقات الإيجابية
الأدوات الرئيسية 1 – تحليل وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسفر عن زيادة الابتكار والاستثمار. 2 – تحليل إنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية والتجارة فيها. 3 – المساعدة الفنية والخطوط التوجيهية للإدارة المجتمعية للغابات وللمشاريع القائمة على الغابات لتحسين سُبُل المعيشة والحد من الفقر. 4 – تقديم المعلومات والمساعدة للعاملين في قطاع الغابات بشأن النفاذ إلى أسواق الكربون.	
النتيجة التنظيمية هاء 6 – بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيُّف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
هاء – 6 – 1 عدد البلدان التي تستخدم المساعدة الفنية المقدمة من المنظمة ووثائقها بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات (على المستوى الوراثي، ومستوى الأنواع، ومستوى النظم الإيكولوجية) واستخدامه المستدام	عشرة بلدان إضافية
هاء – 6 – 2 عدد البلدان التي توجد لديها ممارسات محسّنة لإدارة مستجمعات المياه استناداً إلى استخدام المساعدة الفنية المقدمة من المنظمة ووثائقها	عشرة بلدان
هاء – 6 – 3 المشاركة النشطة للبلدان في إعداد مطبوع حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (الذي سيصدر بحلول عام 2013)	مشاركة غالبية البلدان الأعضاء في المنظمة في حلقة عمل واحدة أو مشاورة للخبراء على الأقل بشأن هذه المسألة؛ ومشاركة كل الهيئات الإقليمية الست للغابات جميعاً في العملية.

هاء – 6 – 4 عدد البلدان التي تستخدم معلومات المنظمة وخطوطها التوجيهية والمساعدة الفنية المقدمة منها لإدماج الاستراتيجيات المتعلقة بتغيُّر المناخ في سياساتها القطرية بشأن الغابات وفي خططها القطرية بشأن إدارة الغابات	استخدام 3 بلدان للخطوط التوجيهية

الأدوات الرئيسية

1– تقديم المساعدة الفنية والمساعدة في مجال السياسات والمساعدة القانونية لدعم النُهج القائمة على المناظر الطبيعية والنُهج الإيكولوجية، وإعداد خطط الدفع نظير الخدمات البيئية، مع التركيز على النظم الإيكولوجية الجبلية، والمناطق القاحلة، والمراعي، والغابات الساحلية، وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة.

2 – وضع واستخدام خطوط توجيهية لتكييف سياسات ومؤسسات وممارسات الغابات وترتيبات الحوكمة لتحسين التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه.

3 – دعم المبادرات القطرية والإقليمية لصون التنوع البيولوجي بما في ذلك موارد الحياة البرية في المناطق المحمية والغابات الإنتاجية.

4 – تقديم المساعدة في مجال السياسات والمساعدة الفنية لتحسين إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وإعادة تأهيل أراضي الغابات المتدهورة، ومكافحة التصحر.

الملحق 7: الهدف الاستراتيجي واو–
الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية
وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

القضايا والتحديات

تعتبر الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والمناخ والموارد الوراثية) والخدمات المتصلة بها عناصر أساسية لإنتاج الأغذية والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. وسوف يزداد الصراع والتنافس على سُبل الوصول إلى تلك الموارد واستخدامها في كثير من الأقاليم، بسبب ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والألياف والطاقة وسوف يؤدي تزايد الكثافة في استخدام الموارد الطبيعية إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي الإنتاجية وموارد المياه. وسوف يتفاقم ذلك كله بسبب التأثير المتوقع لتغيُر المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة وتوافر المياه وحدوث الظواهر المناخية المتطرفة وغيرها من الظواهر في هذا الصدد، فضلا عن تقلب الأسواق العالمية. لذلك فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة تحتاج إلى تخصصات فنية متميزة لمعالجة الجوانب الرئيسية للموارد الطبيعية وحوكمتها، وإلى إتباع نُهج متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات لتسوية المنافسة على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تأمين الدعم على جميع المستويات للقدرات اللازمة لإدارة وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية. وهذا يشمل إعداد واستخدام الأدوات الدولية اللازمة. وسيكون على هذه القدرات أن تستجيب بصورة فعالة للتحولات الاجتماعية – الاقتصادية السريعة وحالات الطوارئ. ولابد أن تكون مدعومة بالبيانات الرئيسية (بما في ذلك البيانات المكانية) والمعارف والنهج المتاحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وهناك الكثير من الفرص للحد من الآثار المعاكسة لتغيُر المناخ من خلال تحسين المعارف وإدارة الموارد الطبيعية في السياسات والممارسات المعمول بها في الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. وتشمل استراتيجيات التكيف والتخفيف من الآثار السلبية، الحد مباشرة من الانبعاثات الناجمة عن النشاط البشري وتحسين امتصاص الكربون. وتوفر آليات التمويل الدولية (مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، وغير ذلك من الآليات المبتكرة) وسائل داعمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، تطبق على جميع القطاعات وتتطلب نُهجا متعددة التخصصات. على أن الإجراءات المعقّدة ومعايير الأهلية الصارمة تسببت في عرقلة تمويل الأنشطة المتصلة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. ويزداد الاعتراف الدولي بأن تنمية الطاقة البيولوجية تتيح فرصاً وتحديات أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن الضروري توفير بيانات ومعلومات دولية وقطرية وتنفيذ عمليات تشاورية لوضع استراتيجيات وسياسات بشأن الطاقة البيولوجية المستدامة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن يستمر الاهتمام الدولي الحالي بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والالتزام بها، على نحو يعبر عن أهميتها الرئيسية للأمن الغذائي والحد من الفقر، ويتحولان إلى قرارات سياساتية ومخصصات في الميزانية للترويج لتطبيق النهج والممارسات الملائمة في مجال الإدارة.
- افتراض أن تتمكن البلدان، على المستوى الوطني، من وضع أهداف قابلة للتحقيق وصياغة السياسات ذات الصلة لتحقيق الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحصول على الموارد

الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، والوصول إلى الأراضي وحيازتها، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.

- افتراض أن تتمكن المنظمة من الإسهام بفعّالية في صياغة الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوى الدولي وتنفيذها على المستوى الوطني.
- الافتراض، على المستوى المؤسسي للمنظمة، أن توجد آليات كافية لضمان التعاون الفعّال فيما بين الوحدات.
- خطر أن تعجز البلدان من الاتفاق على السياسات والترتيبات الدولية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، وفيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة بتغير المناخ مثل بروتوكول كيوتو، وأي ترتيبات صادرة بعد عام 2012، وآلية التنمية النظيفة وآليات سوق الكربون الأخرى مما ييسر حصول المزارعين على الموارد المالية.
- خطر أن تعجز البلدان، على المستوى الوطني، عن القدة على إدارة الفرص والتحديات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- خطر أن تنشأ تحديات جديدة نتيجة التغير المناخي فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة والتي لم يتم بعد استكشاف آلية مناسبة بشأنها للتخفيف و/أو التكيف.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي واو

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
واو–1	x	x	x	x	x	x	x	x
واو–2	x	x	x	x	x	x	x	x
واو–3	x	x	x	x	x	x	x	x
واو–4	x	x	x	x	x	x	x	x
واو–5	x	x	x	x	x	x	x	x
واو–6	x	x		x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية واو–1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي وتطويرها

المؤشرات	الغاية (4 سنوات)
واو 1–1 عدد البلدان التي تلبي قواعد بياناتها الخاصة بموارد الأراضي والبنية الأساسية المكانية الجغرافية لتقييم حالة الموارد في الأراضي ورصدها والإبلاغ عنها مواصفات/معايير المنظمة.	10 بلدان
واو 1–2 عدد البلدان التي تتسق خططها، واستراتيجياتها، وتشريعاتها الوطنية المتعلقة باستخدام الأراضي مع الخطوط التوجيهية للمنظمة وسياساتها بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك في البيئات المعّرضة لأشد المخاطر (ولاسيما الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية).	10 بلدان

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- توفير المشورة السياساتية والقانونية وبناء القدرات والتوجيه الفني و/أو وضع خطوط توجيهية بشأن كيفية استخدام الأراضي بطرق مستدامة، بما في ذلك تحليل السلسلة الغذائية وتأثيرها النسبي على موارد الأراضي وإتباع نهج النظم الإيكولوجي.

2- تعزيز قدرة البلدان على توليد واستخدام البيانات ذات الصلة بالتربة والغطاء الأرضي واستخدام الأراضي على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال إقامة البني الأساسية وإعداد المعايير للبيانات المكانية.

3- الإسهام في إعداد مطبوعات المنظمة الدورية والرفيعة المستوى عن حالة موارد الأراضي والمياه (SOLAW)؛

4- تقييم ورصد موارد الأراضي واستخدام الأراضي، ومدى مناسبة الأراضي، وتدهور الأراضي وممارسات إدارة التربة/الأراضي وتنسيق وتجميع ونشر عمليات التقييم على المستوى العالمي ونشر نتائجها وخاصة من خلال شبكة Geonetwork؛

5- الإسهام في إعداد المنظورات طويلة الأجل، وعمليات الرصد والتقييم والإبلاغ المنسقة للاتجاهات على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

6- تعزيز محتويات ونطاق وجودة الإحصاءات عن موارد الأراضي واستخدامها وإدارتها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة لتحسين إمكاناتها كنظام معلومات مهم لدعم تصميم ورصد وتنفيذ سياسات متسمة بالفعالية والكفاءة على الصعيدين العالمي والوطني.

7- دعم الاتفاقيات الدولية التي يكون فيها استخدام الأراضي والتغيير في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي مفيدا ومساندا للبلدان في التزاماتها بتقديم التقارير بموجب هذه الصكوك الدولية، وفي تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال التشريعات الوطنية.

8- تقييم التفاعلات بين الأراضي وتغير المناخ بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وامتصاصها، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية.

النتيجة التنظيمية واو-2: تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود

المؤشرات	الغاية (4 سنوات)
واو 2-1 عدد البلدان أو منظمات أحواض الأنهار التي تعتمد توصيات المنظمة في استراتيجياتها لمواجهة ندرة المياه	ثمانية بلدان أو منظمات لأحواض الأنهار
واو 2-2 عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات المنظمة ونهجها في تعزيز إنتاجية المياه	20 مؤسسة
واو 2-3 عدد المستخدمين الذين يطلعون على منتجات المنظمة وقواعد البيانات العالمية عن معلومات المياه ويقومون بتنزيل ملفاتها	زيادة بنسبة 50 في المائة على خط الأساس

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- **تعزيز** برنامج المياه في المنظمة لتوثيق العمل الفني المشترك ونشر النتائج المتعلقة بالاستخدام المتعدد الوظائف وإدارة المياه إدارة شاملة للقطاعات داخل المنظمة (عن طريق التعاون بين الوحدات ذات الصلة، بما في ذلك الوحدات المعنية بالمياه والزراعة والإنتاج الحيواني والاقتصاد والحراجة والشؤون القانونية والسياسات والاستثمار).

2- تقديم خدمات السياسات في مجال المياه لمعالجة استراتيجيات إدارة المياه على سبيل دعم التنمية الريفية وتعزيز الإنتاجية الزراعية، و اعتماد أساليب توزيع المياه في أوضاع ندرة المياه. ونشر منهجيات لوضع إطار لمراجعة المياه والري والاستثمار في منشآت المياه لحساب استخدام المياه في الزراعة وما يتصل بها من استثمار في الأصول المؤسسية وتلك المتعلقة بالبني الأساسية.

3- تقديم الدعم الفني لتعزيز الإدارة المستجيبة للمياه الزراعية. وتعزيز القدرات في منشآت المياه الوطنية على معالجة أداء الري وتحديثه وتعزيز كفاءة استخدام المياه والإنتاجية وإدارة الجودة والتنمية التكنولوجية للمياه باستخدام المواد الرئيسية (بما في ذلك نموذج المنظمة للتنبؤ بإستجابة الغلة للمحاصيل ونظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري؛ وما إلى ذلك). والخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة.

4- إقامة الشبكات مع الشركاء الرئيسيين بقصد الترويج الفعال لأفضل الممارسات في إدارة المياه من أجل الزراعة. وتقديم الدعم لمراكز المعرفة وإقامة الجماعات المعنية بالممارسات لتلخيص المعارف ونشرها وبناء القدرات على المستويات المطلوبة.

5- تقديم خدمات المعلومات عن المياه لدعم الأنشطة الميدانية والمعيارية للمياه عبر وحدات المنظمة. وتنسيق وتجميع ونشر عمليات تقييم الموارد المائية واستخدام المياه على المستوى العالمي (الشبكة الجغرافية والنظام العالمى لمعلومات المياه، الربط بقاعدة البيانات الإحصائية فى المنظمة)، ووضع وتحليل عالمي لحالة الموارد المائية واتجاهاتها (وخاصة بالنسبة لتوقعات 2050/2030 الواردة في حالة الأغذية والزراعة التي أعدتها المنظمة، وتقرير تنمية المياه العالمية والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن قضية المياه UN-Water).

النتيجة التنظيمية واو 3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية

المؤشرات	الغاية (4 سنوات)
واو 3–1 عدد النواتج والمعالم البارزة المحققة حسب اتفاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزارعة في برنامجها المتعدد السنوات بشأن العمل في التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة.	معلمان بارزان و أربع نواتج رئيسية
واو 3–2 عدد البلدان التي تشتمل برامجها وسياساتها بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة على سياسات وتوصيات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة	10 بلدان

واو 3–3 عدد خطط العمل المشتركة أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.	5
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1– إتاحة منتدى حكومي دولي لرسم السياسات، بما في ذلك التفاوض بشأن الصكوك الدولية الفعّالة، وتحديث الصكوك القائمة (مثل خطة العمل العالمية بشأن المواد الوراثية النباتية)، المتعلقة بجميع مكونات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال تيسير انعقاد دورات هيئة الموارد الوراثية. 2– التوجيه والإشراف بشأن: (1) عمليات تقييم حالة مختلف مكونات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم، (2) تنفيذ الصكوك السياساتية المعنية بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة 3– تيسير تحقيق النواتج والمعالم البارزة التي حددها برنامج العمل المتعدد السنوات 4– إقامة الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة من خلال جملة أمور من بينها تنسيق خبرات المنظمة/تعاونها مع الجهات الحليفة، من أجل تيسير وتنفيذ الصكوك ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بواسطة المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات. 5– رصد الاتجاهات فيما يتعلق باستخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة للمساعدة في بلورة خيارات السياسات والاستراتيجية بشأن سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحسين الأمن الغذائي.	
النتيجة التنظيمية واو 4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى	
المؤشرات	**الغاية (4 سنوات)**
واو 4–1 زيادة توافق الآراء الدولية بشأن التدابير الخاصة بتحسين حوكمة الحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلاتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	اعتماد اللجنة (اللجان) الفنية للمنظمة لخطوط توجيهية طوعية
واو 4–2 عدد البلدان التي زادت من قدرتها على تنفيذ حيازة الأراضي المضمونة والمنصفة وصلاتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	15 بلدا
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1– دعم عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوط التوجيهية والسياسات الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة للحيازة، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات والقيام بأعمال الدعوة والاتصال. 2– أدوات ومنهجيات لبناء القدرات على تنظيم حيازة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات للتشجيع على نشر وتطبيق المعلومات.	
النتيجة التنظيمية واو 5: تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة البيولوجية	
المؤشرات	**الغاية (4 سنوات)**
واو 5– 1 عدد البلدان التي وضعت خطط عمل ومشروعات لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته	15 بلدا

واو 5–2 الاعتراف بالتفاعل والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ ومعالجته في الحوارات الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف.	إعداد 10 بلدان لمشروعات ودخولها في حوارات
واو 5–3 عدد البلدان التي تنفذ برامج للتنمية المستدامة للطاقة البيولوجية من خلال بيئة سياسات تمكينية، وتقوية المنظمات المنفذة، والتوسع في برامج التدريب/التعليم بشأن الموضوع.	15 بلدا
واو 5–4 الاعتراف بالتفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة للطاقة البيولوجية ومعالجتها في الحوار الدولي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.	إعداد 10 بلدان لمشروعات ودخولها في حوارات

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1– إفراز وإدارة معارف، وبيانات، وأدوات وتكنولوجيات، ونهج، واتصالات من أجل التنمية، وممارسات إرشادية، تتعلق بتنمية الطاقة البيولوجية المستدامة والتخفيف من وطأه تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تقييم التأثير (المتعلق بالمناخ) والحد من مخاطر الكوارث، والآليات المالية للتنفيذ، مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية.

2– تقديم المساعدات الفنية والإرشادات السياساتية والقانونية كتعزيز القدرات القطرية، ذات الصلة بالتحديات البيئية، بما في ذلك تقييم تأثيرات تغير المناخ والتخفيف من وطأته والتكيف معه، والحد ممن مخاطر الكوارث (المتعلقة بالمناخ)، والتنمية المستدامة للطاقة البيولوجية ونظم الإنتاج المكيفة لهذه الأوضاع.

3– إتاحة التدريب والمعلومات الملائمة وتطوير المواقع الشبكية وغير ذلك من أنواع الاتصال ودعم بناء القدرات فيما يتعلق بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة للطاقة البيولوجية.

4– المشاركة في الحوارات الدولية بشأن تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه والتنمية المستدامة للطاقة البيولوجية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم الفني للبلدان لتيسير مشاركتها في هذه الحوارات الدولية وزيادة فعالية هذه المشاركة.

5– الدعوة وتوفير المدخلات للعمليات الحكومية الدولية لضمان إدراج الأبعاد الخاصة بالأغذية والمحاصيل والإنتاج الحيواني والحراجة ومصايد الأسماك في المفاوضات الخاصة بالصكوك الدولية التي تعالج التحديات العالمية وبالآليات المالية لهذه الصكوك وبتنفيذها.

النتيجة التنظيمية واو 6: تيسير تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها

المؤشرات	**الغاية (4 سنوات)**
واو 6–1 عدد البلدان التي تنفذ مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحوث والإرشاد بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	10 بلدان
واو 6–2 عدد البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالاتصال في خدمة تنمية إدارة الموارد الطبيعية المستدامة التي تم إعدادها وتنفيذها، وذلك بحسب البلدان، والأقاليم، وعلى مستوى العالم	10 برامج واستراتيجيات

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

1- تقديم المساعدات الفنية والمشورة السياساتية للبلدان الأعضاء لتعزيز النظم الوطنية للبحوث والإرشاد.

2- إقامة ائتلاف مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من كيانات البحوث الزراعية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة وتوافر المعارف ونقلها.

3- إعداد أدوات تقييم واستراتيجيات للقدرات القطرية في مجال البحوث ونظم الإرشاد والاتصال وخطط الاتصالات من أجل التنمية في إدارة التنمية الزراعية والموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

4- تيسير الحوار لإقامة صلات وظيفية فيما بين أصحاب الشأن في نظم الابتكار الزراعية.

الملحق 8: الهدف الاستراتيجي زاي –
تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سُبل المعيشة

القضايا والتحديات

يرتبط المنتجون الزراعيون والعاملون والتجّار والمصنّعون وموردو المدخلات الزراعية والمصدرون والمستوردون والمستهلكون الزراعيون من خلال الأسواق المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. ونتيجة لهذه التبادلات المتعددة الأسواق يمكن إدرار دخل وتوليد عمالة. ولذا فإن سُبل المعيشة تتأثر بمدى استغلال المشاركين فرص السوق وعمل الأسواق بكفاءة في بيئة متغيرة. إلا أن المشاركة الفعالة من جانب منتجي البلدان النامية في الأسواق محدودة وتقيِّد عمل الأسواق بكفاءة جملة من العوامل من بينها السياسات غير الملائمة، والأحجام المنخفضة، ومحدودية المنافسة، والافتقار إلى المعلومات، وقصور البنية الأساسية، وضعف المؤسسات، وأوجه اللا تماثل في قوة الأسواق. وفي الوقت نفسه، تتطور الأسواق نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا، والقواعد التجارية، والتطورات الهيكلية، وتكاثر المعايير التي تفرض مطالب، وطائفة متنوعة من القضايا المستجدة الأخرى.

ويحتاج أصحاب الشأن إلى معلومات تحليلية تتعلق بطبيعة وانعكاسات هذه التغيرات بالنسبة للنمو، والفقر الريفي، والأمن الغذائي. كما يحتاجون أيضاً إلى قدرة محسنة للمشاركة بفعالية في المنتديات الدولية التي تتفاوض بشأن القواعد التجارية الدولية بها يكفل أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. وللحد من الفقر وتلبية احتياجات التنمية والأمن الغذائي، ينبغي أن يتمتع واضعو السياسات بالقدرة على تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتيسير استجابة القطاع الخاص، بما في ذلك صغار المنتجين، لمطالب وفرص الأسواق الجديدة. وفي الوقت ذاته فإن إيجاد فرص العمل من خلال تنمية المشروعات الريفية والأعمال الزراعية يجب أن يكون مصحوباً بسياسات تكفل ظروف عمل منصفة ومأمونة في المناطق الريفية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض وجود حاجة كبيرة إلى مساعدة البلدان والأجهزة الإقليمية وغيرها من أصحاب الشأن ذوي المصلحة على تقييم انعكاسات التطورات الرئيسية وعلى تحديد الاستجابات في الأسواق وعلى مستوى المؤسسات والسياسات والاستجابات القانونية واستراتيجيات تعبئة الموارد.
- افتراض أن أولئك المشتركين مباشرة في أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق يحتاجون عموماً إلى اتباع نهج أكثر توجُّها نحو الإنتاج التجاري وتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية للاستفادة من الأسواق المجزية. وبالنظر إلى عولمة سلاسل القيمة،
- افتراض أن من اللازم، في ظل عولمة سلاسل القيمة، أن يكون أصحاب الشأن ذوو المصلحة على دراية بالتطورات في الأسواق والسياسات الدولية وفي القواعد التجارية الدولية.
- افتراض لزوم وجود تحليلات ومعلومات بشأن الأسواق لدعم وضع سياسات قطرية ودولية ملائمة.
- افتراض دعم البلدان لتصميم السياسات وتنفيذها، وامتلاك المنظمة والمنظمات الشريكة لها القدرة على مساعدتها.
- خطر أن تكون وزارات الزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة غير مهيَّأة لتحليل أو صياغة أو تنفيذ سياسات وأنظمة وتشريعات ملائمة ولتهيئة جوانب أخرى لبيئة مواتية للمنتجين الريفيين وللعاملين في الريف وللأعمال الزراعية.
- خطر ألا تبدي الحكومات ما يلزم من إرادة سياسية والتزام مالي لتحسين عمل الأسواق القطرية والدولية والمؤسسات الأخرى، وقد لا تكون هناك الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية لتشجيع زيادة توجُّه صغار المنتجين نحو الأسواق.

- خطر أن تتأثر إمكانيات التسويق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة تأثراً سلبياً بقوة المؤسسات الكبيرة في الأسواق، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات.
- خطر أن تتعرض للخطر الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك تقلُّب أسعار الأغذية)، والبيئية التي قد تتجاوز الحدود القطرية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي زاي

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
زاي–1		x		x	x		x	x
زاي–2	x	x	x	x	x	x	x	x
زاي–3		x		x	x		x	x
زاي–4	x	x	x	x	x	x		x

النتيجة التنظيمية زاي 1 – تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
زاي 1 – 1 تحسُّن وعي واضعي السياسات وشركاء التنمية بشأن الأسواق والفرص وبشأن السياسات والاستراتيجيات الفعالة لمساعدة المنتجين على الاستجابة وتحسين نفاذهم إلى أسواق المخرجات والمدخلات	بادرت ستة بلدان إلى تطوير أو إصلاح السياسات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق ونقّحت الاستراتيجيات – ونجحت أربع منظمات إقليمية أو شبه إقليمية في زيادة الوعي بالسياسات والاستراتيجيات الملائمة
زاي 1 – 2 تحسين البلدان القدرة المؤسسية لديها على صياغة وتنفيذ البرامج ذات الصلة لتعزيز قدرات المنتجين في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، والحصول على الخدمات المالية، والحصول على إمدادات من المدخلات والمعدات	شاركت بلدان ومنظمات شبه إقليمية في ستة أقاليم فرعية في حلقات عمل بشأن بناء القدرات معنيّة بالزراعة بعقود، وربط المزارعين بالأسواق، والخدمات المالية، والموضوعات ذات الصلة. واستخدمت بلدان ومنظمات في جميع الأقاليم الفرعية أمثلة برامج لتعزيز الصلات بين المزارع والمشروعات. وأقام أصحاب الشأن القطريون في أربعة بلدان صلات بين المزارع والمشروعات
زاي 1 – 3 إقامة البلدان، عاملة مع القطاع الخاص والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين، مؤسسات وخدمات موجهة نحو الأسواق لدعم المنتجين في استغلال فرص الأسواق	قامت ثمانية بلدان بتحديث خططها مما يشير إلى التزامها بإعادة توجيه خدمات الإرشاد لزيادة التركيز على الأسواق. وقد شرعت ثمانية بلدان في تنفيذ برامج للتدريب أثناء العمل وإعادة توجيه موظفي الإرشاد. ونظر 25 رئيساً لخدمات الإرشاد في متطلبات إعادة تركيز الإرشاد ليكون موجهاً نحو الأسواق

الأدوات الرئيسية

1 – تحليل/إطار عالمي بشأن مستقبل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة مع حدوث تحوّل في نظم الزراعة والأغذية.

2 - تقييم اتجاهات الأسواق على المستوى القطري

3 - وضع منهجيات لمساعدة البلدان على إجراء دراسات وتحليلات مؤسسية بشأن القدرة على المنافسة، وسلاسل القيمة، والآثار المترتبة

4 - تحديد أفضل الممارسات لإقامة صلات منصفة وفعالة ومستدامة بين القطاع الخاص وصغار المنتجين

5 - تقديم الدعم للبلدان بشأن السياسات اللازمة لإعادة توجيه خدمات الإرشاد

6 - إعداد أدلة إرشاد بشأن إدارة المزارع، والتسويق، والتناول بعد الحصاد

7 - تشجيع وجود سياسات وآليات لتحسين تقديم الخدمات المالية لجميع العناصر الفاعلة في سلاسل القيمة

8 - تقديم الدعم الاستشاري بشأن تخطيط وتصميم بنية أساسية موجهة نحو الأسواق

9 - تقديم الدعم للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة والمنظمات التي تعمل مع المنتجين بشأن التمويل الريفي، وعمليات ما بعد الحصاد، والزراعة بعقود، وربط المنتجين بالأسواق، والبنية الأساسية للأسواق، وسلاسل القيمة الشاملة

10 - المساهمة في استحداث أدوات مناسبة لإدارة المخاطر من أجل المنتجين

النتيجة التنظيمية زاي 2 – إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية

المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
زاي 2 – 1 استخدام واضعي السياسات والشركاء ووحدات المنظمة وتحليلات المنظمة لأنماط واتجاهات العمالة في المزارع وخارجها وسياسات وبرامج فعالة لتشجيع النُهج السليمة المتعلقة بالعمالة الريفية وتنويع الدخل	60 دراسة/8 بلدان/شركاء/8 وحدات/مكاتب للمنظمة
زاي 2 – 2 وضع البلدان برامج وسياسات بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تشجّع صراحة النُهج السليمة لتهيئة فرص العمل الريفية ولتنويع الدخل	8 بلدان؛ 8 وحدات/مكاتب

الأدوات الرئيسية

1 - إقامة وموالاة قاعدة بيانات بها بيانات ومعلومات أساسية عن مصادر الدخل وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية الريفية

2 - القيام بعمل تحليلي يتصل بالسياسات ويتناول مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية والأنماط والاتجاهات في العمالة في المزارع وخارجها، بما يشمل الفروق بين الجنسين

3 - إجراء تقييم ذاتي للمنظمة ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لها بشأن العمالة الريفية اللائقة للتعبير عن جميع المجالات الفنية ذات الصلة للمنظمة وجعلها في متناول البلدان الأعضاء والشركاء من خلال الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة – منظمة العمل الدولية وغيرها من القنوات

4 – تقديم مشورة بشأن السياسات لإيجاد عمالة ريفية أكبر وأفضل في القطاعات الريفية الزراعية وغير الزراعية 5 – بناء القدرات والعمل في مجال الدعوة لدعم السياسات التي تُفضي بدرجة أكبر إلى عمالة ريفية لائقة 6 – بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليل قضايا العمالة الريفية والدخل الريفي 7 – معايير واتفاقيات منظمة العمل الدولية (أي تلك التي تتناول التمييز بين الجنسين، وعمل الطفل، وعمالة الشباب، والصحة والسلامة المهنيتين، وإقامة مشروعات ريفية، وحقوق إقامة رابطات، ومعايير العمل، ومعايير المنظمة المتفاوض عليها والطوعية ومدونات السلوك الخاصة بها والمتصلة بالشواغل المتعلقة بالعمالة الريفية (أي تلك التي تتناول استخدام المواد الكيميائية/مبيدات الآفات وتوزيعها والتصرف فيها، وسلامة المعدات، والممارسات الزراعية الجيدة، وقطْع الأخشاب، والسلامة في البحر (على متن السفن)؛ والاتفاقية البحرية؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وغيرها) 8 – مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية (2004) وإعلان النوايا الصادر عن منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والاتحاد الدولي لرابطات عمّال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصف والتبغ والرابطات المتصلة بها بشأن التعاون في مجال عمل الطفل في الزراعة (2007)	
النتيجة التنظيمية زاي 3 – سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسِّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسِّن آثارها الإنمائية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
زاي 3 – 1 تحسُّن وعي واضعي السياسات وشركاء التنمية بشأن اتجاهات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية، والفرص المتاحة لها والمخاطر التي تواجهها، وإجراءات القطاع العام الفعالة لتعزيز تنمية الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية	وجود عشرة بلدان لديها استراتيجيات لتحسين قدرة الأعمال الزراعية على المنافسة في وثائق سياساتها الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية – وعشرة بلدان أعضاء وقطاعات خاصة على الأقل داخل تلك البلدان لديها فهم أفضل للقضايا المتعلقة بتمويل سلاسل القيمة لتنمية الأعمال الزراعية
زاي 3 – 2 وجود استراتيجيات لتنمية الأعمال الزراعية لدى البلدان مدمجة في سياسات وخطط التنمية الزراعية والريفية، وولايات مؤسسية موضحة وقدرة معززة للإشراف على قطاع الصناعات الزراعية والتنسيق فيه، وتعاون أقوى بين القطاعين العام والخاص	وجود ستة بلدان لديها ولايات مؤسسية موضحة للأعمال الزراعية وللصناعات الزراعية – وحصول أربعة بلدان على مساعدة مباشرة من المنظمة لبناء قدرة القطاع العام في مجال تنمية الأعمال الزراعية، والميكنة، وسلاسل القيمة، والصناعات الزراعية
زاي 3 – 3 وجود قدرة محسّنة لدى المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تقديم الخدمات لتعزيز الصلات بين المزارع والأعمال الزراعية، وإدارة الأعمال الزراعية، ومنتجات الصناعات الزراعية وتجهيزها والابتكار التكنولوجي الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	وجود عشرة بلدان لديها آليات موثقة رسمية لإدراج القطاع الخاص في عملية وضع السياسات – وحصول ستة بلدان على مساعدة مباشرة من المنظمة بشأن تعزيز وتنويع خدمات الدعم وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – وحصول ستة بلدان على مساعدة مباشرة من المنظمة بشأن تنمية إنتاج الصناعات الزراعية وعملياتها والابتكار التكنولوجي الخاص بها

الأدوات الرئيسية

1 – تقييم الاتجاهات والاستجابات على صعيد السياسات
2 – دعم البلدان في وضع استراتيجيات قطاعية للأعمال الزراعية وللصناعات الزراعية
3 – تعيين مؤشرات ومقاييس قطاعية محددة لتوجيه عملية وضع السياسات والإصلاح المؤسسي
4 – تشجيع الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمات المالية المقدمة للأعمال الزراعية
5 – دعم الحكومات في صياغة استراتيجيات وسياسات للميكنة
6 – تقديم إرشاد بشأن أدوار القطاع العام ومسؤولياته عن الوساطة بشأن العقود، وتسوية المنازعات، وتشجيع ممارسات الأعمال الرشيدة
7 – بناء قدرة المنظمات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الزراعية
8 – دعم تطبيق وتقييم تكنولوجيات إضافة قيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمبتكرات المتعلقة بسلاسل القيمة
9 – المساهمة في استحداث أدوات ملائمة لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الزراعية

النتيجة التنظيمية زاي 4 – وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة

المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
زاي 4 – 1 تحسُّن وعي واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب الشأن بشأن الاتجاهات في أسواق السلع الزراعية الدولية، وقضايا المفاوضات التجارية ذات الصلة	زيادة/على نفس الحال
زاي 4 – 2 اعتبار تحليلات المنظمة لأسواق السلع الزراعية الدولية والسياسات التجارية وقضايا التفاوض هامة وذات جودة فنية عالية	مرتبة أعلى + 10 في المائة
زاي 4 – 3 تحسُّن القدرة على تحليل الخيارات في مجال السياسات، وصياغة سياسات تجارية ملائمة، والمشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية	80 في المائة

الأدوات الرئيسية

1 – رصد المعلومات الإحصائية وتحليل الحالة والآفاق بالنسبة للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية
2 – تحليل المعايير المتبعة في التجارة الزراعية الدولية
3 – تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية
4 – رصد وتحليل التغيرات في القواعد التجارية بموجب الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية
5 – تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بمعلومات وتحليلات الأسواق
6 – تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بالمعايير والاعتماد
7 – تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في مجال صياغة السياسات والتطوير التشريعي
8 – تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة بشأن المفاوضات التجارية الدولية – حلقات العمل – واجتماعات المائدة المستديرة، والمساعدة الفنية.

الملحق 9: الهدف الاستراتيجي حاء –
تحسين الأمن الغذائي والتغذية

القضايا والتحديات

من الواضح الآن أن من المتعذر تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة السكان المعانين من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. ويعمل سوء التغذية ككابح للتنمية الاقتصادية، ومن الواجب بإلحاح العثور على السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل وتائر خفض نسب الجوع وسوء التغذية وزيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وتحدِّد أحدث تقديرات المنظمة عدد الجوعى (المتزايد) بأنه كان يبلغ 963 مليوناً في عام 2008، وهو ما يمثّل زيادة بأكثر من 120 مليوناً منذ فترة الأساس 1990–1992. وعلاوة على ذلك فإن نحو ملياري نسمة في مختلف أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة، وهو ما يمثل أكثر من 30 في المائة من عدد السكان في العالم. وعلى المستوى العالمي يقضي 10 ملايين طفل نحبهم قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر، ويرجع ما يزيد عن ثلث هذه الوفيات إلى نقص التغذية. ويشكو طفل من بين كل ثلاثة أطفال في البلدان النامية دون سن الخامسة، أي قرابة 178 مليون طفل، من التقزم بسبب الأمراض ورداءة الوجبات الغذائية.

وتشمل العوامل التي تسهم في تفاقم المشكلات التحولات الديموغرافية (النمو السكاني والتمدين) التي تزيد من الطلب على الأغذية وتبدِّل الأنماط الغذائية في الوقت ذاته، إلى جانب تدهور الأراضي على نطاق واسع، وزيادة تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة، والأمراض العابرة للحدود، والضغط البيئي. وتزداد مشقة الجهود المبذولة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية ولاسيما الأسعار المتصاعدة والمتقلبة للأغذية، وتأثير التغير والتباين المناخيين، واستخدام المحاصيل الغذائية كوقود حيوي.

وكما أظهرت الأحداث في عام 2008، تتسم بالضعف إلى حد لا يُستهان به القدرات القطرية والإقليمية، والعالمية أيضاً، التي تدعم الحوكمة الملائمة والفعالة للأمن الغذائي والتغذية. ويجب تعزيز الأطر الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية لتحسين حوكمة الأمن الغذائي ولدعم إعمال الحق في الغذاء.

ولقد أُجري تقدير لحجم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في كثير من البلدان؛ ولكن ما زال يوجد قصور في فهم انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفئات الضعيفة على المستويات دون القطرية والأسباب الجذرية لذلك. وتلزم تقييمات وتحليلات استشرافية وفي الوقت المناسب لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة، وبرامج وأنشطة استثمارية ذات أولوية لمعالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

ومن الواجب تلبية الاحتياجات الفورية للمجموعات السكانية الضعيفة، مع العمل في الوقت ذاته على بناء القدرة طويلة الأجل على الصمود عبر معالجة الأسباب الكامنة. وعلى هذا فإن الأمر يتطلب معلومات وتحليلات وسياسات وبرامج حديثة للوقوف على الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية، ولتحديد وتنفيذ الحلول الفعّالة. والجمع ما بين معرفة المنظمة ومبادراتها وبرامجها الهادفة المدعومة بعمل متواصل ومتسق وفعال على المستوى القطري (دون القطري والقطري على حد سواء) والإقليمي والعالمي هو شرط مسبق لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض قيام الحكومات القطرية والمجتمع الدولي بخلق بيئة سياسات تمكينية، وإرساء آليات سياساتية ومؤسسية وفنية لتنفيذ سياسات وبرامج وإجراءات مشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض أن تكون قضايا الأمن الغذائي والتغذية واضحة المعالم في العمليات القطرية مثل أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أولويات الحكومات القطرية.
- افتراض توافر موارد بشرية وميزانيات كافية من جانب البلدان والشركاء في التنمية للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام
- افتراض وجود استعداد في أوساط الوزارات والمؤسسات التنفيذية القطرية المعنية، وفي أوساط الوكالات الدولية والشركاء في التنمية الآخرين، للعمل عبر القطاعات على جميع المستويات.
- افتراض وجود ما يلزم من قدرة لدى نُظُم المعلومات القطرية لتقييم ورصد التطورات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام أيضاً بتوفير البيانات الضرورية لإعداد حسابات استخدام الإمدادات وكشوف حسابات الأغذية التي تُستخدم في تقدير نقص التغذية
- افتراض توفير البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية ما يكفي من الاهتمام والموارد للتنويع الغذائي وتحسين التغذية.
- افتراض تمتُّع الأسر المعيشية وأفرادها بحق الحصول على موارد اقتصادية كافية، وحصولهم فعلاً عليها، والوعي بكيفية الإدارة الكفوءة لمثل هذه الموارد للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض أن تؤدي الحروب الأهلية والقلاقل السياسية والاقتصادية، والافتقار إلى الالتزام المالي، وعدم كفاية الحوار على صعيد السياسات، إلى عرقلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة.
- خطر الافتقار إلى التعاون الفعال وعدم كفاية قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين على المشاركة والمساهمة بفعالية في عمليات صنع القرار.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد الاقتصادية والعزيمة السياسية إلى الإخلال باستهداف الفقراء والشرائح الأشد تهميشاً في المجتمع.
- خطر تبديد العوامل الخارجية (الافتقار إلى إمدادات المياه و خدمات الإصحاح،وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، والأمراض الأخرى) للتحسينات الغذائية والمكاسب المحققة في استخدام الأغذية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي حاء

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء – الشراكات والتحالفات
حاء–1	x			x	x	x	x	x
حاء–2	x		x	x	x	x	x	x
حاء–3				x	x	x	x	x
حاء–4	x	x			x	x	x	x
حاء–5	x	x	x	x	x	x	x	x

النتيجة التنظيمية حاء 1 – وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ سياسات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
حاء 1–1 صياغة البلدان وغيرها من أصحاب الشأن سياسات واستراتيجيات قطاعية ومشتركة بين القطاعات تجسِّد أبعاد الأمن الغذائي والتغذية تجسيداً أفضل	(1) 10 بلدان؛ و إقليمان (2) تقييم سابق لستة بلدان
حاء 1–2 تنفيذ البلدان سياسات واستراتيجيات وبرامج مشتركة بين القطاعات تعالج الشواغل والأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، لا سيما من أجل أشد الفئات ضعفاً	(1) 33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي و8 برامج إقليمية للأمن الغذائي (10) بلدان
حاء 1–3 إقامة أصحاب الشأن نظماً لرصد السياسات المشتركة بين القطاعات والقائمة على النتائج	تنفيذ المنهجية في 5 بلدان رائدة على الأقل

الأدوات الرئيسية

- الدعوة والتعاون المشترك بين القطاعات: إعداد ونشر الدروس المستفادة بشأن عمليات السياسات وإدارتها، وإذكاء الوعي باستراتيجيات الدعوة القائمة على الأدلة، وإعداد تلك الاستراتيجيات، مع العمل من خلال الشراكات والتحالفات عبر الوكالات (مثلاً البرنامج المعني بالصحة الانجانبية والصحة في المدارس والمجتمعات المحلية التابع للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، والتحالف الدولي ضد الجوع/والتحالف القطري ضد الجوع، وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا) وعلى المستويين القطري والإقليمي للدعوة للاستثمار في برامج ذات أولوية ومشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال تحسين المعلومات والاتصال.
- الرصد والتحليل: إعداد وتقديم وسائل وأدوات لتعزيز نُظم المعلومات والإنذار المبكر العالمية والإقليمية والوطنية بشأن الأمن الغذائي بما في ذلك تقديم الدعم لنظم المعلومات القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرُّض لنقص الأغذية، وتقييمات الفقر والتعرُّض لنقص الأغذية دعماً لسياسات وبرامج ذات أولوية وهادفة بدرجة أفضل. وعلاوة على ذلك، توفير وسائل وأدوات للتقييمات السابقة لأثر السياسات الاجتماعية – الاقتصادية، ونُظم رصد السياسات والمعلومات المتعلقة بها، والمساعدة الفنية لنُظم رصد السياسات القائمة على النتائج.
- تقديم المشورة بشأن سياسات المنظمة وبرامجها: إجراء تحليل عالمي وإقليمي وقطري لآثار سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الزراعية والاجتماعية – الاقتصادية على الأغذية والتغذية، وآثار السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على الأهداف الإنمائية للبلد؛ وإعداد موجزات وأطر للسياسات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقديم المشورة الفنية بشأن سُبل إدماج الغايات والأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية والقطاعية القطرية.
- تنمية القدرات وبناء المؤسسات: تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإعداد أدوات تحليلية ومنهجية للتحليل السابق لأثر السياسات ولرصد السياسات، وتحديد الأولويات في ما يتعلق بإعداد البرامج وتنفيذها، والصلات بين الأمن الغذائي والتغذية، ومهارات التفاوض؛ ووضع استراتيجيات وسياسات تشاركية ومستدامة بشأن الأمن الغذائي والتنمية؛ وعلاوة على ذلك، تعزيز قدرات المؤسسات القطرية والمحلية على صياغة استراتيجيات وبرامج بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والحد من فواقد الإنتاج بعد الحصاد وتعزيز أوجه الكفاءة في منظومة الأغذية/سلسلة القيمة.

النتيجة التنظيمية حاء 2 – تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال اتباع نهج ثلاثي المسارات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
حاء 2–1 اعتماد البلدان استراتيجية ثلاثية المسارات وتطبيقها مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة السياسات والبرامج وغيرها من الإجراءات العامة، وتنفيذها ورصدها	5 بلدان
حاء 2–2 تهيئة البلدان بيئات مؤسسية وقانونية و/أو اجتماعية للإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي	10 بلدان
حاء 2–3 استهداف البلدان فئات محددة معدومة الأمن الغذائي ومعرّضة لانعدام الأمن الغذائي وتطبيقها مبادئ حقوق الإنسان عند تنفيذ السياسات والبرامج	10 بلدان
حاء 2–4 تنفيذ البلدان استراتيجيات للدعوة والاتصال والتثقيف دعماً لحوكمة الأمن الغذائي الجيدة والحق في الغذاء	10 بلدان
الأدوات الرئيسية	
• توجيه مفاهيمي بشأن إعداد وتنفيذ نهج ثلاثي المسارات. • تنمية القدرات والدعوة بشأن تطبيق النهج الثلاثي المسارات ومبادئ الحوكمة الجيدة (بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والتمكين، واحترام سيادة القانون). • تطبيق وتكييف مجموعة الأدوات المنهجية الخاصة بالمنظمة بشأن الحق في الغذاء (التي تضم أدلة وأدوات منهجية بشأن كيفية التشريع والرصد ووضع ميزانية من أجل الحق في الغذاء، بما يشمل إعداد مناهج تعليمية بشأن الحق في الغذاء) لتوجيه وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات العامة. • تقييم وتحليل الفئات السكانية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية التابع للمنظمة). • توليد المعرفة وتبادلها مع الشركاء القطريين والدوليين بشأن تطبيق نُهج الحق في الغذاء والنُهج القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحليلها ونشرها. • توفير منصّة لأصحاب الشأن المتعددين للحوار وتبادل الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الحوكمة الجيدة والحق في الغذاء (مثلاً لجنة الأمن الغذائي العالمي، وGPFS، ومنتدى الحق في الغذاء). • تقديم المشورة الفنية والمشورة على صعيد السياسات بشأن الإصلاحات القانونية والمؤسسية والاجتماعية. • إدماج مبادئ ونُهُج الحق في الغذاء الكافي وحقوق الإنسان في عمل المنظمة المعياري والتشغيلي.	
النتيجة التنظيمية حاء 3 – تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
حاء 3 – 1 تجسيد البلدان وغيرها من أصحاب الشأن الأهداف التغذوية في سياسات واستراتيجيات وبرامج القطاع الزراعي وغيره من القطاعات	10 بلدان

حاء 3 – 2 وجود قدرة معزَّزة لدى البلدان على تقييم وتحليل أثر تغيُّر النظم الغذائية على التغذية	10 بلدان
حاء 3 – 3 وجود قدرة مؤسسية معزَّزة لدى البلدان على التصدي لمشاكل التغذية من خلال ما يتصل بذلك من تدريب وتعليم وأنظمة	10 بلدان

الأدوات الرئيسية

- توفير الخبرة الفنية والوسائل والخطوط التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بالأمن الغذائي للأسر المعيشية وتغذيتها من أجل إجراء تقييم تغذوي وغذائي لدعم وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج بشأن الأغذية والتغذية، واختيار التدخلات الملائمة القائمة على الأغذية وتقييم أثرها
- وجود مقاييس للتنوع التغذوي وللحصول على الأغذية على مستوى الأسر المعيشية والأفراد (تقييم ورصد الأمن الغذائي والتغذية)
- تقييم وتحليل الفئات السكانية الأشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرّض لنقص الأغذية التابع للمنظمة)
- تقديم المشورة بشأن تجسيد الأهداف التغذوية في السياسات والبرامج الغذائية والزراعية للتصدي لمشاكل التغذية المتصلة بالأغذية
- بناء القدرات في مجال إعداد توجيهات وأنظمة غذائية قطرية مستندة إلى العلم واستحداث موارد تثقيفية واتصالية بشأن تحسين التغذية وتنوع النظم الغذائية لنشرها وتكييفها على كل من المستوى المحلي والقطري والإقليمي
- النهوض بمستوى القدرات المؤسسية لدى البلدان لوضع وتنفيذ مناهج تعليمية وبرامج للتدريب المهني بشأن التغذية على جميع المستويات لمساعدة البلدان على رفع مستوى القدرة وفهم أهمية الشواغل المتعلقة بالتغذية في إطار بيئة السياسات/البرامج الأوسع نطاقاً

النتيجة التنظيمية حاء 4 – تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
حاء 4 – 1 استخدام البلدان خطوط المنظمة التوجيهية ومنهجياتها ومعاييرها لجمع البيانات والإحصاءات عن الأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها	50 بلداً
حاء 4 – 2 تعزيز البلدان قدرتها في مجال إدارة البيانات وتحليلها ونشرها لدعم آلية صنع القرار على المستويين القطري والقطري الفرعي	30 بلداً
حاء 4 – 3 وصول البلدان وغيرها من الزبائن إلى قواعد بيانات المنظمة ومطبوعاتها الإحصائية بشأن الأغذية والزراعة والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري	1.5 مليون زيارة لقاعدة البيانات الإحصائية " FAOSTAT"

الأدوات الرئيسية	
• بناء القدرات بشأن كشوف الحسابات الغذائية، والتعدادات الزراعية، واستقصاءات ميزانية الأسر المعيشية • إعداد مجموعات بيانات عالمية بشأن حالة واتجاهات الأمن الغذائي • التشجيع على زيادة تقاسم وتوحيد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية • التشجيع على اعتماد أو إقامة نُظم لإدارة البيانات والمعلومات، من قبيل CountrySTAT • تكييف واستحداث طرق إحصائية جديدة وملائمة • تقديم الدعم الفني لتحسين قدرة البلدان على تحليل البيانات والإحصاءات من أجل تحسين مساعدة صنّاع القرار على وضع سياسات وبرامج سليمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية • وضع استراتيجيات داعمة للخدمات الإحصائية القطرية المستدامة • التشجيع على إعداد حسابات للإمدادات/الاستخدام وكشوف حسابات بشأن الأغذية، بما يشمل إحصاءات عن توافر المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة • التشجيع على إعداد ونشر إحصاءات عن الأمن الغذائي من خلال استقصاءات الأسر المعيشية	
النتيجة التنظيمية حاء 5 – تحسُّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزُّز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة	
حاء 5 – 1 وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى مراجع ومنتجات معارف المنظمة ومعلوماتها وإلى خبرتها لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية	30 بلداً ومؤسسة إقليمية
حاء – 5 – 2 استخدام البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين بحوث المنظمة وتحليلاتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية	تُحدد لاحقاً
حاء – 5 – 3 استخدام البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين معايير المنظمة وأدواتها ونُظمها لإدارة المعلومات وتقاسم المعرفة	تُحدد لاحقا
الأدوات الرئيسية	
• نشر مواد المنظمة البحثية والتحليلية القطرية والإقليمية والعالمية بشأن الأمن الغذائي والفقر والزراعة والتغذية (أي ورقات العمل والمواد الصحفية والموجزات بشأن السياسات، وغير ذلك) • نشر منتجات معلومات/معارف المنظمة الهادفة بما يشمل المطبوعات الرئيسية (تقرير حالة الأغذية والزراعة، وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية، وتقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم)، والتقارير الدورية والوثائق الأساسية عن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية (توقعات الأغذية، والشراكة التعاونية بشأن الغابات، وتقارير بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وتوقعات الزراعة). • إجراء تحليل اجتماعي – اقتصادي بشأن القضايا المنظورية العالمية المتعلقة بالقضايا العالمية الرئيسية الطويلة الأجل بشأن الأغذية والتغذية والزراعة والموارد الطبيعية لكي تهتدي بها قرارات على صعيد السياسات وخطط للتنمية تستند إلى معلومات تحليلية وتقدير واعٍ	

- إجراء تحليل الأسر المعيشية الهام لمعالجة قضايا الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، والدخل، والعمالة
- استحداث وتقديم طرق وأدوات وخطوط توجيهية لتوحيد وتنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرُّض لنقص الأغذية، وبرنامج الأمن الغذائي المشترك بين المفوضية الأوروبية والمنظمة)
- إعداد خدمات للتحليل والرصد العالميين وممارسة أنشطة الدعوة من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجالي الأمن الغذائي والتغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، وقاعدة البيانات الاحصائية في المنظمة والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرُّض لنقص الأغذية، الموجزات القطرية المتعلقة بالتغذية)
- منتديات عالمية وإقليمية وقطرية بشأن الأمن الغذائي والتغذية تدعمها المنظمة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الاجتماعات الفنية، الاجتماعات الرفيعة المستوى)
- إعداد لقاءات ومنصات لتبادل المعارف وجهاً لوجه وإلكترونياً وخدمات لتقاسم المعارف بشأن القضايا الحالية والمستجدة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري والمحلي (مثلاً، لجنة الأمن الغذائي العالمي، لجنة مشكلات السلع، المنتديات الإقليمية/القطرية)
- إعداد ونشر معايير المنظمة وطرقها وأدواتها ونظمها المتعلقة بإدارة المعلومات وتقاسم المعارف (بما يشمل المعلومات الرقمية)
- إجراء تقييمات وتقديرات للثغرات في القدرات في مجالي المعلومات والمعرفة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية
- دعمتنمية القدرات على المستويين القطري والمحلي في ما يتعلق بإدارة وتبادل المعلومات والمعارف
- إقامة منصات لتوثيق الخبرات، وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة

الملحق 10: الهدف الاستراتيجي طاء –

زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

القضايا والتحديات

يعيش ثلاثة من كل أربعة من أبناء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة أساساً لكسب عيشهم. والاتجاه السائد في حالات الطوارئ هو أن يكون لها أقصى الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش للسكان الفقراء، الذين يعانون هشاشة الأوضاع ويعتمدون على الزراعة. وتشمل حالات الطوارئ المذكورة: الكوارث الطبيعية المفاجئة، والكوارث المزمنة (كتلك المتعلقة بالجفاف)، والأزمات المعقدة (مثل الصراعات الأهلية، والصدمات السوقية)، وآثار تقلب المناخ. فتغير المناخ لا يؤدي إلى زيادة وتيرة وقسوة الكوارث الطبيعية، بل يمكن أن يؤثر أيضا على تفشي الآفات والأمراض العابرة للحدود.

وفي عام 2008، أشار مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث إلى تفشي 321 مرضاً مرتبطاً بالمخاطر الطبيعية. وتسببت الكوارث المتعلقة بالمناخ بنحو ثلاثة أرباع الأضرار المتكبدة. وفي عام 2008، كان عدد الوفيات الناجمة عن المخاطر الطبيعية يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط الذي شهدته الفترة 2000– 2007. وما تزال حالات الطوارئ المعقدة تلحق الضرر بعشرات الملايين من الناس على المستوى العالمي. واستجابة لبعض هذه الاحتياجات، فقد ذكر النداء الموحد الإنساني للأمم المتحدة لعام 2009 أن 30 مليون نسمة سيحتاجون إلى المساعدة بتكلفة قياسية قدرها 8.2 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 3.8 مليار دولار أمريكي عام 2008 جرى تقديمها لنحو 25 مليون نسمة.

وتعتبر الاستراتيجيات الاستباقية عنصراً أساسياً لتمكين البلدان التي تعاني هشاشة الأوضاع من تجنب الخسائر الكبيرة في الأرواح وتقويض البيئة والبنية الأساسية والنشاط الاقتصادي، فضلا عن تدهور سبل العيش والتغذية. ويجب، في سياق عملية الاستعداد للطوارئ والتصدي لها، الاهتمام بالاحتياجات المحددة للسكان المعتمدين على الزراعة، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والعاملين في الحراجة، والعمال الزراعيين المعدمين، وعيالهم، مع الاهتمام بصفة خاصة بمن يعانون انعدام الأمن الغذائي والمجموعات الهشاشة تغذوياً. وينبغي أن يشمل الدعم الفعلي جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما فيها الإنذار المبكر، والتخطيط الاحتياطي، والحد من مخاطر الكوارث (الاستعداد لها)، وتقدير الاحتياجات، والاستجابة والدعم السريعين للتخطيط الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. ويجب على التعاون مع الشركاء الرئيسيين، مثل الشركاء من منظومة الأمم المتحدة (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش) والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية النظيرة، فضلاً عن القطاعات الأخرى، (مثل قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية)، أن يكفل تكامل الدعم على الصعيد العالمي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية.

ومن المحتم أن يتأثر الدعم الذي تقدمه المنظمة لتدابير الاستعداد والتصدي لحالات الطوارئ على المستوى القطري بالظروف المالية والمؤسسية المتغيرة. وستواصل تطور طرائق التمويل لتصبح أكثر تنوعاً وتجميعاً على المستويات العالمية والقطرية. وسيتيح ازدياد عدد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالطوارئ الغذائية والتغذوية

والزراعية وإعادة التأهيل فرصاً للعمل المشترك والتعاون، ولكنه سيطرح أيضاً تحديات تتعلق بالتنسيق، لا سيما تلك التحديات المرتبطة بالانتقال من الاستجابة الفورية وإعادة التأهيل إلى التنمية. وضمن منظومة الأمم المتحدة ستتيح العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة فرصاً أمام المنظمة للتنسيق وتولي زمام القيادة في قضايا الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وعلى المستوى القطري ستضطلع حكومات البلدان التي تواجه حالات طوارئ بأدوار جديدة وقوية في الحد من المخاطر وتنسيق المساعدة الخارجية من خلال بناء قدرات المؤسسات القطرية لإدارة الكوارث.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تعطي الحكومات أولوية كافية لبناء القدرات في مجال تحليل المخاطر، الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، والتأهب، وتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ، ودعم الانتقال من الإغاثة إلى وضع برامج للتنمية؛
- افتراض أن تدعم البلدان النظم القطرية للتأهب والإنذار المبكر، وتشجّع تنمية القدرات في النظم المجتمعية والقطرية والإقليمية والدولية لتحديد التهديدات والمخاطر الجديدة، والآثار وتدابير التخفيف منها ذات الصلة.
- افتراض أن تتوافر منهجيات فعالة ومستدامة للتأهب من أجل تنفيذها في البلدان النامية؛
- افتراض أن تظل القدرة الأساسية للشُعب الفنية في المنظمة متوائمة عموماً مع الحاجة إلى دعم العمل في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل، وعمليات التحوّل، وتولي زمام القيادة عند الاقتضاء. وستتولى المنظمة إدارة طوارئ السلسلة الغذائية باستخدام إطار إدارة الأزمات لمنع الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية والاستجابة لها [مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية]. وستعزز المنظمة قدرتها على الاستجابة السريعة من خلال التنفيذ التدريجي لنظام إدارة الحوادث في إطار إدارة الأزمات في ما يتعلق بحالات الطوارئ الكبرى.
- خطر ازدياد عدد الأزمات وتنوعها بدرجة تفوق كثيراً قدرة البلدان والمنظمة على التصدي لها بفعالية.
- خطر أن تستبعد الأزمة المالية العالمية توافر مستويات كافية من التمويل للإغاثة الإنسانية والإنعاش وبرامج الانتقال في المستقبل الفوري والقريب.
- خطر ألا تكون المنظمة قادرة على كفالة اتباع النهج المتكامل والمنسق اللازم لتوفير دعم ملائم وفي الوقت المناسب عبر جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالأغذية والزراعة.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي طاء

النتيجة التنظيمية	ألف — رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء — المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم — الصكوك الدولية	دال — المشورة على صعيد السياسات	هاء — الدعم الفني، وبناء القدرات	واو — الدعوة والاتصال	زاي — النهج المشترك بين التخصصات	حاء — الشراكات والتحالفات
طاء– 1	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء– 2	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء– 3	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية طاء 1 – انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات	
المؤشر	**الغاية (4سنوات)**
طاء 1– 1 إنشاء/تعزيز نُظُم قطرية للإنذار المبكر من أجل الزراعة والأمن الغذائي	انتقال **X** بلدان، بدعم من المنظمة، من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2
طاء 1– 2 إعداد واختبار خطط طوارئ من أجل الزراعة والأمن الغذائي	انتقال **X** بلدان، بدعم من المنظمة، من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2
طاء 1– 3 تعزيز القدرات المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث	اختبار وتنفيذ استراتيجيات التدريب على الحد من مخاطر الكوارث في مجال الزراعة في 10 بلدان على الأقل معرّضة بدرجة عالية للكوارث
طاء 1– 4 إدارج استراتيجيات للحد من المخاطر في مجال الزراعة ضمن الخطط القطرية لإدارة مخاطر الكوارث	إدراج خطط عمل قطاعية محددة للحد من مخاطر الكوارث في 15 خطة قطرية لإدارة مخاطر الكوارث

الأدوات الرئيسية

1– نظم الإنذار المبكر والتأهب: – إعداد واستخدام خدمات ومنتجات من أجل تحليل حالة الأمن الغذائي (معلومات وأدوات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، ومقر عمل ذلك النظام، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنبؤات المناخ) – وتقييم المنتجات والخدمات الداعمة ونظم الإنذار المبكر وتحليل حالة الأمن الغذائي (تحليل سُبُل المعيشة، وتحليل القابلية للتأثر، والإطار المتكامل لتصنيف المراحل الإنسانية والأمن الغذائي، ومنهجية بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) – وترشيد/تعزيز/تمويل نظم إنذار محلية وقطرية وإقليمية وعالمية من خلال شراكات ملائمة – واستحداث وتنفيذ حزمة التدريب الخاصة بالمنظمة في مجال التأهب للكوارث، داخلياً ومع الشركاء – والمنهجية الأساسية للمخاطر وسُبل المعيشة والقابلية للتأثر – وخطوط توجيهية لبناء وتعزيز القدرة على إنتاج ورصد وتحليل وإدارة بيانات الإنذار المبكر في البلدان النامية المعرّضة لمخاطر شديدة ولديها أعداد كبيرة من سكان الريف المعرضين للتأثر – وخطوط توجيهية/دعم للتخطيط لحالات الطوارئ – وإنشاء وتدريب أفرقة في المنظمة معنية بالاستجابة من أجل إيفادها بسرعة مع أدائها وظائف أساسية في أنواع مختلفة من حالات الطوارئ – وعمل المجموعة المعنية بالزراعة، بما في ذلك خطط عمل وشبكات للطوارئ في البلدان (بما في ذلك إدارة الحد من الكوارث) – وتقديم الدعم الفني للتأهب للكوارث (على أن تكون مشتركة بين الوكالات – الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والجهات المانحة) باتباع نهج شامل يضم المجتمعات المحلية – وزيادة تعميم التأهب للكوارث في الأنشطة المتعلقة بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل – وتوافر خطة للطوارئ تسيطر عليها الحكومة، وتولي المنظمة القيادة في ما يتعلق بتنسيق سبل المعيشة القائمة على الزراعة والأمن الغذائي.

2 – وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من المخاطر ضمن السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: – المنظمة والشركاء (في إطار التخطيط للطوارئ وفي إطار مجموعات فريق الأمم المتحدة القطري) – يساعد الحكومات على وضع استراتيجية وخطة لإدارة مخاطر الكوارث (وثيقة متجددة ومرتبطة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل) استناداً إلى أكثر السيناريوهات احتمالاً – وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في السياسات والمؤسسات القطرية، مع التعاون مع شركاء متعددين بشأن مرحلة التحوّل – وتقديم الدعم المتكامل على صعيد السياسات والدعم الفني وممارسات ومبادئ الحد من المخاطر بطريقة متكاملة – واستحداث أداة لتحليل التكلفة والفائدة لدعم خيارات/أنشطة التخفيف من الآثار – وتخصيص البلدان موارد للوقاية والتخفيف من الآثار وتدريب أفرقة أو قادة للتدخل السريع – وتخصيص البلدان موارد وتنفيذها سياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث (تحليل يستند إلى أدلة للمساهمة في عمليات إعداد البرامج وبناء القدرات على المستوى القطري) – والإبلاغ بأفضل الممارسات بشأن تقاسم المعرفة والدروس المستفادة بشأن التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار من خلال اتباع طريقة منهجية، وإدماج تلك الممارسات والدروس المستفادة ضمن المشروعات/البرامج.

3– (تابع) وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج سياسات ومبادئ الحد من المخاطر في السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: – تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (مثلاً: الأراضي، أو المياه، أو مستجمعات مياه الأمطار، أو الغابات، أو المناطق الساحلية) – وإعداد واعتماد خيارات زراعية من أجل الزراعة (الحراجة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية) في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة – ودعم قدرات التكيف لدى الأسر المعيشية من خلال دعم صمود النظم الغذائية – ورصد ومكافحة الأمراض والآفات في سياق الأزمات، بما في ذلك تغُّير المناخ – والتخطيط لاستخدام الأراضي وحيازتها في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة أو التعدي على الموائل الجديدة – وتطوير البنية الأساسية والخدمات الزراعية (مثلاً، نظم البذور، وتخزين البذور، وبنوك اللقاحات، وسلسلة التبريد) في سياق الأزمات المتكررة – ووجود بنية أساسية وبرامج مصمَّمة بشكل ملائم لإدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية – والوصول إلى قواعد بيانات متكاملة في ما يتعلق بمخاطر السلسلة الغذائية – وتقديم المشورة الفنية و/أو المساعدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وسُبل المعيشة في المناطق المعرّضة للخطر وفي سياقات حالات الطوارئ – وقاعدة بيانات مبادرة تكنولوجيا الزراعة بشأن الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الكوارث، لا سيما توثيق اختيارات الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر المناخ في قواعد بيانات الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد – وإعداد خطوط توجيهية بشأن مبادئ خيارات الممارسات الجيدة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث وتوثيق الدروس المستفادة من استخدام وتكرار خيارات الممارسات الجيدة المحددة حسب السياق والموقع على المستوى المحلي – وإعداد توجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث (التركيز على حالات الطوارئ المعقدة وعلى إعادة التأهيل المرتبطة بها) – واعتماد الممارسات الزراعية الجيدة – وتوجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث.

4– وبناء القدرات المؤسسية والفنية للحد الشامل من مخاطر الكوارث (التأهب، والوقاية، والتخفيف من الآثار، بما في ذلك: – تقييم وتحسين قدرات الإنجاز المؤسسية والفنية في مجال الحد من مخاطرالكوارث في إطار الإدارات التنفيذية القطاعية وخدمات الإرشاد – وبناء القدرات والتدريب (الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني) لإدماج

ممارسات ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث ضمن خطط التنمية القطاعية أو عمليات البرمجة القطرية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل)؛ – وبرنامج بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي بشأن تقدير المخاطر وإدارتها والإبلاغ بها الذي يتولى قيادته نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (امبريس)، بما في ذلك إقامة شبكات [مختبرية] إقليمية [مراكز إقليمية لصحة الحيوان] لتقاسم المعلومات وتوفير التدريب – وتوفير الخبرة من المنظمة وتوفير منتجاتها المعرفية الهادفة في مجال توصيف مخاطر الكوارث وسياسات رصد وتحليل الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها، والتخطيط لها – وتركيز برامج بناء القدرات (من قبيل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر) على المستويين القطري والإقليمي على تقدير المخاطر والتأهب لها والتخطيط لحالات الطوارئ – وبناء قدرة داخلية بشأن التخفيف من آثار مخاطر الكوارث، في المقر الرئيس وعلى مستوى الميدان – وقيام مجموعة موظفين أساسيين مدرّبين ومتمرسين بدعم الجهود القطرية في مجال بناء القدرات. 5– والدعوة والتنسيق وتوفير المدخلات للعمليات القطرية والمشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية، بما في ذلك: – المشاركة في العمليات المشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية وفي الاتفاقيات والمؤتمرات؛ – والمساهمة في إدماج مفهومي الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد ضمن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واستخدام أدوات الدعوة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث التي تركز على الزراعة لزيادة التركيز على جدول الأعمال العالمي لإدارة مخاطر الكوارث (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ) واجتذاب تمويل لأغراض التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار – وتحسين استراتيجية الاتصال ونشر المعلومات عن مساهمات مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية في تحسين تحليل المخاطر وتنسيق إدارة مخاطر السلسلة الغذائية في العمليات الحكومية الدولية.

النتيجة التنظيمية طاء 2 – استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
طاء 2– 1 نسبة البلدان التي تؤدي فيها تقييمات الاحتياجات بعد الكوارث إلى خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة	زيادة بنسبة قدرها 25 في المائة في البلدان التي تُدعم من خلال تقييمات مشتركة للاحتياجات بعد الكوارث تؤدي إلى خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة
طاء 2– 2 استطاعة البلدان تنسيق الاستجابة السليمة في الوقت المناسب مع الشركاء القطريين والمحليين والدوليين	استخدام 50 في المائة من البلدان التي تواجه أزمة جديدة نهج المجموعات وتنفيذها خطة مجموعات سليمة فنياً للزراعة والأمن الغذائي
طاء 2– 3 قدرة البلدان على تنفيذ برامج للطوارئ باستخدام أدوات التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني (التي تستحدثها المنظمة أو تُستحدث بمساعدة المنظمة)	زيادة بنسبة قدرها 10 في المائة في عدد البلدان التي تستخدم أدوات ونُهج التحليل الاجتماعي/الاقتصادي والجنساني التي تستحدثها المنظمة أو التي تُستحدث بمساعدة المنظمة

الأدوات الرئيسية

1– تحسين الشراكات والتنسيق والقيادة، بما في ذلك: (أ) الدعم على المستويين العالمي والقطري للقيادة الفعالة للمجموعات (ب) وتعميم معلومات هامة وموثوق بها بشأن الأمن الغذائي المرتبط بالأزمة على الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب (ج) واستحداث مجموعة أدوات للاتصال والإعلام من أجل المجموعات (د) والمشاركة النشطة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنتديات الدولية والقطرية.

2– الدعوة وتعبئة الموارد، بما في ذلك: (أ) استحداث استراتيجيات وأدوات للدعوة واستخدامها فعلاً (ب) وتنفيذ استراتيجية الاتصالات في حالات الطوارئ (ج) ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل المقر الرئيسي ومكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية، (د) وإنشاء آليات مرنة وسريعة للتمويل.

3– توحيد بروتوكولات وإجراءات الاستجابة والتقييمات المنظمة والتخطيط الاستراتيجي المنظم، بما في ذلك (أ) دليل الطوارئ المتسق الذي أُعد من أجل المنظمة (ب) والاستخدام النشط للشراكات الداخلية والخارجية في تقييمات تتسم بحسُن التصميم ووثاقة الصلة وحُسن التوقيت وتعدد التخصصات (ج) وإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للشركاء (د) وإنفاذ أطر استراتيجية للطوارئ خاصة بكل إقليم على حدة (هـ) واتباع نهج مركز إدارة الأزمات في ما يتعلق بطوارئ السلسلة الغذائية (و) وتطوير نظام الاستجابة في حالات الطوارئ من أجل استجابة المنظمة بسرعة للطوارئ الكبيرة والتي تبدأ فجأة (ز) وإعداد سجل الاستجابة في حالات الطوارئ والقدرة الزائدة (ح) والخطوط التوجيهية لخطة العمل (ط) ومجموعة أدوات تقييم سبل المعيشة (ي) ومجموعة أدوات الصمود (ك) ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية.

4– معايير، ومبدأ "عدم إلحاق ضرر" ومبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل" والممارسات الجيدة للاستجابة، بما في ذلك: *تنفيذ مختلف مجموعات الأدوات والخطوط التوجيهية التي تُستحدث من أجل الطوارئ تبعاً لنوع حالات الطوارئ (مثلاً مواصفات البذور والأسمدة واستخدام مبيدات الآفات وتكنولوجيات التجهيز والتخزين لتيسير حفظ الأغذية المؤقت، والخطوط التوجيهية للطوارئ الحيوانية، والخطوط التوجيهية لطوارئ مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية لطوارئ سلامة الأغذية، والخطوط التوجيهية لتقدير الاحتياجات، ونُهُج إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وتقنيات تثبيت المنحدرات، ومبادئ إعادة تأهيل سُبل المعيشة، وغيرها).

5– تدخلات ملائمة وحسنة التوقيت للإنعاش، بما في ذلك (أ) خطة للاستجابة توضع استناداً إلى الشراكات الملائمة وتشجع المعايير عالية الجودة (ب) والتنفيذ: تحسُّن أوضاع الأسر المعيشية المستهدفة مقارنةً بما قبل الطوارئ (ج) ومواءمة رصد المشروعات/البرامج مع رصد الهدف الاستراتيجي طاء على أساس الإدارة القائمة على النتائج (د) وتعزُّز قدرة المؤسسات والمنظمات الشريكة والأسر المعيشية على الاستجابة المباشرة لحالات الطوارئ (هـ) ودعم وضع سياسات قطرية بشأن حالات الطوارئ.

النتيجة التنظيمية طاء 3 – تحسُّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
طاء 3 – 1 مستوى التمويل المقدّم للتحول الزراعي	انتظار الاستعراض الأساسي لـ ***TBC***
طاء 3 – 2 عدد استراتيجيات و/أو برامج الإنعاش الاقتصادية الحكومية التي تُدمج الاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل	وضعت الحكومات في البلدان التي تواجه حالات طوارئ 15 استراتيجية للتحول من أجل إنعاش سُبل المعيشة الزراعية واعتمادها لتلك الاستراتيجيات

الأدوات الرئيسية

1- تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب الشأن على تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، بما في ذلك: (أ) زيادة القدرة المؤسسية القطرية من خلال بناء القدرات الملائمة (ب) وأداة الصمود (ج) والتحليل القطاعي الداعم للنظم الزراعية (د) وإدماج خطط الطوارئ القصيرة الأجل في التخطيط الأطول أجلاً.

2- صياغة خطط لاستراتيجية الاستجابة وإعادة التأهيل والتحول تكون متوائمة ومتسقة مع السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك: (أ) مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/جماعات المجتمعات المحلية/الجماعات النسائية في جميع مراحل تصميم البرامج (ب) وزيادة الملكية القطرية ووضع استراتيجية لإنعاش سُبل المعيشة (ج) ووضع خطط قطرية متوائمة للتنمية من خلال نُهُج على غرار "توحيد أداء الأمم المتحدة" مع البدء ببرنامج واحد للمنظمة (د) وإنشاء فريق متعدد التخصصات (المنظمة، والجهات المانحة، والمؤسسات المحلية) واستخدامه لتقييم "الاحتياجات الانتقالية" الذي ينبغي تعديل برنامج الاستجابة القطرية على أساسه (هـ) وصياغة وتنفيذ أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، مع كفالة الصلة بين تصميم الاستجابة لحالات الطوارئ وإطارعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها (و) والتدريب المشترك مع التخطيط لعقد حلقات عمل (ز) وإشراك المؤسسات المحلية (ح) والإدارة المشتركة لمصايد الأسماك مع الحكومة والمجتمعات المحلية (ط) وبرامج حرجية قطرية.

3- إدارة المعرفة من أجل صنع القرار من جانب الشركاء، بما في ذلك: (أ) توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتعميمها على الجماهير الملائمة (ب) وتيسير التدخلات المتعلقة بانفلوانزا الطيور الشديدة الإمراض والسياسات والبرامج المتعلقة بأمراض أخرى (ج) وإدراج الدروس المستفادة في السياسات وفي التدريب (د) وإمكانية حصول الشركاء على المعلومات والمراجع والخطوط التوجيهية ذات الصلة.

4- تعميم ممارسات التنمية الجيدة في برامج التحوّل الخاصة بحالات الطوارئ، بما في ذلك: (أ) اشتمال التخطيط للاستجابة على خطط تحوّل تبدأ من المراحل الأولى لحالات الطوارئ (ب) واشتمال الوثائق الاستراتيجية لحالات الطوارئ والتحول على "استراتيجيات خروج" وتواؤمها واتساقها مع الخطط القطرية (ج) ووضع إجراءات لاعتماد نهج البرامج – وينبغي أن يشمل: عناصر الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتوافر الخبرة الفنية الملائمة؛ والاختصاصات؛ والقيادة؛ وتفويض السلطة؛ والموارد البشرية (د) واستراتيجيات زيادة الصمود وتحسين الإنتاجية وإدامة سبل المعيشة (هـ) ونوع البرامج: وضع السياسة المتعلقة بالبذور، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، وبرامج إعادة تأهيل مصايد الأسماك، والمدارس الحقلية للمزارعين، والبرامج المتكاملة لسلامة الأغذية، والتخطيط والتنسيق الإنتاجيين للصلات بين المزارعين والأسواق، وإدارة المشروعات، وبرامج إدارة مستجمعات مياه الأمطار.

5- الدعوة الفعالة والتنسيق بين الجهات المانحة لصالح التحوّل؛ بما في ذلك: (أ) إقامة آليات لتخصيص الموارد والتحول (ب) واستحداث أدوات للدعوة من أجل الجهات المانحة لتدبير تمويل أطول أجلاً (ج) وتوعية الجهات المانحة بأهمية تمويل التحول (د) وتحديد الموارد المخصصة للتحوّل أثناء مرحلة الطوارئ (بما في ذلك التمويل على غرار الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل والتنسيق الطويل الأجل بين المجموعات) (هـ)وتعبئة موارد كافية لأنشطة ما بعد الطوارئ (و) وممارسة الدعوة والاتصال من أجل تمويل التحوّل (وبناء دعم وملكية داخل البلدان (ز) وتحليل لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية (ح) وجماعة العمل المعنية بالإنذار المبكر والتابعة لمجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: حوارات سياسات لإفساح المجال لتمويل التحوّل.

الملحق 11: الهدف الاستراتيجي كاف –
المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

القضايا والتحديات

تشكل أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال الفوارق الاجتماعية تحدياً كبيراً في السعي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم ظواهر انعدام الأمن الغذائي، والتغذوي، والدخلي. وبدون معالجة الفوارق الاجتماعية والجنسانية، فإن المجتمع العالمي لن يتمكن من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ويضطلع الرجال والنساء بأدوار مختلفة وتكاملية في الزراعة، غير أن التحيز ضد المرأة في طائفة من المؤسسات، من بينها الحكومة، والأعراف الاجتماعية والأسر والأسواق، هي أمور تحد من قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسلع والخدمات وعلى اتخاذ قرارات واعية بشأن استخدامها المنتج. وتشير الأدلة إلى أن الاستراتيجيات الاقتصادية التي يقصد بها النهوض بالزراعة والتنمية الريفية لا تكون دائماً مفيدة لسكان الريف، ولاسيما النساء، وتؤدي في بعض الأحيان إلى تضخيم التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية القائمة والتهميش القائم. وعلى الأرجح فإن هذا الاتجاه سيزداد سوءاً بالنظر إلى القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المنبثقة، بما في ذلك التغير المناخي، والهجرة، والأمراض المعدية الناشئة، والانحدار الاقتصادي العالمي والوطني.

ومع أن عدداً من البلدان أظهر قدراً من التقدم في اتباع نهج أشمل للمساواة بين الجنسين وللمساواة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية، ما زالت هناك ثغرات بالغة الأهمية. فأولاً، أسفرت التحيز الثقافي وانعدام العزيمة السياسية عن تفاوت في اعتماد وتنفيذ سياسات متفق عليها دولياً واتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين و المساواة الاجتماعية وتمكين المرأة. ثانياً، توجه شحة في البيانات اللازمة لفهم التمايز بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج وآثار ذلك على الحد من الفقر الريفي وعلى النمو الاقتصادي. ثالثاً، انخفض مستوى عدم مراعاة المرأة في السياسات والبرامج انخفاضاً طفيفاً، ولكن قدرة واضعي السياسات والموظفين الفنيين في بلدان نامية كثيرة ما زالت ضعيفة، مما يبطئ التقدم ويحول دون إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية. رابعاً، وحتى عند ما يتحقق التقدم فإن القدرة على دعم تنفيذ السياسات، ورصد وتقييم النتائج والأثر، تكون ضعيفة في الغالب. وبالمستطاع معالجة هذه الثغرات المهمة والوصول إلى مستوى أفضل من المساواة بين الجنسين في القدرة على الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمت، ووضع القرارات في المناطق الريفية، وهو ما يمثل الغاية الشاملة لهذا الهدف الاستراتيجي.

ومع أن لدى المنظمة ميزة نسبية واضحة في العناية بأمر المساواة الجنسانية والاجتماعية في الزراعة، فإن ذلك يتطلب تركيزاً شديداً ومستمراً على المجالات التالية: بناء القدرات، ضمن المنظمة وفي البلدان الأعضاء (المستوى القطري) على حد سواء لضمان النظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين ومعالجتها كقضية رئيسية من قضايا السياسات والبرامج؛ وإدراج القضايا الجنسانية الريفية في السياسات والبرامج المشتركة للأمم المتحدة لدعم الموارد ولتوسيع نطاق العناية بالمسائل الجنسانية الريفية بصورة كفوءة؛ والجهود المتواصلة لتوليد المعلومات والإحصاءات وتحليلها بشأن مختلف الجوانب والاتجاهات ذات التأثيرات المهمة على مسألة انعدام المساواة بين الجنسين لدعم صياغة السياسات المناسبة وتنفيذها في الوقت المناسب.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن المنظمة ستظل مركزاً للمعرفة ونقطة مرجعية في القضايا الجنسانية.
- افتراض أن البلدان الأعضاء والمؤسسات الأخرى ستواصل طلب المساعدة الفنية في القضايا الجنسانية الريفية.
- افتراض نجاح البرنامج الرائد "توحيد أداء الأمم المتحدة" ومن ثم صيرورة البرمجة المشتركة في الأمم المتحدة أسلوب العمل العادي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى القطري.
- خطر عدم قيام الأولويات القطرية بدراسة وتخطيط الأنشطة الإنمائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الجنسانية المتمايزة.
- خطر انتقاص التحيزات السياسية والاقتصادية والثقافية من تقدير أصحاب الشأن وفهمهم وتنفيذهم للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتصدي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين.
- خطر عدم إبداء البلدان الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين والأجهزة الرئاسية للمنظمة وإدارتها العليا الالتزام بتحقيق المساواة الجنسانية والاجتماعية.
- خطر أن يؤدي عدم كفاية البيانات إلى عرقلة تحليل الاتجاهات في القضايا الاجتماعية والجنسانية، وتحديد الاحتياجات والأولويات، و ودعم وضع خطط وسياسات ملائمة بشأن المساواة بين الجنسين.

النتيجة التنظيمية كاف 1 – إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
كاف 1 – 1 تنفيذ البلدان برامج مشتركة للأمم المتحدة تتضمن المساواة بين الجنسين كعنصر هام نتيجة للأدوات والمنهجيات التي تستحدثها المنظمة أو التي تُستحدث بمساعدة المنظمة	7
كاف 1 – 2 (جديد) اشتمال أدوات السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة على قضايا المساواة بين الجنسين نتيجة لمدخلات المنظمة	2
كاف 1 – 3 إدخال الشركاء قضايا المساواة بين الجنسين في الريف بدعم من المنظمة لا سيما في بلدان البرنامج الرائد "توحيد أداء الأمم المتحدة"	4

الأدوات الرئيسية

1 – تقييم الآليات والأدوات والنُهج الموجودة حالياً لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" بهدف تحديد **الاحتياجات** والثغرات والمنطلقات للدعم الفني الذي تقدمه المنظمة في هذا الميدان.

2 – استحداث أدوات **ومنهجيات** لكي تهتدي بها النُهُج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الثغرات والمنطلقات

3 – إقامة شراكات **أكثر** فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة، والاستفادة من أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومشاريع "توحيد أداء الأمم المتحدة" الرائدة، والبرامج المشتركة للأمم

المتحدة، والنُهُج والأطر الأخرى الموجودة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. 4 – تقديم مساعدة فنية **لدعم** تناول قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في البرامج والسياسات المشتركة للأمم المتحدة

النتيجة التنظيمية كاف 2 – زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة.	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
كاف 2 – 1 قيام المؤسسات القطرية بصياغة مشروعات وبرامج تستند إلى تحليل اجتماعي – اقتصادي وتحليل للفروق بين الجنسين واستخدامها النُهُج والأدوات الأخرى ذات الصلة التي تستحدثها المنظمة أو التي تُستحدث بمساعدة المنظمة	30
كاف 2 – 2 قيام المؤسسات القطرية بجمع بيانات مفصّلة بحسب كل جنس على حدة، وتحليل تلك البيانات واستخدامها ونشرها، نتيجة لبرنامج التدريب الذي تدعمه المنظمة	20

الأدوات الرئيسية

1 – تقييم الاحتياجات **الحالية** والمستجدة من حيث بناء القدرات من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا من المنظمة في تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية.

2 – دعم الجهود التي تبذلها **الحكومات** وغيرها من الجهات المعنية لتصميم وتوفير التدريب الذي ينمي المهارات المتعلقة بتحليل قضايا المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية – الاقتصادية، ووضع سياسات وإعداد برامج بطريقة تشاركية.

3 – تقديم الدعم الفني لجمع بيانات وإحصاءات مفصّلة بحسب كل جنس على حدة، وتحليلها ونشرها، من أجل استخدامها في وضع السياسات.

4 – إعداد ومراجعة و/أو تكييف مواد وموارد من بينها نماذج تدريبية مصممة خصيصاً، لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في **مجالات** فنية محددة (منها مثلاً التغذية، والحراجة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، وغيرها).

5 – تقديم تدريب يركز على "**كيفية**" تعميم قضايا المساواة بين الجنسين داخل المنظمة وأيضاً في ما بين البلدان الأعضاء استناداً إلى نُهُج وأدوات تحليل القضايا الاجتماعية – الاقتصادية وقضايا المساواة بين الجنسين.

النتيجة التنظيمية كاف 3 – صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
كاف 3 – 1 استخدام البلدان والشركاء تحليلات المنظمة ومعلوماتها وبياناتها ذات الصلة بالعدل بين الجنسين وبالعدل	15

الاجتماعي من أجل صياغة السياسات والبرامج ومراجعتها وإعادة النظر فيها	
كاف 3 – 2 اشتمال السياسات وقوانين وأنظمة التنمية الزراعية والريفية على تدابير و/أو إدخالها تغييرات مواتية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وغيرها من الأصول والخدمات الإنتاجية استناداً إلى مشورة المنظمة أو تحليلها الفنيين	5 إضافية

الأدوات الرئيسية

1 – تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات القطرية لاستخدام معلومات مراعية للفوارق بين الجنسين ولصياغة سياسات وبرامج مراعية لاحتياجات المرأة وجامعة اجتماعياً وتمكّن فقراء الريف من الناحية القانونية، وتنفيذ تلك البرامج والسياسات ومراجعتها.

2 – مساعدة الحكومات القطرية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث على تحسين التحليل الجنساني **والاجتماعي** – الاقتصادي للقضايا المستجدة التي تنطوي على إمكانية تقويض العدل بين الجنسين والعدل الاجتماعي في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

3 – جمع **وتحليل** ونشر معلومات وإحصاءات عن الأبعاد المتعلقة بالمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من أبعاد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستجدة (ومنها مثلاً تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، والطاقة الحيوية، والديناميات السكانية، والأمراض المستجدة (ومنها مثلاً الإيدز)، ونقص التغذية، ونظم حقوق الملكية، وفرص العمالة) لدعم عمليات وضع السياسات وتنفيذها.

4 – نشر الأدوات **والنُهُج** التشاركية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية على البلدان الأعضاء وعلى الشركاء من خلال الموقع الشبكي "مشاركة منظمة الأغذية والزراعة" وغيره من قنوات المعلومات.

النتيجة التنظيمية كاف 4 – إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم

المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
كاف 4 – 1 توفير النتائج التنظيمية مخرجات مراعية لاحتياجات المرأة نتيجة لجهود تعميم قضايا المساواة بين الجنسين	زيادة بنسبة قدرها 20 في المائة
كاف 4 – 2 قدرة وحدات المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذ البرامج على ضوء الأهداف والمؤشرات المراعية لاحتياجات المرأة	زيادة بنسبة قدرها 50 في المائة

الأدوات الرئيسية

1 – رفع مستوى مهارات التحليل الجنساني لدى موظفي المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية باستخدام نماذج تعميم **قضايا** المساواة بين الجنسين أو من خلال الدعم الفني التحفيزي.

2 – إقامة آلية رصد وإبلاغ جديدة تتيح للشُعب ومسؤولي الاتصال المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين الإبلاغ دورياً عن أنشطة تعميم **قضايا** المساواة بين الجنسين.

3 – تيسير تعيين **مسؤولين** كبار كمسؤولي اتصال معنيين بقضايا المساواة بين الجنسين في الوحدات الفنية للمنظمة كآلية أساسية في الجهد الذي تبذله المنظمة لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في برامجها الفنية.

4 – الدعوة إلى **تخصيص** موارد من البرنامج العادي وموارد خارجة عن الميزانية لكفالة الالتزام بالأهداف الجنسانية المتفق عليها وإنجازها.

الملحق 12: الهدف الاستراتيجي لام –
زيادة حجم وفعّالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

القضايا والتحديات:

تدخل التقلبات السريعة في أسعار الأغذية والطاقة والأزمة المالية الجارية، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في عداد التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي العالمي، وتطرح طائفة واسعة من التحديات الإنسانية للمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وفي المجالات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية والأمنية، وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأخطار جسيمة. وقد شهد العقدان الماضيان هبوطا حادا في التمويل العام المقدم للزراعة بالقيمة النسبية والمطلقة وعلى المستوى الدولي والوطني على السواء. وانخفض نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية من 18 في المائة في 1979 إلى 3.5 في المائة في 2004، ثم ارتفع إلى 4.4 في المائة في 2007. وسوف يتطلب تحسين الإنتاجية الزراعية عكس هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية للزراعة بصورة حاسمة، جنبا إلى جنب مع الالتزام بزيادة المبالغ من الموارد المحلية لهذا القطاع. وفي سنة 2008، قدر فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة أنه يتعين أن تزداد الحصة المخصصة للتنمية الزراعية والريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عشرة في المائة في غضون خمس سنوات لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولاسيما لأصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 450 مليونا في العالم.

ويتعين لتحقيق أكبر تأثير للاستثمارات العامة والخاصة في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية، الوفاء بعدد من الشروط، من بينها: السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الملائمة مما يؤدي إلى تهيئة بيئة داعمة للاستثمار الخاص؛ والالتزام الصارم بتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية؛ واستخدام أحدث الأساليب في صياغة برامج ومشروعات الاستثمار للقطاعين العام والخاص؛ ورصد وتقييم النتائج والآثار بصورة شاملة وفي التوقيت المناسب. ويتعين إجراء التحليلات لزيادة سلامة الاستثمارات وتحديد المعوقات أمام خيارات الاستثمار.

ومع ازدياد مبالغ المساعدة غير المشروطة من الجهات المانحة، يتعيَّن تعزيز الإدارة المالية العامة في سياق أُطر الإنفاق المتوسطة الأجل واستعراضات النفقات العامة وغيرها، وفي ظل إزدياد المبالغ المستثمرة في النهج القطاعية الشاملة، والدعم المباشر للميزانية، كما يلزم تحسين فعالية المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005) وجدول أعمال أكرا (2008). ويجب تحسين تصميم العمليات الاستثمارية الملموسة والتحول عن الخبرة الدولية نحو الخبرة القطرية في عملية التصميم. ويتعين توجيه التمويل العام المحدود إلى المجالات الأساسية من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي واجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وأخيراً، يجب تحسين رصد الأثر في كثير من البلدان، وكذلك قدرة الموظفين في الوزارات والوكالات.

الافتراضات والمخاطر

ضمن البيئة الخارجية الأوسع:

- افتراض أن التقلبات في مستويات أسعار المنتجين للأغذية الأساسية في البلدان النامية لن تثبط من عزم صغار المنتجين والمستثمرين في الأعمال الزراعية على زيادة القدرات المحلية على إنتاج الأغذية وتصنيعها.
- افتراض الحد بمرور الوقت من التشوهات في الأسواق الناجمة عن الإعانات الزراعية والحواجز التجارية غير الجمركية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- افتراض وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا (2008) موضع التنفيذ الفعلي مما يسفر عن تحسين الاتساق بين مختلف مصادر التمويل/ الدعم لفائدة البلدان المتلقية.
- خطر عدم الحفاظ على الزخم القوي الأخير في الاستثمارات على المستويين الوطني والدولي بمرور الوقت بحيث لا تتحول التعهدات (من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية) إلى استثمارات فعلية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر؛
- خطر عدم اعتماد البلدان النامية سياسات ومؤسسات أكثر فعالية لمساعدة المزارعين والمشروعات التجارية الزراعية على الاستفادة من فرص التصدير.

على المستوى الوطني:

- خطر عدم توافر الكفاءة لدى الحكومات لكي تضع جدول أعمال يمكن التنبؤ به للإصلاح الاقتصادي يطبق التمويل العام لزيادة الاستثمارات الخاصة مع الحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتكاليف المعاملات.
- خطر عدم توافر القدرة والحوافز الكافية لدى الحكومات للقيام بالإدارة الفعالة للمشروعات الاستثمارية.

على المستوى المؤسسي:

- خطر عدم توافر المرونة الكافية في استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات من الاستثمارات المتخصصة، وطلبات البلدان الحصول على دعم للتحليل القطاعي والسياساتي، وضع إستراتيجية للاستثمار وجهود بناء القدرات.
- خطر عدم توافر المهارات لدى المنظمة أو عدم إمكانية جلبها لها لدعم أولويات البلدان فيما يتعلق بالاستثمار.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي طاء

النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية	النتيجة التنظيمية
لام- 1		x	x	x		x	x	x
لام- 2					x	x	x	x
لام- 3		x		x		x	x	X

النتيجة التنظيمية لام–1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
لام 1–1 الاستثمار العام في الطرق الريفية والري والبحوث وخدمات الدعم الزراعية.	تحدد فيما بعد
لام 1–2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	6 في المائة
لام 1–3 مناخ الاستثمار في الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية	تحدد فيما بعد
الأدوات الرئيسية	
1– توفير خبرات المنظمة الموجهة والمواد المعرفية لإعداد إطار الاستثمار الحكومي. 2– عمليات تقدير الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والمشورة السياساتية والدعم الفني من المنظمة للسير قدما في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وتحقيق نتائجها التنظيمية 3– إعداد أدوات لتتبع الاستثمارات الخاصة في بيئة الزراعة والأعمال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الإضافية.	
النتيجة التنظيمية لام–2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
لام 2–1 إسهام الخبراء الوطنيين في تخطيط الاستثمارات وتنفيذها	تحدد فيما بعد
لام 2–2 الممارسون الأكفاء في تخطيط وتنفيذ الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	تحدد فيما بعد
لام 2–3 ارتياح البلدان لخدمات المنظمة في مجال القدرات على دعم الاستثمار	تحدد فيما بعد
الأدوات الرئيسية	
1– توفير خدمات بناء القدرات بقيادة المنظمة وإرشاد النظراء الوطنيين في إدارة دورة الاستثمار. 2– الدعوة والاتصال لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف العالمي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة 3– وضع وتطبيق مواد المعلومات والمعرفة ذات الصلة بما في ذلك الدروس المستفادة من دراسات التقييم الإقليمية/ المواضيعية والتي أجرتها المؤسسات المالية الدولية لدعم الاستثمار .	

النتيجة التنظيمية لام–3: وضع تمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والمتطلبات الوطنية	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
لام 3–1 التمويل الاستثماري لعمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	تحدد فيما بعد
لام 3–2 قيمة التدفقات المالية من القطاع الخاص إلى الزراعة	تحدد فيما بعد
لام 3–3 تقييم جودة الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	تحدد فيما بعد

الأدوات الرئيسية

1– تزويد البلدان الأعضاء بخبرات المنظمة في الإدارة المتعددة التخصصات للدورة الفنية والاستثمارية بصورة متكاملة.

2– تطبيق نُهُج مبتكرة في أعمال المنظمة الفنية وخدمات الدعم.

3– إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة للمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء.

4– قيام المنظمة بوضع الخطوط التوجيهية وتقديم الدعم الفني لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الأغذية والزراعة.

الملحق 13: الهدف الوظيفي خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

القضايا والتحديات

يتمثل التحدي في ضمان التماسك والاتساق في عملية الصياغة المستندة إلى النتائج لمجموعة من وسائل العمل المستخدمة على كل مستويات أنشطة المنظمة لتحقيق النتائج. ويشمل ذلك مراعاة أولويات الأعضاء في برامج المنظمة، وتعبئة الموارد، وضمان اعتماد نُهج مؤسسية إزاء الوظائف الرئيسية للمنظمة، والحوكمة، والإشراف. ويعتبر التعاون بين طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية عنصراً أساسيا.

وتتطلب الوظائف الرئيسية استراتيجيات محكمة لضمان اتساق النهج، والتعلم المتبادل، والسعي نحو تحقيق مستوى رفيع. ويعتمد دور المنظمة في مجال الدعوة، حسب ما هو منصوص عليه في نصوصها الأساسية، على ثقافة الاتصال الداخلي القوية وسياسة واستراتيجية الاتصال الخارجي الفعالة. ويتعيَّن على المنظمة أيضاً أن تعمل في بيئة معقّدة لتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك مشورة السياسات، ونشر المعرفة الفنية، وتنفيذ المشروعات على المستوى الميداني وفي حالات الطوارئ. ويُنفَّذ العمل المشترك بين التخصصات عبر شبكة من المواقع الجغرافية (المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية، والإقليمية الفرعية، والقطرية، ومكاتب الاتصال) مما يتطلب الاهتمام الواجب بالعمل المتسق، مع السماح في الوقت ذاته بقدر كافٍ من الاستقلالية والتجاوب على كافة المستويات.

وينبغي أن تستفيد وسائل العمل الرئيسية الأخرى من سياق الاتساق الشامل والتحسين المتواصل. وتدخل المنظمة في علاقات شراكة مع الكثير من الكيانات الأخرى، وبخاصة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ويتيح ذلك فرصاً وتحديات للعمل معاً على تقديم خدمات إلى البلدان الأعضاء بقدر أكبر من الفعالية تحت مظلة تعاون الأمم المتحدة، وتقاسم الخدمات بغرض الحد من التكاليف الإدارية.

وينبغي خدمة الأجهزة الرئاسية والدستورية بفعالية، وتنفيذ قراراتها بطريقة متجاوبة وشفافة. وتتطلب برامج المنظمة وعملياتها إشرافاً لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منظَّم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وعمليات الرقابة والحوكمة الداخلية. ويشكِّل التدليس والفساد والسلوك غير المُرضي تهديدا لفعالية تنفيذ سياسات المنظمة وأهدافها. وتشجّع المنظمات قيام مناخ من النزاهة في جميع عملياتها من خلال اكتشاف التدليس والسلوك غير المُرضي والتحقيق فيه ومنعه، واستخلاص الدروس المستفادة، وإجراء التغييرات على مستوى الإجراءات والسياسات الضرورية لتعزيز النزاهة في المنظمة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار التزام كل أصحاب الشأن والشركاء بمهمة المنظمة في ظل مناخ من الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء والأمانة.
- افتراض تعاون طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية بصورة فعالة وكفوءة.
- خطر عدم تحقيق النتائج بسبب الافتقار إلى القدرة على التنبؤ بالمساهمات الخارجة عن الميزانية.

النتيجة التنظيمية خاء 1 – تجسيد احتياجات الزبائن ذات الأولوية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري في برامج المنظمة وتزايد تمويل تلك الاحتياجات	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
خاء 1 – 1 نسبة طلبات المساعدة على صعيد السياسات التي تُلبى	سُيحدد في ما بعد
خاء 1 – 2 نسبة البلدان التي توجد لديها أُطر معتمدة للأولويات المتوسطة الأجل	سيُحدد في ما بعد
خاء 1 – 3 عدد الأقاليم التي تجري فيها صياغة خطط عمل ذات أولوية على النحو المطلوب	إعداد الأقاليم الخمسة جميعها خطة عمل إقليمية ذات أولوية لمناقشتها في المؤتمرات الإقليمية.
خاء 1 – 4 نسبة الأموال غير المخصصة من خارج الميزانية التي تجري تعبئتها	سيُحدد في ما بعد
خاء 1 – 5 اتجاه التمويل العام بالمقارنة باتجاه التمويل في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى	ابتعاد حد أقصى قدره 5 في المائة عن اتجاه التمويل لدى أفضل الوكالات المتخصصة أداءً في ما يتعلق بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية
خاء 1 – 6 النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي يشملها نظام القياس المرجعي وقياس الأداء	شمول 75 في المائة من المكاتب الميدانية في غضون السنوات الأربع المقبلة
خاء 1 – 7 نسبة الوحدات التي تمتثل للمعايير العامة المقررة في ما يتعلق برصد الأداء والتخطيط التشغيلي	ستُحدد في ما بعد
خاء 1 – 8 حصة المشروعات/البرامج الممولة من الجهات المانحة (وبرنامج التعاون التقني) التي تفي بمعايير الجودة الخاصة بالمنظمة أثناء التنفيذ وعند الخروج. النسبة المئوية للتقييمات المقبولة والتوصيات المقبولة في غضون مهلة زمنية محددة	سيُحدد في ما بعد

الأدوات الرئيسية

1 – تقديم المساعدة على صعيد السياسات على كل من المستوى القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي بناءً على الحاجة إليها؛

2 – وجود أُطر للأولويات القطرية المتوسطة الأجل القائمة على النتائج وتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية، واهتداء نتائج المنظمة وأهدافها الاستراتيجية بها وتواؤمها معها؛

3 – التحديد المنظَّم والاستشاري، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية، لمجالات العمل ذات الأولوية على كل من المستوى الإقليمي الفرعي والمستوى الإقليمي؛

4 – استراتيجية لتعبئة الموارد توضع من خلال اتباع نهج ذي مسارين على المستوى العالمي وعلى المستوى الميداني دعماً لأطر الأولويات المتوسطة الأجل

5 – تخصيص موارد من جميع المصادر وفقاً للاستراتيجيات والأولويات العامة

6 – إطار لترتيبات العمل بكفاءة وفعالية الخاصة بشبكة المنظمة من الوحدات الميدانية ووحدات المقر الرئيسي

7 – تنفيذ التخطيط التشغيلي والرصد والإبلاغ على أساس النتائج، وبناء قدرة مقابلة

8 – إطار عام لضمان الجودة بما يشمل تعزيز الرصد والتقييم واستخلاص الدروس المستفادة

النتيجة التنظيمية خاء 2– جعل قدرات الزبائن مستدامة ومكيفة للتعامل بشكل فعال مع التحديات العالمية من خلال الخدمات والوظائف الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
خاء 2–1 النسبة المئوية للموارد المستخدمة عبر الحدود التنظيمية	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–2 حصة المشروعات/البرامج التي أُسندت مهمة الرقابة الفنية عليها إلى المكتب الميداني في ما يتعلق بجميع مصادر التمويل	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–3 حصة الدعم الفني وضمان الجودة المعهود بها إلى شركاء معتمدين باعتبار أنهم يتقيدون بالمعايير الفنية الخاصة بالمنظمة	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–4 النسبة المئوية للنتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية التي تنطوي على مكوِّن تبادل معلومات/معارف، أو إحصاءات، أو مطبوعات فنية، أو نُظم معلومات تحقق فيها المنتجات والخدمات ذات الصلة فائدة أكبر لزبائن المنظمة نتيجة لتنفيذ الوظيفة الرئيسية ذات الصلة أو استراتيجيات أخرى.	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–5 النسبة المئوية للإدارات والمكاتب الإقليمية التي تقدم مدخلات من أجل خطة الاتصال على نطاق المنظمة	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–6 النسبة المئوية لنتائج بناء القدرات في الأهداف الاستراتيجية المنفَّذة وفقاً لاستراتيجية بناء القدرات الخاصة بالمنظمة	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–7 النسبة المئوية للنتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية المصمَّمة والمنفَّذة وفقاً للاستراتيجية الجامعة لتحسين الاتساق في تقديم المساعدة على صعيد السياسات	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–8 النسبة المئوية للنتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية المنفَّذة وفقاً لبرنامج المنظمة الخاص بتحسين الاتساق في تقديم المساعدة القانونية والتشريعية	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–9 النسبة المئوية للنتائج في إطار الأهداف الاستراتيجية التي يُقصد بها استخدام أدوات لجمع وحفظ ونشر المعلومات عن إنشاء صكوك دولية وحوكمتها واستخدامها	ستُحدد في ما بعد
خاء 2–10 النسبة المئوية للنتائج المنفذة وفقاً لاستراتيجية ومعايير تكنولوجيا المعلومات	ستُحدد في ما بعد
الأدوات الرئيسية 1 – أدوات لكفالة اتباع نُهُج متعددة التخصصات 2 – استراتيجية لكفالة الاستخدام الأمثل للخبرة الفنية، بما في ذلك تفويض السلطة الداخلي، والاستعانة بمصادر خارجية، وغير ذلك	

3 – صياغة وتنفيذ استراتيجيات لكفالة اتباع نُهُج متسقة في مجالات إدارة المعلومات والمعرفة، والإحصاءات، والنشر الفني، ونُظم المعلومات

4 – استراتيجيات وأدوات لكفالة اتباع نُهج متسقة في مجالي الاتصال والدعوة

5 – الاستراتيجية الجامعة لتعزيز الدعم المقدم من المنظمة لبناء القدرات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، مع معالجة الأبعاد على صعيد السياسات والمؤسسات والأفراد

6 – استراتيجية لتحسين الاتساق والتنسيق في تقديم المساعدة على صعيد السياسات

7 – برامج لتعزيز التنسيق والاتساق في تقديم المشورة القانونية والتشريعية

8 – أدوات لجمع وحفظ ونشر المعلومات عن إنشاء الصكوك الدولية وحوكمتها واستخدامها

النتيجة التنظيمية خاء 3 – استفادة الزبائن من الشراكات، التي تُعزز وتكمِّل خدمات المنظمة وشركائها

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
خاء 3 – 1 عدد الأدوات الرئيسية في الأهداف الاستراتيجية التي تستخدم الشراكات	سيُحدد في ما بعد
خاء 3 – 2 نسبة برامج المنظمة ومشروعاتها (مخرجات الوحدات) المنفَّذة في شراكات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري	ستُحدد في ما بعد
خاء 3 – 3 شراكة معزَّزة مع منظومة الأمم المتحدة تشمل زيادة التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية	ستُحدد في ما بعد
خاء 3 – 4 عدد أصحاب الشأن من غير الدول المشاركين في اجتماعات وأنشطة المنظمة على جميع المستويات.	سيُحدد في ما بعد

الأدوات الرئيسية

1 – استراتيجية للشراكة على نطاق المنظمة، واستراتيجيات محددة بشأن الشراكات، توضع وتنفَّذ على مستوى المنظمة وعلى كل من المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري

2 – المشاركة في زيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، بما في ذلك دور المنظمة في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية داخل نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة

3 – مشاركة الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال آليات تشاورية جديدة

4 – خطوط توجيهية للشراكات الرسمية وغير الرسمية، تجسِّد الدروس المستفادة

النتيجة التنظيمية خاء 4 – التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
خاء 4 – 1 النسبة المئوية لميزانية المنظمة (البرنامج العادي ومن خارج الميزانية) التي تؤول إلى وظيفة التقييم	ستُحدد في ما بعد
خاء 4 – 2 النسبة المئوية لاستجابات الإدارة وتقارير التقييم وتقارير المتابعة التي تقدَّم إلى الأجهزة الرئاسية وتعتبرها لجنة البرنامج مرضية	ستُحدد في ما بعد
خاء 4 – 3 النسبة المئوية لتوصيات مكتب المفتش العام التي تقبلها الإدارة وتنفذها	ستُحدد في ما بعد
خاء 4 – 4 النسبة المئوية لجميع الشكاوى/الادعاءات المتعلقة بالتدليس وسوء السلوك التي يجري تجهيزها و/أو يجري التحقيق فيها في غضون أطر زمنية محددة	ستُحدد في ما بعد
خاء 4 – 5 النسبة المئوية للإجراءات المتخذة بشأن قرارات المؤتمر والمجلس في غضون الحدود الزمنية المقررة	ستُحدد في ما بعد
خاء 4 – 6 النسبة المئوية للوثائق التي تصدر وفقاً للمتطلبات الدستورية	ستُحدد في ما بعد

الأدوات الرئيسية

1 – ميثاق لوظيفة التقييم في المنظمة

2 – ميثاق لمكتب المفتش العام

3 – وضع وتنفيذ خطة شاملة للتدقيق وتكون مستندة إلى المخاطر

4 – تحديد جميع الشكاوى بخصوص التدليس وسوء السلوك في برامج المنظمة وعملياتها، وتجهيزها و/أو التحقيق فيها في الوقت المناسب

5 – خطة شاملة لخدمة الأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة مُرضية ولعقد اجتماعاتها بطريقة شفافة

6 – تنفيذ تعديلات النصوص الأساسية المتعلقة بدور الأجهزة الرئاسية في الوقت المناسب

الملحق 14: الهدف الاستراتيجي ذال – الإدارة الكفوءة والفعالة

القضايا والتحديات

لقد وصف التقييم الخارجي المستقل المنظمة بأنها منظمة بيروقراطية شديدة وباهظة التكلفة تتسم بعمليات مفرطة للسيطرة على المعاملات، وبارتفاع مستويات التداخل والازدواجية، وبانخفاض مستويات السلطة المفوّضة. وأشار إلى أن الهيكل الإداري للمنظمة يركّز بإفراط على الضوابط السابقة لاتخاذ إجراء ولا يشدد على تفويض السلطة، مما يترك أثراً سلبياً على الكفاءة وتحفيز الموظفين. وستتصدى المنظمة لتحدياتها عن طريق مرونتها والتغلب على سياسة الابتعاد عن المخاطرة مما يقتضي تغيير طريقتها في العمل. ولذا، تلزم تغييرات كبرى في الطريقة التي تعمل بها المنظمة. فمن اللازم أن تفي الإدارة والخدمات الإدارية بمستويات عالية من الكفاءة والجودة، مع أداء المسؤوليات الخاصة بالصناديق الاستئمانية. ويلزم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية والمساءلة، مع تزايد نقل الموارد – – والقرارات المتعلقة باستخدامها – – إلى المواقع التي يجري فيها تنفيذ المشروعات والبرامج. ويجب على المنظمة، بحكم طبيعتها كمنظمة معرفة، أن يكون بمقدورها أيضاً اجتذاب موظفين من ذوي الكفاءات العالية والهمة الكبيرة والإبقاء عليهم، وتهيئة بيئة للتعلُّم يمكن فيها للموظفين أن ينموّا ويحسِّنوا مهاراتهم المهنية والإدارية.

الافتراضات والمخاطر

- توفير موارد للمشروعات ذات الصلة بإصلاح نُظم الشؤون الإدارية ونظم الإدارة في خطة العمل الفورية، وتنفيذ تلك المشروعات.
- سيؤدي الافتقار إلى الموارد اللازمة إلى إعاقة التنفيذ.
- تحتاج مسبقاً قدرة المنظمة على تنفيذ التغيرات اللازمة للاستجابة للتقييم الخارجي المستقل وتحقيق الهدف الوظيفي ذال إلى تغيير ثقافة المنظمة وفي الطريقة التي تعمل بها المنظمة. وقد تكون توقعات حدوث التغيّر فوراً أكبر من قدرة المنظمة على التكيف.
- في بيئة محدودة الموارد، تتطلب عمليات الإصلاح المختلفة تحديداً للأولويات وستلزم إدارة أوجه الاعتماد المتبادل والتضاربات المحتملة بعناية.
- قد تعيق عقلية "التقوقع" والمواقف المترسخة، والقصور الذاتي، وتجزؤ العمليات، القدرة على التغيُّر.
- ستنطوي إعادة التشكيل على نطاق المنظمة على إدماج خدمات كانت منفصلة سابقاً. وهذا سينطوي على تكاليف انتقالية يلزم الإقلال منها إلى أدنى حد.
- سيشكّل الافتقار إلى تمويل خاص بالتحوّل من أجل تلبية تكاليف تحسينات الخدمات الإدارية مخاطرة كبرى.

النتيجة التنظيمية ذال 1 – الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجّهة نحو الزبائن وفعالة وكفوءة وتُدار جيداً	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
ذال 1 – 1 النسبة المئوية لخدمات المنظمة التي يغطيها اتفاق بشأن مستوى الخدمات.	40 في المائة
ذال 1 – 2 حصة الخدمات التي تطبَّق عليها مقاييس مرجعية.	40– في المائة
ذال 1 – 3 النسبة المئوية للعمليات والإجراءات التي يجري ترشيدها.	40 في المائة
ذال 1 – 4 الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.
ذال 1 – 5 تحسُّن رضا الزبائن.	رضا بنسبة قدرها 75 في المائة
الأدوات الرئيسية 1 – الرصد الكفوء والفعال لجميع العقود ذات الصلة بالخدمات مع الموردين الخارجيين. 2 – الرصد الكفوء والفعال لجميع الخدمات الداخلية. 3 – تدريب الموظفين على تنفيذ اتفاقات مستوى الخدمات، واستقصاءات الزبائن، وعلى جمع بيانات من أجل القياس المرجعي. 4 – الاتصال الفعال مع الزبائن. 5 – توافر خبرة فنية للمساعدة في جمع البيانات من أجل قاعدة بيانات القياس المرجعي. 6 – وجود آليات لإدارة تعليقات المستعملين وتطبيق الدروس المستفادة. 7 – الأخذ بأفضل الممارسات والمعايير المعترف بها لتحسين العمليات باستمرار. 8 – استقصاءات سنوية للزبائن.	
النتيجة التنظيمية ذال 2 – الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة	
المؤشر	**الغاية (4 سنوات)**
ذال 2 – 1 حصول المنظمة على رأي سنوي لا تحفّظ فيه من مدققين خارجيين.	رأي سنوي لا تحفّظ فيه من مدققين خارجيين.
ذال 2 – 2 تزايد النسبة المئوية للوحدات التنظيمية صاحبة المصلحة التي تستخدم المعلومات التي تحصل عليها من نظام معلومات إدارة المنظمة بصفة منتظمة.	إتاحة 80 في المائة من معلومات الشؤون الإدارية والإدارة والتي تطلبها الجهات صاحبة المصلحة عن طريق نظام معلومات إدارة المنظمة.
ذال 2 – 3 تحسُّن القدرة على إنتاج تقارير نهائية عن معلومات المنظمة من خلال استخدام أدوات إبلاغ معيارية.	خفض عدد التقارير التي تتطلب تعديلاً مخصصاً يتوقف على تحديد خط الأساس.

الأدوات الرئيسية

1 – الإعداد المتواصل لمعلومات عن الأداء المالي تكون هامة وحسنة التوقيت وإبلاغها إلى المديرين والأعضاء والجهات المانحة.

2 – نظام معلومات إدارة المنظمة.

3 – إجراءات إدارة المعلومات الإدارية التي تعبِّر عن تعليقات المستعملين.

4 – وضع السياسات والإجراءات المالية المؤسسية ذات الصلة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

5 – تسجيل المعلومات المحاسبية والمالية بشكل دقيق وكامل وفي الوقت المناسب في حسابات المنظمة.

النتيجة التنظيمية ذال 3 – الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفِّذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها

المؤشر	الغاية (4 سنوات)
ذال 3 – 1 زيادة النسبة المئوية للمديرين الذين يكملون التدريب الإداري الأساسي الخاص بالمنظمة (النسبة المئوية لجميع الموظفين من الرتبة ف – 5 وما فوقها)	50 في المائة
ذال 3 – 2 نسب تحسُّن الكفاءة (استناداً إلى مراتب نظام إدارة الأداء).	مشاركة 90 في المائة من الموظفين في نظام إدارة الأداء؛ وزيادة بنسبة قدرها 50 في المائة في مراتب الكفاءة
ذال 3 – 3 زيادة النسبة المئوية لتنقّل قوة العمل	النسبة المئوية للموظفين في الرتبة أو الوظيفة ذاتها على مدى السنوات الثماني الماضية: خفض النسبة إلى 11 في المائة
ذال 3 – 4 تحسُّن تمثيل المرأة على جميع المستويات	فئة الخدمات العامة: 50 في المائة؛ الفئة الفنية: 35 في المائة؛ المديرون: 20 في المائة
ذال 3 – 5 زيادة النسبة المئوية لعدد البلدان الممثلة تمثيلاً عادلاً	70 في المائة

الأدوات الرئيسية

1 – التحاق جميع مديري المنظمة ببرنامج أساسي للتدريب على الإدارة في غضون 24 شهراً من تعيينهم، يتضمن برامج لتنمية القدرات، والإدارة، والقيادة، والتوجيه.

2 – ارتباط نظام تقييم أداء الموظفين بخطط العمل، والكفاءات، ونظام للمكافأة والتقدير.

3 – استراتيجية اتصال من أجل الموظفين والمديرين.

4 – مهمة ونظام لرصد تنقل الموظفين وإدارته وإبلاغ جميع الإدارات/المكاتب به.

5 – سياسات بشأن الموارد البشرية تساهم في تنفيذ أفضل الممارسات في ما يتعلق بإدارة الموظفين.

الملحق 15

الهيكل التنظيمي المقترح للمقر الرئيسي للمنظمة